الاستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ

2030 - 2022

بدعم من :

UNFPA

PNUD

ديسمبر 2022

الاستراتيجية الوطنيّة
متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ

2030 - 2022

ديسمبر 2022

Photos crédit : Islam HAKIRI

المحتويـــات

مـــقـــدّمـــة بقلم وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السّن، الدكتورة آمـــال بلحاج موسى	6
الجزء الأوّل : سياق إعداد الاستراتيجية ومرجعيّاتها	10
1. المفاهيم الأساسية للاستراتيجية	11
مفهوم كبير السن	11
الشيخوخة النشيطة	11
المجتمع الدامج	11
التمييز العمري	12
المواطنة النشيطة	12
الهشاشة الاجتماعية	13
التضامن بين الأجيال	13
التنمية المستدامة	14
2. السياق الوطني لإعداد الاستراتيجية	15
1.2. التغيرات الاجتماعية والثقافية وآثارها على كبار السن	15
2.2. تطوّر الأسرة التونسية وتأثيره على كبار السن	16
3.2. تطور توزيع السكان التونسيين حسب الفئات العمرية وآفاق الوزن الديمغرافي لكبار السن	17
4.2. دراسة الخصائص الديمغرافية لكبار السن في تونس	18
3. جائحة كورونا وآثارها على الفئات الهشة	19
4. مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية	20
5. أهمّ برامج رعاية كبار السن في تونس	21
برنامج المساعدة المادية القارة	21
برنامج الفرق المنتقلة لتقديـــم الخدمـات الإجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت	21
نامج النوادي النهاريّة لكبار السن	21
برنامج الإيداع العائلي لكبار السّن	22
برنامج الرّعاية داخل مؤسّسات مختصّة	22
البرنامج الوطني لصحّة المسنّين	22
6. تشخيص أهم مشكلات كبار السن	23
المشكلات الصحية والإعاقة	23
المشكلات الاقتصادية	24
مشكلات الرعاية الأسرية وتراجع الترابط بين الأجيال	24

مشكلة ضعف المشاركة في الشأن العام والشأن المحلي وسوء التصرف في وقت الفراغ 24
مشكلة غياب التّهيئة الخاصّة للمساحات والأماكن والممرّات ووسائل النّقل 24
مشكلة غياب الإعداد للتقاعد والمشكلات الإدارية 25
مشكلة قلة المعرفة بالحقوق وبالإجراءات الإدارية 25
استغلال كبار السن العاملين في القطاعات غير المهيكلة 25
مشكلة العنف 25
7. مرجعيات إعداد الاستراتيجية 26
1.7. المرجعيات الدولية والمرجعيات الاقليمية 26
1.1.7. المرجعيات الدولية 26
2.1.7. خطة التنمية المستدامة لعام 2030 26
3.1.7. المرجعيات الإفريقية 27
4.1.7. المرجعيات العربيّة 28
2.7. المرجعيات الوطنية 28
1.2.7. دستور سنة 2022 28
2.2.7. الاتفاقيات الدولية المصادق عليها 29
3.2.7. مجلة الأحوال الشخصية 29
4.2.7. قانون الضمان الاجتماعي 30
5.2.7. قانون حماية المسنّين 30
6.2.7. القانون التّوجيهي عدد 83 المؤرّخ في 15 أوت 2005 المتعلّق بالنّهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم 31
7.2.7. القانون الأساسي عدد 58 المؤرّخ في 11 أوت 2017 المتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة 31
8.2.7. القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019 والمتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل 32
9.2.7. قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 32
10.2.7. العقد الاجتماعي 14 جانفي 2013 33
الجزء الثّاني : منهجيّة إعداد الاستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ 34
1. مقاربات الاستراتيجية ومنهجية إعدادها 35
2. أهمّ نتائج التّحليل الرّباعي SWOT حسب المحاور (نقاط القوّة ونقاط الضّعف والفرص والتّهديدات) 37
المحور الأوّل : الرّعاية والإحاطة الأسريّة والتّضامن بين الأجيال في خدمة كبار السّنّ في وسطهم الطّبّيعي 37
1. تحليل نقاط القوّة ونقاط الضّعف في الرّعاية والإحاطة الأسريّة والتّضامن بين الأجيال في خدمة كبار السّنّ في وسطهم الطّبّيعي 37
2. تحليل الفرص والتّهديدات في الرّعاية والإحاطة الأسريّة والتّضامن بين الأجيال في خدمة كبار السّنّ في وسطهم الطّبّيعي 38

المحور الثّاني : الحماية الاجتماعيّة وتحسين نوعيّة حياة كبار السّنّ الفقراء والذين هم في وضعيّة هشاشة 39

1. تحليل نقاط القوّة ونقاط الضّعف في الحماية الاجتماعيّة وتحسين نوعيّة حياة كبار السّنّ الفقراء والذين هم في وضعيّة هشاشة 40

المحور الثّالث : حقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ للخدمات الصّحّيّة 41

1. تحليل نقاط القوّة ونقاط الضّعف المتعلّقة بحقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ للخدمات الصّحّيّة 41

2. تحليل الفرص والتّهديدات المتعلّقة بحقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ للخدمات الصّحّيّة 43

المحور الرّابع : مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة وفي الحياة العامّة والشّأن المحليّ 44

1. تحليل نقاط القوّة ونقاط الضّعف المتعلّقة بمشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة وفي الحياة العامّة والشّأن المحليّ 44

2. تحليل الفرص والتّهديدات المتعلّقة بمشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة وفي الحياة العامّة والشّأن المحليّ 45

المحور الخامس : حوكمة قطاع كبار السّنّ 46

1.تحليل نقاط القوّة ونقاط الضّعف في حوكمة قطاع كبار السّنّ 46

2. تحليل الفرص والتّهديدات في حوكمة قطاع كبار السّنّ 47

الجزء الثّالث : التّخطيط الاستراتيجي متعدّد القطاعات لكبار السّنّ **48**

1. المكونات الأساسيّة للاستراتيجية وأهدافها 49

رؤية الإستراتيجية 49

الرّسالة 49

شعار الاستراتيجيّة 49

الأهداف الاستراتيجية 49

2. المحور الأوّل: الإحاطة الأسرية بكبار السن ورعايتهم في وسطهم الطبيعي ودعم التضامن بين الأجيال 50

1.2. المنطلقات 51

2.2. الإجراءات المقترحة 51

1.2.2. رعاية كبار السّنّ في وسطهم الطّبيعي 51

2.2.2. التّرابط بين الأجيال 52

3. المحور الثّاني : حماية كبار السّنّ من الفقر والهشاشة وأثناء الأزمات وتحسين نوعيّة حياتهم وضمان حقّهم في بيئة صديقة ودامجة 53

1.3. المنطلقات 54

2.3. الإجراءات المقترحة 54

1.2.3. في مجال الدّخل وظروف العيش 54

2.2.3. في مجال الرّعاية المؤسّساتيّة 55

3.2.3. في مجال الرّعاية بالبيت 55

4.2.3. البيئة الصّديقة والدّامجة لكبار السّنّ 56

5.2.3. العنف ضدّ كبار السّنّ 57

6.2.3. كبار السّنّ أثناء الأزمات والأوبئة والتغيّرات المناخيّة 57

7.2.3. كبار السّنّ ذوي الوضعيّات الخاصّة 58

4. المحور الثّالث : حقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ لخدمات صحّيّة ذات جودة	59
1.4. المنطلقات	60
1.2.4. الخدمات الصّحّيّة المسداة لكبار السّنّ	60
2.2.4. الرّعاية الصّحّيّة الخاصّة بكبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة	61
5. المحور الرّابع : مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة والثّقافيّة التّرفيهيّة وفي الأنشطة الرّياضيّة و الحياة العامّة والشّأن المحليّ	62
1.5. المنطلقات	63
2.5. الإجراءات المقترحة	63
1.2.5. مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة	63
2.2.5. مشاركة كبار السّنّ في الحياة العامّة وفي الشّأن المحليّ وفي العمل التّطوّعي	65
3.2.5. مشاركة كبار السّنّ في الأنشطة الثّقافيّة التّرفيهيّة والرّياضيّة	65
6. المحور الخامس : حوكمة قطاع كبار السّنّ وتطوير السيّاسات المعتمدة لفائدتهم	67
1.6. المنطلقات	68
2.6. الإجراءات المقترحة	68
1.2.6. الإطار التّشريعي والقانوني الخاصّ بكبار السّنّ	68
2.2.6. الإطار المؤسّساتيّ وإدارة برامج كبار السّنّ	69
3.2.6. الموارد البشريّة العاملة في قطاع كبار السّنّ	70
4.2.6. نظام معلومات ورصد حول كبار السّنّ	71
5.2.6. الإعلام والاتّصال حول كبار السّنّ ومناصرة قضاياهم	72
7. مصفـــــــوفة النتائج	74
المحور الأوّل : الإحاطة الأسريّة بكبار السّنّ ورعايتهم في وسطهم الطّبيعي ودعم التّضامن بين الأجيال	74
المحور الثّاني : حماية كبار السّنّ من الفقر والهشاشة وأثناء الأزمات والأوبئة والتّغيّرات المناخيّة وتحسين نوعيّة حياتهم وضمان حقّهم في بيئة صديقة ودامجة	75
المحور الثّالث : حقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ إلى خدمات صحّيّة ذات جودة	79
المحور الرّابع : مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة والثّقافيّة التّرفيهيّة وفي الأنشطة الرّياضيّة والحياة العامّة والشّأن المحليّ	81
المحور الخامس : حوكمة قطاع كبار السّنّ وتطوير السّياسات المعتمدة لفائدتهم	84
المراجع	**86**
الملاحق	88
الملحق عدد 1 : مفاهيم أخرى ذات أهمية بالنسبة إلى الاستراتيجية	88
مفهوم المتقاعد	88
مفـــــهوم التّشـــــــيّخ	89
كبير السّن ذو الحاجيات الخصوصيّة	89
مـفـهـوم الـرّعـايـة الاجتماعيّة	90
الملحق عدد 2 : القائمة الكاملة لممثّلي الهياكل الذين تم إجراء محادثات معهم	91

مقدّمة

كبار السّن في تونس : الحقّ في بيئة اجتماعيّة دامجة وداعمة وذات جودة

د. آمـــال بلحاج موسى

وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

بعد أن حظيت هذه الاستراتيجيّة الوطنيّة متعدّدة القطاعات بالمصادقة في مجلس وزاريّ بإشراف رئيسة الحكومة السّيّدة نجلاء بودن، فإنّ المرحلة المواليّة تقتضي وضع خطّة تنفيذيّة مفصّلة ودقيقة تمثّل البعد التّطبيقيّ للاستراتيجيّة ذاتها. وما بين وضع الاستراتيجيّة والمصادقة عليها عرف نصّ الاستراتيجيّة وبنوده إسهامات معمّقة بفضل ملاحظات الهياكل الحكوميّة واقتراحاتهم ممّا جعلها استراتيجيّة ناضجة ومتعدّدة الأبعاد.

وقد ارتأينا بشكل قصديّ التّريث في طباعة النّصّ النّهائيّ للاستراتيجيّة وذلك لأهمّيتها ولارتباطها بالسّياسة الاجتماعيّة وبمخطّطات التّنمية ذاتها، ناهيك عن المقاربة الحقوقيّة والتّشريعيّة.

كان لا بدّ من الإنصات وإعادة الإنصات إلى كلّ القطاعات وفتح النّقاش في مسألة عالية الأهميّة في مجتمع في طريقه إلى التّهرم نسبيّا. ووعيا بهذا المعطى الدّيمغرافيّ الاجتماعيّ الاقتصاديّ فإنّ رهان الدّولة على آليّة الإيداع العائليّ سيعرف بداية من جانفي 2023 نقلة نوعيّة من نواح مختلفة أهمّها التّرفيع في منحة الإيداع العائليّ من 200 دينار إلى 350 دينار شهريّا وهي منحة تمّ إقرارها من أجل التّشجيع على الإقبال على برنامج الإيداع العائليّ إذ أنّ وجود المسنّ في وسط عائليّ يظلّ أفضل الخيارات وفقا لدراسات عدّة.

إنّ احترام كبار السّنّ وتبجيلهم يُعدّ من القيم المتأصّلة في المجتمع التّونسيّ، كما أنّ الانتصار لحقوقهم وواجب رعايتهم تُمْلِيانه القيم الدّينيّة والأخلاقيّة والمنظومة الكونيّة لحقوق الإنسان.

ولا شكّ في أنّ الأسرة التّونسيّة لاتزال تشكّل الخطّ الدّفاعيّ الأوّل في حماية كبار السّنّ رغم الرّجّات التي هزّت بناءها الاجتماعيّ وتسبّبت في تفكّك الرّوابط الاجتماعيّة وانخفاض منسوب التّضامن بين أفرادها، دفعت ضريبتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة هذه الفئة بالانحسار التّدريجيّ لسلطتها ومركزها

ودورها داخل الأسرة، إضافة إلى تراجع مكانتها الاجتماعيّة، ممّا حتّم على جزء من هذه الفئة العمريّة العيش على هامش المجتمع بسبب عجز أسرها عن احتضانها والتّكفّل بها.

ساهمت كلّ هذه الأسباب في ولادة كيانات تضامنيّة كانت بديلا للتّكافل الأسريّ، لاسيّما منها الجمعيّات الخيريّة التي بادرت منذ مطلع بداية القرن الماضي بإحداث دور لإيواء كبار السّنّ الذين يعيشون حرمانا متعدّد الأبعاد. ويُعدّ مركز رعاية كبار السّنّ في قرمبالية الذي يعود تاريخ تأسيسه إلى سنة 1963 أوّلُ المراكز وأكثرها قِدَمًا في بلادنا.

لقد عملت الدّولة منذ بداية الاستقلال على الاستثمار في الرّأسمال البشريّ وحماية جميع الفئات العمريّة وخاصّة منها التي تعيش في سياقات محفوفة بالمخاطر، إضافة إلى اعتمادها مقاربة دورة الحياة عند وضعها للسّياسات العموميّة والتّوجّه نحو الاستثمار في قدرات الأشخاص في مختلف المراحل العمريّة.

كما قامت بالتّحكّم في السّياسة السّكانيّة بترشيد السّلوك الإنجابيّ ومحاصرة العوامل المؤدّية إلى ارتفاع نسب الوفيات المبكّرة وذلك بالتّوقّي من الأمراض المعدية، والذي أفضى إلى ارتفاع مؤشّر مؤمّل الحياة عند الولادة إذ بلغ 75 عاما سنة 2017. بالتّوازي مع الزّيادة العدديّة لكبار السّنّ مقابل الانخفاض التّدريجيّ للفئات العمريّة الأصغر سنّا من المجموع العام للسّكان.

تشهد تونس نتيجة لذلك، نقلة ديمغرافيّة وتحوّلا في التّركيبة العمريّة للسّكّان، تميّز بالزّحف الهادئ للسّكان المتقدّمين في السّنّ، ممّا ينبئ بثورة صامتة أجمع على قدومها المجتمع الدّوليّ منذ عقدي الثّمانينات والتّسعينات من القرن الماضي، وفرضت وضع أطر دوليّة وإقليميّة تساعد الحكومات على رسم سياساتها العموميّة في حقل الشّيخوخة.

فجاءت خطّة عمل فيينّا الدّوليّة للشّيخوخة سنة 1982 والمتضمّنة لـ 62 توصية تؤكّد البعد التّنمويّ في معالجة قضايا كبار السّنّ وتدعو الحكومات إلى اتّخاذ التّدابير والإجراءات التي تضمن رفاه كبار السّنّ بأبعاده الصّحيّة والاجتماعيّة.

وتبعا لذلك، أُدمجت قضايا كبار السّنّ في عمليّة صناعة السّياسات العموميّة وفتح نافذة على التّرابط بين حقوق كبار السّنّ والتّنمية، حيث تمّ سنة 1991 الإعلان عن مبادئ الأمم المتّحدة المتعلّقة بكبار السّنّ والتي تُعزّز استقلاليّتهم وتدعم مشاركتهم في جميع المجالات من أجل تحقيق ذاتهم، بالإضافة إلى رعايتهم وحفظ كرامتهم.

وبناء عليه تغيّرت المقاربات في التّعاطي مع قضايا كبار السّنّ فلم تعد تختزل في بعدها الرّعائيّ المشحون بمعاني الإحسان والانتقال إلى مقاربة حقوقيّة تنمويّة. وقد تمّ تأكيد هذا التّوجّه خلال مؤتمر القاهرة الدّولي للسّكّان والتّنمية سنة 1994 بتكريس حقّ المشاركة في التّنمية وإتاحة فرصة للجميع دون تمييز في تنمية المجتمع والرّهان على أنّ ''التّقدّم في السّنّ فرصة وتحدّ في آن واحد''.

وفي سياق هذا المسار المتنامي لحقوق كبار السّنّ أكّدت خطّة عمل مدريد للشّيخوخة بناء مجتمع يحتضن جميع الأعمار وراهنت على ثلاث أولويّات تنمويّة: كبار السّنّ والتّنمية، توفير الخدمات الصّحيّة والرّفاه في سنّ الشّيخوخة، كفالة تهيئة بيئة تمكينيّة وداعمة.

وضمن السّياق نفسه، لم تكن تونس بمعزل عن هذه الأطر الدّوليّة، التي عدّت مرجعا لإعداد القوانين الوطنيّة، فقامت سنة 1994 بإصدار قانون حماية المسنّين الذي اعتبر مكسبا تشريعيّا هامّا لفائدة هذه الفئة العمريّة ومثّل حينها أوّل قانون خصوصيّ يُعنى بهذه الفئة منذ الاستقلال. كما عملت على تكييف برامجها بإنجازها للخطّة العشريّة للمسنّين

(2003-2012)، التي شملت مجالات الصّحّة والحماية الاجتماعيّة والدّعم الأسريّ للمسنّ في محيطه الاجتماعيّ والتّضامن بين الأجيال.

ورغم ما حقّقته الخطّة من أهداف نوعيّة، غير أنّها أصبحت لا تستجيب لرهانات المرحلة الرّاهنة والقادمة وذلك في ظلّ ما تفرضه تحدّيّات تحقيق أهداف خطّة التّنمية المستدامة 2030 وغاياتها والذي يستدعي وضع برامج خصوصيّة واتّخاذ التّدابير اللاّزمة التي من شأنها أن تضمن عدم تخلّف كبار السّنّ عن ركب التّنمية.

وفي هذا الإطار تتنزّل الاستراتيجيّة الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ (2022– 2030)، التي ارتكزت على مقاربة حقوقيّة ومندمجة. كما تنزّلت أهدافها ضمن السّياق الوطنيّ بأبعاده الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة.

فمشروع الاستراتيجيّة التي تحمل شعار «شيخوخة نشيطة وحياة كريمة» يهدف إلى حوكمة قطاع كبار السّنّ وتطوير السّياسات المعتمدة لفائدتهم. وحمايتهم من الفقر والهشاشة وأثناء الأزمات وتحسين نوعيّة حياتهم وضمان حقّهم في المشاركة في الحياة الاقتصاديّة والثّقافيّة والتّرفيهيّة وفي الشّأن المحليّ وفي بيئة صديقة ودامجة وتمكينهم على اختلاف فئاتهم من النّفاذ إلى خدمات صحّيّة ذات جودة مع إيلاء الأهميّة اللازمة للإحاطة الأسريّة بهم ورعايتهم في وسطهم الطّبيعيّ ودعم التّضامن بين الأجيال.

ومن المنتظر أن تحقّق هذه الاستراتيجيّة إطارا مؤسّساتيّا وقانونيّا في خدمة كبار السّنّ بمختلف فئاتهم وتوفّر برامج صحّيّة واجتماعيّة مستجيبة لحاجيّاتهم وخاصّة لأولئك الذين هم في وضعيّات هشة لحمايتهم ضدّ كلّ المصاعب التي قد تعترضهم وخاصّة أثناء فترات الأزمات وتقيهم من مختلف الممارسات الإقصائيّة والتّمييزيّة ومن العنف بمختلف أشكاله. مع استفادة الأسر من الدّعم والمرافقة لمواصلة دورها في احتضان كبار السّنّ وفي القيام بوظيفتها الرّعائيّة بشكل يضمن مزيدا من التّماسك الأسريّ والتّرابط بين الأجيال، ممّا يتيح لكبار السنّ أن يكونوا نشيطين ومندمجين في النّسيج الاجتماعيّ والاقتصاديّ ليضعوا خبراتهم ومعارفهم في خدمة الشّأن العام وليساهموا كلّ حسب طاقاته وقدراته في المجهود التّنمويّ.

ومن المنتظر أن تحظى حقوق كبار السّنّ ومشكلاتهم بمزيد اهتمام صنّاع القرار وأن تجد المساندة من قبل الرّأي العام ووسائل الإعلام بمختلف أصنافها.

ختاما نشكر كلّ الذين ساهموا في وضع هذه الاستراتيجيّة سواء الخبير الأستاذ الأسعد العبيدي أو ممثلي الوزارات من كفاءات فنّيّة وقانونيّة، أو المجتمع المدنيّ، أو الباحثين، أو الشّركاء من مكتب تونس للأمم المتّحدة للسّكان وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

كما نراهن على اتّباع نفس المنهاج في إذكاء المقاربة التّشاركيّة والنّقاش العلميّ البنّاء كي نظفر بخطة تنفيذيّة وطنيّة ومتعدّدة الأبعاد وموفّقة جدّا في الاستشراف.

مدّخـــل

يحظى موضوع كبار السّنّ بأولويّة تنمويّة تستدعي ضرورة إفرادهم باستراتيجية وطنيّة متعدّدة القطاعات خلال الفترة الممتدّة من سنة 2022 إلى سنة 2030، وذلك في إطار مواكبة التّحوّلات الاجتماعيّة والدّيمغرافيّة التي يشهدها المجتمع التّونسيّ منذ العشريّات الفارطة. وتأثيراتها على الفرد والأسرة والمجتمع، وفي سياق زمني تميّز بتعدّد المخاطر التي تهدّد كبار السّنّ ازدادت حدّتها بتفشّي جائحة كوفيد 19،التي كشفت عن هشاشة هذه الفئة العمريّة في مجابهة المخاطر الصّحّيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة مقارنة بالفئات العمريّة الأصغر سنّا، بما انعكس سلبا على نوعيّة حياتهم وهو ما يفرض مزيد التّكفّل بقضايا كبار السّنّ من قبل صنّاع القرار السّياسيّ والمخطّطين والباحثين والمتدخّلين في مختلف المجالات ، وذلك بإعادة النّظر في السيّاسات العموميّة المتعلّقة بالشّيخوخة واتّخاذ التّدابير اللّازمة لضمان استدامة الخدمات وفقا لحاجيّاتهم والتّوجّه نحو دعم مقاربة الشّيخوخة النّشيطة والنّاجحة بما يجنّب كبار السّنّ مخاطر العزلة والإقصاء الاجتماعيّ، ويستدعى ذلك دعم التّعاون بين مختلف الهياكل الحكوميّة وغير الحكوميّة بالتّوجّه نحو تهيئة بيئة مؤازرة لكبار السّنّ ودامجة لهم، والارتكاز على مقاربة حقوقية ومندمجة وشاملة، تضمن حفظ كرامة كبار السّنّ وتحقّق لهم الاحترام والتّقدير من خلال رعايتهم والاهتمام بهم وضمان حقوقهم كمواطنين، وجعلهم قادرين على المساهمة في تنمية المجتمع قدر المستطاع خلال أطول فترة زمنيّة ممكنة، باعتبار ذلك يمثّل سندا لتماسك المجتمع وترابط الأجيال.

وفي سياق متّصل، بات من الضّروريّ إدراج الاهتمام بكبار السّنّ في إطار علاقة مرحلة الشّيخوخة بالمراحل العمريّة الأخرى، ذلك أنّ الاهتمام بالإنسان وضمان نوعيّة حياة جيّدة له ينبغي ألاّ يتوقّف على المراحل السّابقة فقط، فظروف العيش خلال المرحلة العمريّة الأخيرة ليست وليدة هذه المرحلة وحدها، ولكنّها على علاقة وثيقة بالمراحل التي سبقتها. كما أن الاعتراف بحقوق الإنسان وبالمواطنة لا يقتصر على المراحل العمريّة السّابقة، بل يستمرّان طيلة حياة الفرد.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، فإن نجاح كلّ سياسة تنمويّة مرتبط شديد الارتباط بقدرتها على التّوزيع العادل لثرواتها بين كلّ فئاتها بصرف النّظر عن كلّ المتغيّرات كتلك التي ترتبط بالنّوع الاجتماعيّ أو بالمرحلة العمريّة أو بالمنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها كلّ فئة. ومن هذا المنطلق فإن وضع استراتيجية وطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ في تونس يتنزّل في السّياق المميّز للمجتمع التّونسيّ. وسيخصّص الجزء الأوّل من هذه الوثيقة للتطرّق إلى سياق إعداد الاستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ ومرجعيّاتها، أما الجزء الثّاني فسيتناول التّخطيط الاستراتيجي من خلال التطرق إلى المكونات الأساسيّة للاستراتيجية وأهمّ أهدافها ومحاورها.

الجزء الأوّل
سياق إعداد الاستراتيجية ومرجعيّاتها

1.
المفاهيم الأساسيّة للاستراتيجيّة

مفهوم كبير السنّ

يستخدم مفهوم كبير السّنّ للدّلالة على كلّ شخص يتمّ احتسابه ضمن الفئة العمريّة التي وقع الاتفاق على اعتبارها قد بلغت مرحلة الشّيخوخة. فالدّول تلتجئ عادة إلى اعتماد نصوص قانونيّة وتراتيب إدارية تحدّد من خلالها فئة الأشخاص كبار السّنّ انطلاقا من سنّ محدّدة تأخذ بعين الاعتبار درجة تقدّم المجتمع من النّاحية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وبالرّجوع إلى معدّل أمل الحياة. ولقد ارتبط كذلك تحديد الشّخص كبير السّنّ بالرّجوع إلى القوانين المنظّمة للإحالة على التّقاعد. كما أنّ القانون عدد 14 الصّادر في 31 أكتوبر 1994 والمتعلّق بحماية المسنّين قد عرف صراحة الشّخص كبير السّنّ باعتباره كلّ شخص بلغ من العمر 60 سنة فأكثر.

أمّا بالنّسبة إلى المنظّمة العالميّة للصّحّة فإنها تعتبر كبير السّنّ هو الشّخص الذي يتراوح عمره بين 60 و 74 سنة وذلك ضمن التّصنيف الذي اعتمدته للفئات العمريّة المنتمية لمرحلة الشّيخوخة حيث تميّز بين الشّخص كبير السّنّ (60-74 سنة) (Personne âgée) والشيخ (75-90 سنة) والمعمّر أو الطّاعن في السّنّ الذي يتجاوز عمره 90 سنة (Le grand vieillard).

الشّيخوخة النّشيطة

لقد عرّفت منظمة الصّحّة العالميّة[1] الشّيخوخة النّشيطة ببقاء كبار السّنّ نشيطين وذلك سواء بشكل فردي أو جماعي. فالشّيخوخة النّشيطة تسمح لكبار السّنّ باستثمار إمكانياتهم وطاقاتهم لتحقيق رفاههم الجسمي والنّفسيّ والاجتماعيّ والعقلي طوال الوقت ومدى الحياة، وهي تتجّسم في مشاركتهم في المجتمع وفقا لرغباتهم وقدراتهم، مع ضرورة تمتيعهم بالحماية والسّلامة والرّعاية المناسبة لاحتياجاتهم. ويدلّ كذلك مصطلح الشّيخوخة النّشيطة على مشاركة كبار السّنّ المستمرّة في الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والدّينيّة، والثّقافيّة، والمدنيّة.

المجتمع الدّامج

إن المجتمع الدّامج هو المجتمع القادر حقّا على إتاحة الفرصة لكلّ المواطنين بمختلف أعمارهم وخصائصهم للمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة وفي الشّأن العام والشّأن المحليّ. ويترتّب عن ذلك تمكين كلّ مواطن من الفرصة لكي يتمتّع بحقوقه كاملة ويصل إلى مختلف الخدمات التي يحتاج إليها، بحيث لا يتم إقصاء أيّ شخص لأيّ سبب كان وعلى الدّولة وضع السيّاسات العموميّة وتذليل الصّعوبات التي من شأنها أن تحول دون إدماج بعض الأفراد والفئات في محيطهم الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

[1] OMS (2002) Vieillir en restant actif. Cadre d'orientation.

التّمييز العمري

يعكس التّمييز العمريّ المفاهيم الخاطئة حول الشّيخوخة والصّور النّمطيّة السّلبيّة عنها باعتبارها تجسّم القديم والماضي وهي فترة عمريّة تتزامن مع المرض والوهن والعجز وتقلّص المشاركة الاجتماعيّة للفرد الذي أصبح ينظر إليه كمستهلك يمثل عبئا على الكهول والشّباب. وبعد تطوّر البحوث في مجال علم الشّيخوخة الاجتماعيّ أصبح التّمييز العمريّ من بين المشاكل التي يتعرّض إليها كبار السّنّ حيث اعتبر نوعا من أنواع العنف الذي يمارسه المجتمع تجاه كبار السّنّ. وقد تفطّن الباحثون في مجال الشّيخوخة مبكرا لهذا المشكل ففي سنة 1969 عرفه بتلر[2] بأنه العمليّة التي يتم من خلالها التّمييز ضدّ الفرد على أساس العمر ويتجسّد وينتشر عن طريق الجمع بين الثّلاث عناصر التّالية :

* المواقف المؤذية تجاه كبار السّنّ وسيرورة التّشيّخ.
* الممارسات التّمييزية الهادفة إلى إقصاء كبار السّنّ.
* الممارسات المؤسّساتيّة والسياسيّة التي تكرّس القوالب النّمطيّة القائمة على العمر.

وقد اعتبره ليسيوبيزيني «شكلا من أشكال التمييز الذي يلحق ضررا بكبار السن ويهيئ الأرضية لإهمالهم وممارسة العنف عليهم» [3].

إن التّمييز العمريّ يمكن أن يتجسّد في شكلين متكاملين يغذّيان بعضهما البعض، حيث يكتسي الشّكل الأوّل طابعا غير ماديّ ويبرز في القيم والأفكار السّلبيّة حول كبار السّنّ وحول المرحلة العمريّة الأخيرة وذلك مقابل الأفكار الإيجابيّة حول المراحل العمريّة الأخرى، أمّا الشّكل الثّاني فيتمظهر في الممارسات التّمييزية الفرديّة والجماعية ضدّ كبار السّنّ داخل الأسرة وفي مختلف الفضاءات الخاصّة والعامّة وكذلك من خلال بناء سياسات تتضمّن برامج وخدمات ومرافق موجّهة للفئات العمريّة الأخرى، دون مراعاة حاجيّات كبار السّنّ، وكأنّهم غير موجودين في التّركيبة الدّيمغرافيّة للمجتمع.

وبناء عليه فإن التّمييز على أساس السّنّ هو كلّ أشكال المعاملة غير المتساوية التي يتعرّض إليها كبير السّنّ بسبب عمره بكيفيّة تتعارض مع حقوق الإنسان.

المواطنة النّشيطة

إن المواطنة النّشيطة تعني مشاركة المواطن الفاعلة في منظّمات المجتمع المدني وإدارة الشّأن المحليّ وفي الحياة العامّة بما يجعله عنصرا مساهما في التّنمية بمختلف أبعادها. وتتوافق المواطنة النّشيطة مع حقوق الإنسان والدّيمقراطيّة حيث يكون للأفراد والجماعات الحقّ في المشاركة في إدارة الشّأن العام والمحليّ عبر مختلف المؤسّسات الدّيمقراطيّة. وهي تعدّ اليوم العمود الفقري الذي يضمن تماسك المجتمع من خلال التّضامن بين كلّ أفراده وفئاته ومشاركتهم في مختلف الأنشطة الهادفة للنّهوض به. كما أنّ المواطنة النّشيطة لا تقتصر على فرد دون آخر أو على فئة دون أخرى، بل إنّها تؤمن بأنّ كلّ فرد وكلّ فئة بإمكانها المساهمة في تحقيق رفاهيّة المجتمع وتنميته، وهي بذلك تضمن التقاء مختلف الأفراد

[2] BUTLER R. (1969). Ageism : Anotherform of bigotry. The Gerontologist, 9, 243-246.
[3] BizziniLucioi (2007) L'ÂGISME. Une forme de discrimination qui porte préjudice aux personnes âgées et prépare le terrain de la négligence et de la violence « Gérontologie et société » 2007/4 vol. 30 / n° 123 | pages 263 à 278.

والأجيال وتعاونهم بهدف خدمة الصّالح العام بما يؤسّس للتّضامن بينهم ويعزّز اندماجهم الاجتماعيّ. لذلك يمكن القول إنّ تشريك كبار السّنّ في الحياة العامّة وفي أنشطة المجتمع المدني وفي الحياة الثّقافيّة والسياسيّة بذلك يُعزّز اندماجهم الاجتماعيّ فيحقّقون قدرا من الرّاحة والتّوازن النّفسيّ الأمر الذي من شأنه أن يمثّل وقاية لهم من الأمراض النّفسيّة والجسميّة ويخفّف من نسق تشيّخهم ويدعم حضورهم الفاعل في المجتمع.

الهشاشة الاجتماعيّة

تعتبر الهشاشة بصفة عامّة الوضعيّة التي تميّز واقع الأفراد أو الفئات الذين يجدون أنفسهم عرضة للمخاطر التي تهدّد كرامتهم، أو سلامتهم، أو استقلاليتهم المعنويّة، أو الجسميّة أو الماديّة. وهي تتّخذ مظهرين:

* مظهر خارجيّ وتمثّله نوعيّة المخاطر ومداها وعمق آثارها ويعتبر هذا المظهر مستقلاّ عن الأفراد.
* مظهر داخليّ وهو يرتبط بقدرات الفرد أو الفئة على المجابهة وعلى التّكيّف مع الواقع الذي تفرضه المخاطر المتأتّية من البيئة الاجتماعيّة أو الطّبيعية.

وقد استخدم مصطلح الهشاشة الاجتماعيّة للدّلالة على مختلف الخصائص والمظاهر التي تعكس ضعف القدرة على مواجهة المخاطر بمختلف أنواعها وأسبابها ممّا يترتّب عنه الإقصاء الاجتماعيّ. وفي مجال كبار السّنّ فإنّ الهشاشة يمكن أن تتمظهر في نقص الموارد، وفي عدم القدرة على التّكيّف ومجابهة المخاطر والتّحكّم فيها، لذلك فإنّ كبار السّنّ يتحمّلون بشكل مضاعف العواقب الوخيمة لأوضاعهم الهشّة نتيجة ما يصيبهم من أمراض ونتيجة الفقر والتّهميش الاجتماعيّ وصعوبة النّفاذ إلى الخدمات الاجتماعيّة والصّحّيّة أو التّرفيهيّة.

التّضامن بين الأجيال

إن التغيّرات الدّيمغرافيّة التي شهدها العالم وما أفرزته من تطوّر في عدد كبار السّنّ بنسب متفاوتة بين البلدان أفرزت ضرورة المحافظة على علاقة تفاعليّة إيجابيّة بين الأجيال حفاظا على التّماسك الاجتماعيّ، وهو ما وقع التّعبير عنه باستخدام مصطلح «التّضامن بين الأجيال»، الذي يمكن تعريفه باعتباره عمليّة التّبادل التي تحصل بين الأجيال(كبار السّنّ والكهول والشّباب) في مختلف المجالات، بحيث يحصل أفراد كلّ جيل على ما يحتاجون إليه من الجيل الآخر ترجمة لمبدأ المعاملة بالمثل، في إطار روح تعاونيّة تحقّق المنفعة لجميع الأجيال وتدعم التّفاعل الإيجابي بينهم. كما يمكن اعتبار التّضامن بين الأجيال تبادل للمعارف والتجارب والخدمات المتنوعة بين أشخاصّ ينتمون لأجيال مختلفة مما يساهم في تعزيز التّماسك الاجتماعيّ وفي التّخفيف من المشكلات التي قد يتعرّض إليها الأفراد المنتمين إلى كل جيل.

وبالنّسبة إلى كبار السّنّ فإن التّضامن بين الأجيال يمكن أن يتجسّد من خلال الخدمات النّفسيّة والمساعدات الماديّة والمرافقة والتعهّد الاجتماعيّ الذي يمكن أن يوفّره لهم أفراد الأسرة سواء كانوا شبابا أو كهولا ومثل هذه الخدمات تساعدهم على تحقيق شيخوخة نشيطة جيّدة ومريحة بحيث تجعلهم يقاومون العزلة والانطواء ويواصلون نشاطهم الذي يعزّز صحّتهم النّفسيّة والعقلية ويجعلهم يحافظون على استقلاليّتهم المعنويّة والجسميّة. وفي مقابل ذلك فإنّ كبار السّنّ يمكن أن يساهموا في نقل المعارف والخبرات للأجيال الأخرى من خلال خدمات النّصح والتّوجيه والمرافقة والتّربية، كما يمكن أن يوفّروا لهم الدّعم المادي الذي يحتاجون إليه في وضعيّة الأزمات أو يخفّفون عنهم ضغوط الحياة اليوميّة من خلال ما يمكن أن يقدّمونه لهم من خدمات بحكم ما يتوفّر لديهم من وقت حرّ.

التّنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التّنمية المستدامة من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير خلال العشريّتين الأخيرتين من القرن الماضي فقد وقع استعمال هذا المفهوم لأول مرّة في منشور أصدره الاتّحاد الدّوليّ من أجل حماية البيئة سنة 1980،ثم بعد ذلك أُعيد استخدامه في تقرير «مستقبلنا المشترك» المعروف باسم «تقرير برونتلاند»، والذي صدر سنة 1987 عن اللّجنة العالميّة للبيئة والتّنمية التّابعة لمنظّمة الأمم المتّحدة، وقد عرّف التّقرير التّنمية المستدامة بأنّها «التّنمية التي تستجيب لحاجيّات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها».واستكمالا للمجهود الدّوليّ حول التّنمية المستدامة قامت جميع الدّول الأعضاء في الأمم المتّحدة بتبنّي أهداف التّنمية المستدامة والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالميّة، وهو ما اعتبر دعوة عالميّة للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتّع جميع النّاس بالسّلام والازدهار بحلول عام 2030. وقد تضمنت أهداف التّنمية المستدامة سبعة عشر هدفا متكاملة ومترابطة حيث إنّ كلّ هدف في مجال معيّن على صلة بالأهداف الأخرى يؤثّر فيها ويتأثّر بها، وهو ما يعني جعل التّنمية توازن بين الاستدامة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئية ويقتضي تعهّد جميع الدّول «بعدم ترك أيّ شخص في الخلف»، والتزامها بتسريع التقدّم للذين لم تشملهم التّنمية ووقع التّغافل عنهم. وقد اعتبرت الأهداف التي تم تبنّيها منطلقا لجعل العالم يتحوّل إلى أصفار في العديد من جوانب الحياة المتغيّرة، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع والتّمييز ضدّ النّساء والفتيات.

ويكتسي مفهوم التّنمية المستدامة بالنّسبة إلى قطاع كبار السّنّ أهميّة كبرى باعتبار أنّ هذه الفئة الاجتماعيّة بحاجة لتحقيق اندماجها في المجتمع وإشباع حاجيّاتها الأساسيّة في إطار من العدالة الاجتماعيّة التي تضمن لها الحصول على مختلف حقوقها والنّفاذ لكلّ الخدمات التي تحتاج إليها.

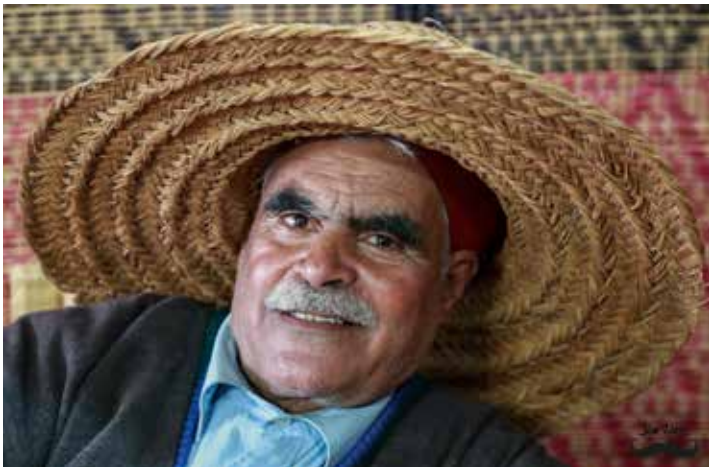

© ISLAM HAKIRI

2.
السّياق الوطنـــي لإعداد الاستراتيـــــجيّة

يتنزل إعداد الاستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ في سياق وطنيّ يتميّز بازدياد تعمق التغيّرات الاجتماعيّة والثّقافيّة التي شملت القيم التي تحدّد طبيعة العلاقات وكيفيّة توزيع الأدوار بين الأفراد في الأسرة والمجتمع وكذلك تركيبة الأسرة ووظائفها باعتبارها الخليّة الأساسيّة في المجتمع. كما شملت التغيّرات التركيبة الدّيمغرافيّة للسّكّان وما أفرزته من تغيّر تدريجي في كيفيّة توزيع السّكّان حسب الفئات العمريّة وفيما يمكن أن يشهده المجتمع التّونسيّ من خلال العشريّات القادمة مرتبطة بتركيبته الدّيمغرافيّة في ظلّ واقع يتميّز بتقلّص الموارد وندرتها. كما أنّ إعداد الاستراتيجية يتزامن مع انتشار جائحة كوفيد19 وما خلّفته من آثار على جميع المستويات وتداعيّاتها السّلبيّة على الفئات الهشّة مثل فئة كبار السّنّ.

1.2. التغيرات الاجتماعيّة والثّقافية وآثارها على كبار السن

على غرار بقيّة المجتمعات العربيّة الأخرى فإنّ كبار السّنّ في المجتمع التّونسيّ التّقليديّ كانوا يتمتّعون بمكانة مميّزة، ويضطلعون بأدوار رئيسيّة في الأسرة والمجتمع المحليّ ومردّ ذلك دور النّسق القيمي الذي يمنح كبار السّنّ علوّ المكانة في السّلّم الاجتماعيّ بفضل مراكمتهم للتّجربة والمعرفة وتميّزهم بالحكمة في حلّ الخلافات الأسريّة وامتلاكهم لسلطة القرار أثناء إدارة الأزمات.

وبحكم مختلف التّغيّرات التي شهدها المجتمع التّونسيّ خلال العشريّات الفارطة نتيجة التّعليم والحركة العمرانيّة والتّحضّر السّريع والنّزوح من الأرياف إلى المدن تغيّرت التمثّلات الجماعية والهياكل الاجتماعيّة التّقليديّة بشكل عميق، حيث أصبح أفراد المجتمع أقلّ ترابط بشكل متزايد، وضعفت العلاقات التّقليديّة المبنيّة على القرابة والجوار واحترام كبار السّنّ. كما ظهرت أنماط سلوكيّة جديدة تتميّز بشكل أساسي بتقلّص احترام القيم التّقليديّة التي كانت تمثّل دعامّة العلاقات بين العائلات وبين الأجيال المختلفة. وقد فتحت هذه التغيّرات المختلفة ثغرات كبيرة في النّسيج الاجتماعيّ التّقليديّ الذي كان يعمل سابقًا كنظام يعطي للفرد في كل مرحلة من مراحله العمريّة، مكانة محددة في العلاقات الاجتماعيّة ويضبط مجموع الأدوار التي يتعيّن عليه تحمّلها.

ونتيجة لهذه التغيّرات أصبحت شبكات التّضامن الأوّلية غير قادرة على السّماح لكبار السّنّ بالحصول على مكانة محترمة في المجتمع وبالاستمرار في أداء وظائف مختلفة في الأسرة وفي المجتمع. كما أصبح من الصّعب على بعض كبار السّنّ في تونس المشاركة بصفة فعليّة في الحياة الاجتماعيّة والثّقافيّة والاقتصاديّة وذلك بعد فقدانهم للشّبكات العلائقيّة التي من شأنها أن تسمح لهم بتحقيق القدر الكافي من الاندماج الاجتماعيّ ومن التّوازن النّفسيّ.

2.2. تطوّر الأسرة التونسية وتأثيره على كبار السّن

لقد شهدت الأسرة التّونسيّة تغيّرات بنيوية ووظيفيّة أثّرت بعمق في رعاية أفرادها من كبار السّنّ فالتّحوّل من أسرة ممتدّة إلى أسرة ضيّقة وما تبعه من تقلّص لوظائفها، واتّجاه أفرادها نحو العيش بصفة مستقلّة ماديّا عن الأسرة الأصليّة نتيجة العمل في المؤسّسات الاقتصاديّة الكبرى وفي مساحة سكنيّة محدودة قد لا تستجيب في بعض الأحيان لحجم الأسرة الضّيّقة ومثل هذا الأمر يجعل حضور الآباء أو الأجداد بمثابة العبء الذي يثقل كاهل الأسرة المعنيّة. ولئن كانت بعض الأسر تجتهد لكي تحتفظ بكبار السّنّ بين أحضانها ذلك أنّ التطوّر الاجتماعيّ لا يمكن أن يقضي نهائيّا على بعض القيم والعادات والتّقاليد الرّاسخة في الزّمن، فإنّ بعض الأسر قد تجد نفسها تواجه صعوبات عديدة للتّوفيق بين رغباتها وحاجيّات أفرادها الأساسيّين وبين ما يحتاجه كبير السّنّ من رعاية نفسيّة واجتماعيّة وصحّيّة.

وإضافة إلى ذلك فإنّ خروج المرأة للعمل وتطوّر مشاركتها في الحياة الاقتصاديّة والثّقافيّة والسياسيّة جعلها تجد صعوبة كبيرة في التوفيق بين وظائفها الرّعائية والتّربويّة داخل الأسرة وبين متطلّبات عملها في ظلّ مجتمع لا يزال فيه الرّجل غير متحمّل لدوره في القيام بالأعباء المنزليّة ومشارك لزوجته فيها بنفس القدر. فلضمان الحدّ الأدنى من الرّفاه المادي لأسرتها ولتحقيق كيانها تجد المرأة نفسها مجبرة على التّخلّي عن رعاية أبنائها لفائدة أشخاص آخرين أو داخل المؤسّسات المختصّة فكيف لها أن تعتني بشخص كبير السّنّ، خاصّة إذا كان فاقدا للاستقلالية الجسميّة أو الذهنية. فتوازن الأسرة والحفاظ على مناخ نفسيّ اجتماعيّ جيّد بداخلها يقتضي تمكين المرأة العاملة من التّمتّع بالحدّ الأدنى من الرّاحة والهدوء في فضاء بيتها بعد ضغوطات العمل وما يتطلّبه من مجهود فكريّ وبدنيّ.

وعلى اعتبار أن حركة الأسرة الحديثة وكيفيّة أدائها لأدوارها مرتبط بالعمل وبتأمين مستقبل الأبناء، فإنّ البعض من الأسر قد يجد نفسه مجبرا على التّنقّل بين مناطق جغرافيّة متعدّدة وخلال فترات زمنيّة مختلفة وهو ما يحول دون قيام الأسرة بوظيفة تأمين الرّعاية الجيّدة لأحد أعضائها من كبار السّنّ الذين كلّما تقدّموا في السّنّ ازدادوا رغبة في البحث عن الهدوء والاستقرار. وإضافة إلى هذه التغيّرات فإنّ الأسر التّونسيّة الحديثة تتّجه تدريجيّا نحو تبنّي قيم جديدة لتوزيع الأدوار داخلها ولتحديد مكانة أفرادها، فمتغيّر الجنس والسّنّ والخبرة المكتسبة بمرور الزّمن لم يعد له نفس الوزن، إذا أنّ قيمة الفرد أصبحت تحدّد انطلاقا من مستواه العلميّ وطبيعة نشاطه المهنيّ، وقد ترتّب عن ذلك تراجع مكانة الأشخاص كبار السّنّ في بعض الأسر إلى درجة الإقصاء والتّهميش حتّى وإن كانوا يعيشون مع أبنائهم وأحفادهم، كما أنّ الضّغوطات الماديّة التي تعيشها بعض الأسر نتيجة تنوّع حاجيّاتها قد تجعلها تجد صعوبة في تمكين المسنّ من الرّعاية الصّحّيّة والاجتماعيّة التي يحتاج إليها.

إنّ مختلف التّغيّرات المذكورة لم تشمل الأسر التّونسيّة بنفس الدّرجة، بل إنّ مظاهرها كانت متفاوتة حسب المناطق الجغرافيّة وحسب المستوى الماديّ للأسرة وكذلك حسب درجة التّحضّر والمستوى التّعليميّ لأفرادها. لذلك فإنّ مضمون الرّعاية الأسريّة المقدّمة لكبار السّنّ قد أخذ أشكالا متعدّدة تتراوح بين الرّعاية الشّاملة والرّعاية الجزئيّة المحدودة. فالعديد من الأسر استطاعت أن توفّق بين متطلّبات الحياة العصريّة وواجباتها تجاه كبار السّنّ من أفرادها، فبحكم السّكن في نفس المنطقة وبجوار الوالدين نجد أنفسنا في بعض الأحيان أمام «عائلة موسّعة معدّلة» Famille étendue Modifiée تشتغل على منوال «شبكة مساعدة » تحاول الاستجابة لحاجيّات الفرد كبير السّنّ من خلال توزيع جيّد كمّا ونوعا للأدوار بين الأبناء والبنات والأحفاد

المنتمين إلى أسر صغيرة مستقلّة بذاتها ومثل هذا الأمر يجعلنا نؤكد أنّه رغم التّحوّلات التي شهدتها الأسرة التّونسيّة ورغم التغيّرات الاجتماعيّة والثّقافيّة التي يشهدها المجتمع التّونسيّ فإن التّخلي عن كبير السّنّ لم ترتق بعد إلى درجة الظّاهرة حيث تبقى حالات التفصّي من مسؤوليّة رعاية كبير السّنّ والتّخلي عنه معزولة ويمكن أن نجدها لدى أسر قليلة أصبحت بحكم العديد من العوامل الماديّة والعلائقيّة غير قادرة على توفير الحدّ الأدنى من الرّعاية له.

3.2. تطوّر توزيع السّكان التّونسيين حسب الفئات العمرية[4] وآفاق الوزن الدّيمغرافي لكبار السّن

تشهد تونس منذ سنوات عديدة توجهاً ديمغرافياً جديداً بفضل الجهود الاجتماعيّة والصّحّيّة المختلفة، حيث يمكن اعتبار المجتمع التّونسيّ قد دخل تدريجيّا في مرحلة التّحوّل الدّيمغرافيّ التي تتميّز بانخفاض كبير في الخصوبة، ممّا أدّى إلى انخفاض وزن الفئات العمريّة الأصغر سنّا ضمن مجموع السّكّان، كما تتميّز أيضا بانخفاض معدّل الوفيات ممّا يؤدّي إلى زيادة عدد الأفراد المنتمين إلى الفئات العمريّة الأخيرة. لذلك ستشهد تونس نتيجة التّحوّل الدّيمغرافيّ اتّجاهين ديمغرافيّين يتغذّيان من وتيرة التغيّرات الاجتماعيّة والثّقافيّة وهما :

* تراجع عدد الأطفال بمرور الزمن وتقلص حجمهم ضمن مجموع السكان.
* ارتفاع عدد كبار السن وتزايد حجمهم من بين مجموع السكان.

لذلك من المتوقع إعادة إنتاج الظاهرة التي تعيشها الدول الغربية مع كل ما يعنيه ذلك من حيث ارتفاع النفقات التي تحتاجها رعاية كبار السن واشباع حاجياتهم المختلفة.

جدول عدد1 : حاصل وآفاق التركيبة العمرية للسكان التونسيين (%)

	التطور الحاصل						التطور الحاصل			
القسم العمري	1966	1975	1984	1994	2004	2014	2026	2031	2036	2041
14-0	46,5	43,8	39,7	34,8	26,7	24,3	%25,3	23,1	20,30	18,6
59-15	48	50,4	53,6	56,7	64	64,3	%58,5	58,7	59,5	58,8
60 سنة فما فوق	5,5	5,8	6,7	8,3	9,3	11,4	%16,2	18,2	20,20	22,6

INS et UNFPA, les projections de la population 2014-2044

[4] المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 2014

لقد كان من أهمّ نتائج السّياسة السكّانيّة التي اعتمدتها تونس تقلّص نسبة النّمو الدّيمغرافيّ عبر الزّمن. ولقد شهدت نتيجة لذلك تركيبة السّكّان التّونسيّين تغيّرا مسّ مختلف الأقسام العمريّة. ففي سنة 2018 وحسب إحصائيّات المعهد الوطني للإحصاء بلغ عدد السّكّان كبار السّنّ في تونس،1493.617 مسنّا، أي ما يقابل 12,93% من المجموع العام للسّكّان.

كما تفيد البيانات الإحصائيّة بارتفاع مؤشّر مؤمّل الحياة عند الولادة الذي وصل إلى 75,4سنة عام 2017 مقابل74,1 سنة 2009.

وتبيّن الإسقاطات الدّيمغرافيّة المضمنة في الجدول أعلاه ما يلي :

* سيسجّل وزن الأطفال دون سنّ الرّابعة عشرة ضمن مجموع السّكّان، انخفاضًا ملحوظًا وتدريجيًا، حيث من المتوقّع أن تنخفض نسبتهم ضمن مجموع السّكّان إلى 18,6 بالمائة سنة 2041.

* من حيث وزن الفئة العمريّة بين 15-59 سنة، فهي تظلّ مهمّة ولا تزال تشكّل تحدّيات كبيرة للمخطّطين في مجالات التّعليم العالي والتّكوين المهني والتّشغيل والدّخل وسياسة السّكن.

* فيما يتعلّق بوزن كبار السّنّ، فإنه سيشهد زيادة كبيرة بالمرور من 11,4% سنة 2014 إلى 20,20% سنة 2036، وبذلك يسجّل ولأوّل مرّة في تاريخ تونس نسبة تعادل نسبة الأطفال بين 0 و14سنة والتي ستصل إلى 20,30%، وفي سنة 2041 يتوقّع أن تتجاوز نسبة كبار السّنّ من مجموع السّكّان نسبة الفئة العمريّة 0-14، حيث من المتوقّع أن تبلغ 22,6% متجاوزة بنسبة 4% فئة الأطفال التي ستنخفض إلى 18,6 بالمائة.

4.2. دراسة الخصائص الدّيمغرافية لكبار السّن في تونس

بالاعتماد على المعطيات الإحصائيّة الواردة في التّعداد العام للسّكّان والسّكنى لسنة 2014، تبيّن أن توزيع كبار السّنّ حسب الأقسام العمريّة يبرز أن نسبة المنتمين للقسم العمريّ 60-64 سنة تمثّل أعلى نسبة من بين كبار السّنّ، تليها نسبة الذين ينتمون للقسم العمريّ 65-69 سنة التي تبلغ 20,5%. كما تبيّن أنّ نسبة كبار السّنّ الذين تبلغ أعمارهم 75 عامًا أو أكثر قد ارتفعت من 19,5% سنة 1984 إلى 27,43% سنة 2014. وارتفع معدّل الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 80 عامًا فأكثر من 9,9% سنة 1984 إلى 16,47% خلال نفس الفترة. أما فيما يتعلّق بتوزيع كبار السّنّ حسب الحالة المدنيّة فإن نسبة كبار السّنّ من الرّجال المتزوّجين تبلغ 91% بينما تبلغ هذه النّسبة 52,53% فقط عند النّساء.

أما بخصوص النّساء المترمّلات تبلغ نسبتهنّ 42,6% في حين تنخفض فيه هذه النّسبة لتبلغ 6% فقط عند الرّجال. وعند دراسة توزيع كبار السّنّ حسب الوسط الجغرافي يتبيّن أن نسبة 65% من كبار السّنّ تقيم في الوسط البلدي وتعتبر هذه النّسبة أقل بـ 2,7% من المعدّل الوطني حيث يعيش 67,7% من مجموع السّكّان التّونسيّين في المناطق البلدية.

[5] https://www.populationpyramid.net/fr/tunisie/2019

أما فيما يتعلّق بتوزيع كبار السّنّ حسب المستوى التّعليمي فإن نسبة كبيرة من الأشخاصّ الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر أمّيّون بنسبة 59%. ويعتبر هذا المعدّل في انخفاض مستمرّ بالمقارنة مع التّعدادات السّابقة. أخيرا تبلغ نسبة الذين يتمتّعون بدخل قارّ 75.62% من المجموع العام لهذه الفئة العمريّة، ويتكوّن دخل أكبر نسبة من كبار السّنّ من جرايات التّقاعد في القطاعين العام والخاصّ ومن منح المساعدات المندرجة ضمن برنامج الأمان الاجتماعيّ. وعلى النّقيض من ذلك فإنّ نسبة 25,3% من مجموع كبار السّنّ ليس لديها دخل وهو ما يجعلها في وضعيّة فقر واحتياج.

3. جائحة كورونا وآثارها على الفئات الهشّة

تعتبر جائحة كوفيد 19التي تحوّلت إلى أزمة صحّيّة عالميّة الحدث الأبرز الذي ميّز سنة 2020 وبداية سنة 2021 والتي لا تزال نهايتها غير معلومة وقد أدخلت اضطرابا على نمط عيش البشريّة جمعاء تفاوتت خطورته بين البلدان وداخل البلد الواحد. ففي تونس لئن كانت مظاهر التّفاوت الاجتماعيّ والاقتصاديّ موجودة قبل بداية الأزمة الصّحّيّة، فإنّها تعمّقت مع انتشار الجائحة وما تم اتّخاذه من إجراءات للوقاية منها، فقد أبرزت البحوث القليلة[5] التي تناولت الموضوع أنّ آثار الجائحة كانت أكثر وقعا وحدّة على الفئات الاجتماعيّة الهشّة التي وجدت نفسها منزوعة القدرة على المقاومة ومهدّدة في حياتها أكثر من الفئات الأخرى. حيث أصبح من الصّعب عليها تحصيل قوتها اليوميّ ممّا زاد في تدهور ظروف عيشها ورفع في إمكانيّة إصابتها بالمرض كما أنّها أصبحت غير قادرة على التّكيّف مع ما فرضته الأزمة من أسلوب حياة فرديّة وأسريّة جديدة.

وتوجد العديد من العوامل التي من شأنها أن تجعل بعض الأفراد أكثر عرضة من غيرهم للإصابة بفيروس كورونا وهذه العوامل تتمثّل في الأمراض المزمنة والتقدّم في العمر أو الشّيخوخة وكذلك الهشاشة والفقر .وفي هذا الإطار تبيّن الإحصائيّات الصّادرة عن المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدّة[6] خلال مختلف النّشرّيات التي يصدرها أنّ كبار السّنّ ولئن يمثّلون أقلّ نسبة من بين المصابين بالمرض فإنّ نسبة تعرّضهم لمخاطر العدوى تكون أرفع مقارنة بالفئات العمريّة الأخرى كما أنّ نسبة الوفيات ترتفع كثيرا في صفوف كبار السّنّ وخاصّة عند أولئك الذين يتجاوزون الخمس وسبعين سنة.

أما بالنّسبة إلى الذين يعيشون في وضعيّة هشاشة نتيجة ضعف الدّخل أو افتقاده تماما، فإن فئة الفقراء يعتبرون الأكثر عرضة للآثار المترتبة عن الفيروس، ذلك أن فقرهم المادي السّابق لانتشار الفيروس جعلهم يعيشون في ظروف سكنية قاسية ولا يقدرون على الحصول على التّغذية السّليمة وعلى اتّخاذ كلّ الإجراءات الوقائيّة لعدم الإصابة بالإعاقات والأمراض المزمنة بمختلف أنواعها، وبانتشار الوباء تجد الفئات الفقيرة نفسها معرضة أكثر من غيرها لآثار الفيروس بحكم عدم قدرتها على التّكيّف مع ما يقع إقراره من إجراءات للحدّ من تفاقم الأزمة الصّحّيّة.

[5] عزام محجوب (2020) جائحة كوفيد 19 ،التفاوت والهشاشة في مواجهة الفقر والبطالة. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
[6] https://www.onmne.tn/wp-content/uploads/2021/01/bulletin-COVID-19

4.
مبادرة أرضيّة الحماية الاجتماعيّة

تندرج الاستراتيجية متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ في سياق استعداد تونس لإرساء الأرضيّة الوطنيّة للحماية الاجتماعيّة التي ستضع مجموعة من الضّمانات الأساسيّة للحماية الاجتماعيّة تضبط على المستوى الوطني وتأمين حماية تهدف إلى التّوقّي أو الحدّ من الفقر والهشاشة والتّهميش الاجتماعيّ.

إن أرضيّة الحماية الاجتماعيّة التي تضمنها العهد الدّوليّ من أجل التّشغيل، إثر المؤتمر الدّوليّ لمنظّمة العمل الدّوليّة سنة 2009 الذي دعا الدّول إلى تبنّي الحماية الكافية على أساس أرضيّة حماية اجتماعيّة بما في ذلك الحصول على الرّعاية الصّحّيّة وضمان الدّخل لكبار السّنّ ولذوي الاحتياجات الخصوصيّة وتوفير منافع بعنوان الأطفال في وضمان دخل للعاطلين عن العمل والعملة الفقراء مع وضع برامج عموميّة لضمان العمل. وترسيخا لهذا التّمشّي الدّوليّ الجديد في الحماية الاجتماعيّة جاءت التّوصية عدد 202 لسنة 2012 لمنظّمة العمل الدّوليّة التي دعت الدّول إلى تبني مقاربة شموليّة لتوسيع الحماية الاجتماعيّة.

وعلاوةً على ذلك، فإنّ خطّة التّنمية المستدامة لعام 2030 تدعو إلى استحداث نظم حماية اجتماعيّة ملائمة على الصّعيد الوطني وتوسيع نطاق التّغطية ليشمل الفقراء والفئات الضّعيفة، وكذلك تحقيق التغّطية الشّاملة لخدمات الصّحّة الأساسيّة.

وتنفيذا لالتزاماتها الدّوليّة أعدّت تونس مشروع قانون الأرضيّة الوطنيّة للحماية الاجتماعيّة، الذي يرتكز على الأربعة محاور التّالي :

* التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين.
* إرساء الحق في جراية اجتماعية للشيخوخة تستهدف كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 62 سنة فما فوق والذين يعيشون تحت خط الفقر.
* ضمان الدخل الأدنى لغير القادرين على العمل كالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية والمصابين بأمراض مزمنة الذين يعيشون تحت خط الفقر.
* إحداث منحة للأطفال دون سن 18 سنة طيلة السنة للحد من الفقر ودعم مسارهم التعليمي.

© ISLAM HAKIRI

5.
أهمّ برامج رعاية كبار السّن في تونس

برنامج المساعدة المادية القارة

نظرا لأن العديد من كبار السّنّ يفتقدون لدخل قار بحكم عدم تمتّعهم بجراية تقاعد أو بحكم ظروفهم الأسريّة المتردّية وتماشيا مع اعتماد الاتجاه الأسري في رعاية كبار السّنّ فقد تم العمل على إبقاء كبار السّنّ الفقراء داخل وسطهم الطّبّيعي وذلك من خلال تمكينهم من منحة شهريّة قارة قيمتها 200دينارا ضمن برنامج الأمان الاجتماعيّ وقد بلغ عدد كبار السّنّ المتمتّعين بهذه المساعدة 152963منتفعا سنة 2020 ،وبنسبة قدرت بـ 58% من المجموع العام للمنتفعين، حيث بلغ عدد المنتفعات حوالي 90228 مسنّة من المجموع العام للمسنين في حين ناهز عدد الرّجال حوالي 62735 منتفعا.

وإضافة إلى ذلك فإن كبير السّنّ المتمتّع بالمساعدة المذكورة يحصل بصفة آلية على بطاقة علاج مجاني للتداوي بكافّة المؤسّسات الصّحّيّة العموميّة.

برنامج الفرق المنتقلة لتقديـــم الخدمـات الإجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت

لتدعيم دور الأسرة في رعاية كبير السّنّ وضمان بقائه في محيطه الطّبّيعي تمّ اعتماد برنامج الفرق المتنقلّة الذي يتمثّل في انتقال مهني المساعدة من إطار طبيّ واجتماعيّ إلى مقرّ إقامته وذلك قصد ملاحظة وتقييم ظروف عيشه والاطّلاع عن كثب على حالته الصّحّيّة حتى يقع تمكينه من الخدمات التي يحتاج إليها مثل التّغذية والنّظافة والخدمات الطّبّية وشبه الطّبّية الأوّليّة. ولا يقف تدخّل الفرق المنتقلّة عند هذا الحدّ، بل إنّها يمكن أن يمتدّ ليشمل القيام بالإجراءات التي تتطلّبها الحالة الصّحّيّة لكبير السّنّ وذلك مثل نقله للمستشفى ومرافقته في كلّ المراحل التي تحتاجها هذه العمليّة. كما يمكن لتدخّل هذه الفرق أن يأخذ صبغة إداريّة وذلك من خلال تدخّلها لقضاء بعض الشّؤون الإداريّة لدى الإدارات والمصالح المختصّة حسب ما تقضيه وضعيّة كبير السّنّ المتمتّع بالتّدخّل.

برنامج النوادي النهاريّة لكبار السن

لأنّ بقاء كبير السّنّ طيلة اليوم بالمنزل يعمق من عزلته الاجتماعيّة ويجعله مهدّدا بفقدان استقلاليّته الجسميّة والذّهنيّة وقد يؤدّي إلى توتّر علاقاته بالمحيطين به، وللتّوقّي من مخاطر العزلة وتداعيّاتها على كبير السّنّ وأسرته تم إحداث وتطوير برنامج النّوادي النّهاريّة الذي يعتبر فضاء اجتماعيّا يلتقي فيه كبار السّنّ ويستفيدون من بعض الخدمات والأنشطة التّرفيهيّة والتّرويحية والاجتماعيّة الموضوعة على ذمّتهم. ويكتسي هذا البرنامج أهميّة كبرى من خلال دعمه غير المباشر للأسر الرّاعية لكبار السّنّ وهو يعدّ محاولة للمحافظة على اندماج هذه الفئة في المجتمع حتّى تحافظ على حركيّتها وحيويّتها.

برنامج الإيداع العائلي لكبار السّن

يتمثّل هذا البرنامج في رعاية كبير السّنّ من قبل أسرة بديلة وقد نصّ قانون حماية كبار السّنّ الصّادر سنة 1994 على أنّ هذا البرنامج الذي يتم تنظيمه بمقتضى الأمر عدد 1016 لسنة 1996 والمؤرّخ في 27 ماي 1996 والمتعلّق بضبط شروط وتراتيب تكفّل الأسر بكبار السّنّ فاقدي السّنّد. ويهدف هذا الشّكل الرّعائي الذي جاء ليحدّ من الرّعاية المؤسّساتيّة إلى ضمان رعاية أسريّة لفائدة المسنّين دون سند، مع توفير منحة قدرها 200د شهريا للعائلة الحاضنة، بما يساعدها على تلبية حاجيّاته من رعاية صحّيّة واجتماعيّة.

برنامج الرّعاية داخل مؤسّسات مختصّة

إن بعض الفئات الخاصّة من كبار السّنّ تجد نفسها نظرا لخصائصها الشّخصيّة أو لظروفها الأسريّة دون مأوى تنهي فيه مشوار حياتها بصورة تحفظ كرامتها. لذلك تم وضع برنامج رعاية كبار السّنّ الفاقدين للسّند العائلي والمادي داخل مؤسّسات رعاية مختّصة توفّر لهم كل حاجيّاتهم الضّروريّة. ويوجد حاليّا في تونس13مؤسسة لرعاية كبار السّنّ، تحت إشراف وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ويتم تسييرها من قبل الاتّحاد التّونسيّ للتّضامن الاجتماعيّ بالشّراكة مع الجمعيّات الجهويّة لرعاية المسنّين ويبلغ عدد المقيمين بها حوالي 500 مقيم ومقيمة.

كما تشجّع الدّولة القطاع الخاصّ على الاستثمار في الخدمات الصّحّيّة والاجتماعيّة المسداة لكبار السّنّ حيث سمح قانون حماية كبار السّنّ بفتح مؤسّسات خاصّة يمكن أن توفّر الرّعاية بمقابل بالنّسبة إلى الفئات ميسورة الحال.

البرنامج الوطنيّ لصحّة المسنّين

يتنزّل البرنامج الوطني لصحة المسنّين في إطار سياسة وزارة الصّحّة التي تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف التّالية :

* الاهتمام بصحّة كبير السّنّ في جوانبها المختلفة والنّهوض بها حتّى يعيش في ظروف صحّيّة جيّدة قدر الإمكان.
* العمل على ملاءمة واستجابة الهياكل الصّحّيّة المتدخّلة في مختلف المستويات للحاجيّات الخصوصيّة لكبار السّنّ ومراعاة اختلافهم مع الفئات العمريّة الأخرى.
* الارتقاء بالتّثقيف الصّحّيّ بما يساعد كبير السّنّ على المحافظة على صحّته قدر الإمكان.
* النّهوض بأداء الموارد البشريّة العاملة في القطاع الصّحّيّ حتى تكون قادرة على تكييف طرق تدخّلها مع الأشخاص كبار السّنّ وخاصّة منهم ذوي الحاجيّات الخصوصيّة.

وضمن هذه السّياسة العامّة وتماشيا مع ارتفاع عدد الفئة المعنيّة في المجتمع التّونسيّ أرست وزارة الصّحّة البرنامج الوطنيّ لصحّة المسنّين الذي يعمل على إيجاد مختلف الصّيغ الكفيلة التي تضمن للمرضى كبار السّنّ ظروف إحاطة وعناية صحّيّة مراعية لخصوصيّاتهم وقد تمّ في هذا الإطار.

* إدراج التّكوين في طبّ الشّيخوخة في كليّات الطّب.
* إدراج مادّة طبّ الشّيخوخة في التّكوين المستمرّ لفائدة الإطار الطّبّي وشبه الطّبّي.
* بعث وحدات طبّ الشّيخوخة في أقسام الطّبّ الباطني بالمستشفيات.
* تأمين عيادات طبيّة يوميّة لكبار السّنّ في بعض المستشفيات.
* تنظيم الملتقيات والنّدوات العلميّة التّحسيسيّة حول أمراض الشّيخوخة.
* نشر الثّقافة الصّحّيّة لفائدة كبير السّنّ من خلال وسائل الإعلام ونوادي الصّحّة المدرسيّة.

إنّ مختلف مكوّنات هذا البرنامج يمكن أن تمثّل سندا لمزيد النّهوض بدور الأسرة في رعاية كبير السّنّ عامّة وذي الحاجيّات الخصوصيّة بصفة خاصّة.

6. تشخيص أهمّ مشكلات كبار السّن

تبيّن الدّراسات والتّقارير التي أعدّتها مختلف الهياكل العموميّة أنّ الارتفاع المستمرّ لحجم كبار السّنّ ضمن مجموع السّكّان وارتفاع نسبة الطّاعنين في السّنّ ضمن مجموع فئة كبار السّنّ يطرح تحدّيات كبيرة وذلك إلى جانب عدم تجانس هذه الفئة من السّكّان وهشاشتها أبرزها :

المشكلات الصّحّيّة والإعاقة

بالاستناد إلى النّتائج الأوّلية للاستشارة الوطنيّة الالكترونيّة (31مارس 2022) أكّد 35,8% من المشاركين على أنّ التّعهّد النّفسيّ والصّحّيّ بالنّسبة إلى فئة كبار السّنّ غير كاف، وأنّه من بين الإجراءات التي يجب اتّخاذها هو تحسين الخدمات الصّحّيّة و تجهيز المؤسّسات الصّحّيّة بالمعدّات اللّازمة وتعزيزها بأطبّاء الاختصاص.

كما بيّنت المعطيات الإحصائيّة للتّعداد العام للسّكّان والسّكنى لسنة 2014 أن كبار السّنّ يمثّلون 52% من مجموع السّكّان المصابين بأمراض مزمنة خلال سنة 2014 حيث يحتلّ مرض ارتفاع ضغط الدّم المرتبة الأوّلى، يليه مرض السّكري ثم مرض القصور التّنفّسي. كما تبيّن نفس المعطيات أنّ نسبة 13% لا تتمتّع بأيّة تغطية في حين تتمتّع نسبة 19% بالخدمات الصّحّيّة العموميّة بحكم انتمائها سواء للعائلات المعوزة أو للعائلات محدودة الدّخل.

وإلى جانب الأمراض المزمنة فإنّ المعطيات الإحصائيّة لسنة 2014 تبيّن أنّ 6,4% من بين مجموع كبار السّنّ هم من ذوي الإعاقة وأنّ 8,34% من مجموع المسنّين ذوي الإعاقة يعانون من إعاقات متعدّدة. كما أنّ كبار السّنّ ذوي الإعاقة يمثّلون نسبة 43,5% من مجموع الأشخاص حاملي الإعاقة.

المشكلات الاقتصاديّة

يعيش العديد من كبار السّنّ مشكلات اقتصاديّة تتمثّل في فقدان الدّخل أو ضعفه حيث إنّ 152963 مسنّا يتمتّعون بمنح قارّة في إطار برنامج الأمان الاجتماعيّ خلال سنة 2020، وهو ما يمثل قرابة 10% من مجموع السّكّان المسنّين.

كما يوجد من بين متقاعدي القطاع الخاصّ 25% يحصلون على جراية تقاعد تساوي نصف أو ثلثي الأجر الأدنى المضمون. وقد بيّنت دراسة المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2011 حول السّكّان والتّشغيل لسنة 2011 أنّ 12,6% من السّكّان المسنّين يواصلون ممارسة نشاط مهنيّ وذلك خاصّة في قطاع الفلاحة وتربية الماشية وهي قطاعات تتميّز بمحدوديّة مردوديّتها وتأثّرها بالمعطيات المناخيّة.

مشكلات الرّعاية الأسريّة وتراجع التّرابط بين الأجيال [7]

إن التّحوّلات الدّيمغرافيّة واستمراريّة تغيّر تركيبة الأسرة وتحسّن أمل الحياة وظروف العيش يؤثّر على الرّعاية الأسريّة لكبار السّنّ ويساهم في تعميق الفجوة بين الأجيال، وقد بيّنت النّتائج الأوّلية للاستشارة الوطنيّة الالكترونيّة (31 مارس 2022) أنّه من بين العوامل التي ساهمت في نقص الرّعاية الاجتماعيّة لكبار السّنّ، ضعف دعم التّكفّل العائلي.

وفي السّياق ذاته، توصّلت الاستشارة الوطنيّة حول كبار السّنّ والمتقاعدين لسنة 2019 في علاقة بمحور الرّعاية الأسريّة إلى نقص الدّعم المالي للأسر الكافلة لكبار السّنّ إلى جانب تقصير أو تخلّي بعض الأسر عن دورها في رعاية مسنّيها وذلك إلى جانب تراجع التّرابط بين الأجيال والتّكافل الأسري والتّضامن التّقليديّ.

مشكلة ضعف المشاركة في الشّأن العام والشّأن المحليّ وسوء التّصرّف في وقت الفراغ

إلى جانب المشكلات المشار إليها، فإن ارتفاع نسبة الأميّة في صفوف كبار السّنّ خاصّة أولئك المقيمين في الوسط الرّيفيّ يجعلهم يجدون صعوبة في الانخراط في العمل الجمعيّاتي، كما يفتقرون إلى برامج خصوصيّة تدعم مشاركتهم في الشّأن العام والمحليّ. كما لا توجد حوافز تشجّعهم على العمل التّطوّعيّ. ويضاف إلى ذلك غياب برامج قادرة على استقطاب كفاءات المتقاعدين وخبرات كبار السّنّ، نتيجة وجود فراغ تشريعيّ وعدم وجود هيكل حكوميّ مختصّ في التّصرّف في السّجل الوطني للكفاءات من كبار السّنّ. في الأخير يضاف للمشكلات المذكورة مشكلة الخدمات الثّقافيّة والرّياضيّة التي بإمكانها أن تساعد كبار السّنّ على حسن استغلال أوقات فراغهم.

مشكلة غياب التّهيئة الخاصّة للمساحات والأماكن والممرّات ووسائل النّقل [8]

لقد بيّنت النّتائج الأوّليّة للاستشارة الوطنيّة الالكترونيّة (31 مارس 2022) عدم وجود بيئة مؤازرة لكبار السّنّ، حيث أكّد 45,2% من المشاركين على غياب التّهيئة الخاصّة للمساحات والأماكن والممرّات ووسائل النّقل. كما أنّه في علاقة بتقييم جودة خدمات النّقل العمومي المسداة والواردة بالمحور الخامس من الاستشارة المذكورة تحت عنوان «جودة الحياة» بيّنت

[7] Lassaad LABIDI (2013) La prise en charge familiale des personnes âgées à besoins spécifiques. Revue travail et développement N° 29-2013 , p-p 5 -55 (en arabe)

[8] الاستشارة الوطنية الإلكترونية، النتائج الأولية، 31 مارس 2022

أنه من بين أسباب تدنّي خدمات النّقل النّقص المسجّل في الوسائل والتّجهيزات إضافة إلى الاكتظاظ وعدم توفّر ظروف السّلامة، بما يعني اهتراء البنية التّحتيّة بمختلف مكوّناتها وعدم وظيفيّتها، الأمر الذي فرض على فئة من كبار السّنّ نمط حياة مرهق، يحول دون تمكينهم من فرص التّمتّع بشيخوخة آمنة ونشيطة.

مشكلة غياب الإعداد للتّقاعد والمشكلات الإداريّة

لقد بيّنت نتائج الاستشارة الوطنيّة الإلكترونية (31مارس 2022) تراجع خدمات المرافق العموميّة وفي هذا الصّدد أكّد 63,3% من المشاركين على أنّ المؤسّسات والمنشآت العموميّة لا تقوم بدورها في تحقيق حاجيّات المواطنين.

كما أبرزت نتائج الاستشارة الوطنيّة حول المتقاعدين وكبار السّنّ (2019) غياب الإعداد النّفسيّ للتّقاعد وعدم تمكين المقبل على التّقاعد من كلّ المعلومات التي يحتاج إليها ممّا يجعل توقّفه عن العمل تجربة مؤلمة. وإضافة إلى ذلك فإنّ كبار السّنّ تعترضهم العديد من المشكلات أثناء تعاملهم مع بعض الإدارات التّونسيّة، تتمثّل في تعقّد الإجراءات الإداريّة بالصّناديق الاجتماعيّة وعدم تفعيل المناشير المتعلّقة بأولويّة نفاذ كبار السّنّ إلى الخدمات الإداريّة والافتقاد إلى شبابيك خاصّة بهم بالمؤسّسات العموميّة.

مشكلة قلّة المعرفة بالحقوق وبالإجراءات الإداريّة

إنّ العديد من كبار السّنّ تعوزهم المعرفة بحقوقهم التي ضمّنها لهم القانون كما أنّهم لا يعرفون كذلك الشّروط والإجراءات الإداريّة للتمتّع بالخدمات المسداة لهم. ونتيجة لقلّة المعرفة بالحقوق وبالإجراءات الإداريّة، فإنّ نسبة هامّة من كبار السّنّ قد تحرم من التّمتّع بحقوقها والنّفاذ إلى الخدمات.

استغلال كبار السّنّ العاملين في القطاعات غير المهيكلة [9]

يلجأ بعض كبار السّنّ للعمل في القطاع غير المنظّم، لأسباب مختلفة كالبحث عن تحسين الدّخل أو لشغل وقت الفراغ بعد الإحالة على التّقاعد، ومثل هذا الأمر يجعلهم يتعرّضون لأشكال مختلفة من الاستغلال فقد يشتغلون في ظروف قاسية ودون أيّة حماية من المخاطر المهنيّة كما قد يحصلون على أجور ضعيفة لا تتلاءم مع المجهودات التي يبذلونها.

مشكلة العنف

لقد بيّنت الدّراسة التي أُنجزت بالتّعاون بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ومنظّمة «كفى عنف واستغلال» ومنظمة المرأة العربيّة وصندوق الأمم المتّحدة للسّكّان بتونس[10] أنّ ظاهرة العنف تجاه كبار السّنّ ولئن تبدو من النّاحية الكمّيّة غير ملفتة للانتباه، إلّا أنّها من النّاحية الكيفيّة ذات دلالة عميقة. ذلك أنّها تترجم عن عمق التّحوّلات الاجتماعيّة والثّقافيّة التي شهدها المجتمع التّونسيّ. كما أن ّهذه الظّاهرة لا تنفصل عن انتشار ظاهرة العنف بصفة عامّة[11] التي اكتسحت فضاءات كانت لفترة زمنيّة قريبة تعد محّصنة ضدّها. ووعيا منها بتطوّر حجم ظاهرة العنف ضدّ كبار السّنّ، نظّمت وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ خلال السّنوات الفارطة دورات تكوينيّة لفائدة المتدخّلين مع هذه الفئة من السّكّان قصد تحسيسهم بتطوّر حجم الظّاهرة وبسبل الوقاية منها.

[9] Lassaad LABIDI (2019) **Quel avenir pour les retraités tunisiens**, Institut Tunisien des Etudes Stratégiques, Konrad Adenaur STIFTUNG, 103 pages.

[10] ياسمين الهنتاتي وخالد المطوسي (2019) العنف تجاه كبار السن في تونس، 72 ص.

[11] الأسعد العبيدي (2016) العنف تجاه المسنين في الأسرة والمجتمع التونسي. مجلة العمل والتنمية عدد 30/2016 ص 14 - ص 123

.7
مرجعيّات إعداد الاستراتيجيّة

يستند إعداد الاستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ إلى ثلاث مرجعيّات متكاملة، تؤكّد جميعها ضرورة إيلاء أهميّة خاصّة لهذه الفئة من السّكّان المتقدّمة في السّنّ في السيّاسات العموميّة، بما يحقّق إدماجها الاجتماعيّ ويضمن تمتّعها بحقوقها كاملة ويفسح لها المجال للنّفاذ لكلّ الخدمات الاجتماعيّة والثّقافيّة والصّحّيّة التي تحتاج إليها. وتتمثّل هذه المرجعيّات في المرجعيّات الدّوليّة والمرجعيّات العربيّة وكذلك المرجعيّات الوطنيّة.

1.7. المرجعيّات الدّوليّة والمرجعيّات الإقليمية

1.1.7. المرجعيّات الدّوليّة

لقد أدّى التّزايد المستمرّ في حجم كبار السّنّ ضمن مجموع السّكّان في المجتمعات المتقدّمة منذ النّصف الثّاني من القرن الماضي إلى بروز توجّه دوليّ يدعو إلى ضرورة حماية كبار السّنّ من كلّ المخاطر التي تهدّدهم، وقد وقعت ترجمة هذا التّوجّه من خلال تنظيم العديد من التّظاهرات الدّوليّة التي اهتمّت بقضايا كبار السّنّ ومن خلال إصدار العديد من النّصوص والخطط والبرامج الدّوليّة التي نذكر من أهمّها :

* توصية العمل الدّوليّة رقم 162 لسنة 1980 بشأن العمّال من كبار السّنّ.
* خطّة عمل فيانا الدّوليّة للشّيخوخة 1982.
* إعلان مبادئ الأمم المتّحدة حول كبار السّنّ سنة 1991.
* برنامج عمل المؤتمر الدّوليّ للسّكّان والتّنمية، القاهرة 1994.
* خطّة عمل مدريد الدّوليّة للشّيخوخة 2002.
* توصية منظمة العمل الدّوليّة عدد 202 لسنة 2012 [12].

2.1.7. خطّة التّنمية المستدامة لعام 2030

لئن لم تتطرّق خطّة التّنمية المستدامة لعام 2030 بصفة واضحة وجليّة لكبار السّنّ كما هو الشّأن بالنّسبة إلى الأطفال والمهاجرين والنّساء، فإن ما ورد فيها من أهداف وغايات خصوصيّة يمكن اعتباره مرجعا أساسيّا لضمان تمتّع فئة كبار السّنّ وخاصّة أولئك الذين ينتمون للفئات الهشّة بحقوقهم المختلفة ذلك أنّ هذه الخطّة قد جاءت مجسّدة بشكل قويّ لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان. فهي إلى جانب احتوائها على مجموعة من الأهداف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة المكرّسة لحقوق الإنسان فقد دعت إلى بناء مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً واحتضاناً للجميع، من خلال تكريس مبدأ «عدم ترك أيّ كان في الخلف» «Ne laisser personne de côté» بشكل يضمن الوصول إلى العدالة وللأمن الشّخصي لذلك يمكن اعتبار ما ورد بالخطّة إطارا لضمان حقوق كبار

[12] https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---normes/documents/normativeinstrument/wcms_r202_ar.pdf

السّنّ الاقتصاديّة والمدنيّة والثّقافيّة والسياسيّة والاجتماعيّة وكذلك حقّهم في التّنمية. كما أنّ هذه الخطّة قد أكّدت على ضرورة الاهتمام بالجميع دون استثناء بما يكفل المساواة بين الجميع واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز على أساس العرق أو اللّون أو الجنس أو اللّغة أو الدّين أو الرّأي السّياسيّ أو غيره من الآراء أو الأصل القوميّ والاجتماعيّ، أو على أساس الملكيّة أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أيّ أساس آخر.

لذلك يمكن التّأكيد على أهميّة خطّة التّنمية المستدامة باعتبارها تمثّل مرجعا أساسيّا لتصوّر الاستراتيجية متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ في تونس حيث تجسّد حقّهم في الدّخل والخدمات الأساسيّة والأمن الغذائيّ والصّحّة والسّلامة العقليّة والحماية من المخاطر والتّعلم مدى الحياة وتكافئ الفرص مع بقيّة الفئات الأخرى وعدم التّمييز مهما كان مأتاه إلى جانب الحقّ في البيئة الآمنة والدّامجة.

3.1.7. المرجعيّات الإفريقيّة

باعتبار موضوع تشيّخ السّكّان لا يعني فقط البلدان الصنّاعية المتطوّرة، بل إنه كذلك يهمّ البلدان الإفريقيّة التي لا يمكن أن تبقى بلدان متميّزة بكثرة شبابها إلى ما لا نهاية له، حيث يوجد اليوم أكثر من ستّين مليون كبير سنّ في البلدان الإفريقيّة، كما أنّ هذا العدد مرشّح للارتفاع بشكل سريع ومتزايد بمرور الوقت. وتفاعلا مع هذا الواقع الجديد فإنّ البلدان الإفريقيّة لم تبق بمعزل عمّا يحدث حولها وفي داخلها من تحوّلات ديمغرافيّة سيكون لها عميق الأثر على هيكلتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة. ومن أهمّ المرجعيّات الإفريقيّة التي تستند إليها الإستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ نذكر ما يلي :

* **الإطار الاستراتيجي وخطّة عمل الاتّحاد الإفريقي حول كبار السّنّ (2002) :** يمثل هذا المرجع الخاصّ بالبلدان الإفريقيّة إطارا أساسيا لتصور وتنفيذ استراتيجيات خاصّة بكبار السّنّ في البلدان الإفريقيّة وقد نصّ في توصيته الأوّلى الواردة في الفقرة الثّانية على أن «الدّول الأعضاء تعترف بالحقوق الأساسيّة لكبار السّنّ وتلتزم بالقضاء على كافّة أشكال التّمييز القائمة على أساس السّنّ، والعمل على ضمان حماية حقوق كبار السّنّ بواسطة تشريعات ملائمة، بما في ذلك حقّهم في تنظيم أنفسهم في مجموعات وحقّهم في التمثيل بهدف الارتقاء بمصالحهم.

* **البروتوكول المرفق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشّعوب المتعلّق بحقوق كبار السّنّ في أفريقيا** (بروتوكول حقوق كبار السّنّ جانفي 2016) : تعدّ هذه الوثيقة مرجعيّة هامّة لتصوّر وتنفيذ أنشطة متعدّدة على صلة وثيقة بكبار السّنّ. وقد جاء هذا البروتوكول بعد عدة سنوات من التّشاور بين البلدان الإفريقيّة كترجمة لرغبتها في الاندماج في قانون حقوق الإنسان الإقليمي وكذلك لتكريس التزاماتها بالخطّة الإستراتيجية وخطّة عمل الاتّحاد الإفريقي بشأن الشّيخوخة (2002). ويؤكّد هذا البروتوكول على تكريس حقوق كبار السّنّ في إفريقيا وحمايتهم من كلّ أشكال التّمييز وسوء المعاملة والإهمال والعنف، ذلك أنّه رغم الثّقافة المكرّسة لاحترام كبار السّنّ في المجتمعات الإفريقيّة فإنّ العديد منهم لا يزالون ضحايا لانتهاكات متنوّعة في جميع مجالات حياتهم.

4.1.7. المرجعيّات العربيّة

تماشيا مع تنامي الوعي الدّوليّ بقضايا كبار السّنّ وبأهميّة إيلائهم المكانة التي يستحقّونها، عملت الدّول العربيّة على إدراج هذه الفئة من السّكّان ضمن اهتماماتها خاصّة وأن الثّقافة العربيّة التي تعتبر القاسم المشترك بين كلّ دول المنطقة قد أولت مكانة مميّزة لكبار السّنّ في الأسرة والمجتمع المحليّ، حيث أنّ القيم الدّينيّة والعادات والتّقاليد التي تنظّم العلاقات بين الأجيال قد ركزت بشكل كبير على ضرورة تقدير كبار السّنّ وإعطائهم مكانة مميّزة وتحميلهم مسؤوليّة كبيرة في إدارة الشّأن الأسريّ والمحليّ. ولترجمة انخراطهم في التّمشّي الدّوليّ الهادف لبلورة سياسات وخطط عمليّة تقي كبار السّنّ من كلّ إقصاء وتهميش وتضمن حصولهم على حقوقهم نظّمت البلدان العربيّة العديد من الأنشطة وأصدرت العديد من النّصوص ونظّمت ملتقيات أولت الاهتمام بقضايا كبار السّنّ ويمكن أن نذكّر في هذا المجال :

* الإستراتيجية العربيّة لكبار السّنّ 2019-2029 التي أعدّتها الجمهوريّة التّونسيّة وفقا لقرار مجلس وزراء الشّؤون الاجتماعيّة العرب رقم (836) بتاريخ 2017/11/14 وقرار مجلس وزراء الصّحّة العرب رقم (19) بتاريخ 2018/3/1.
* المؤتمر العربي حول كبار السّنّ بين الرّعاية الأسريّة والمؤسّسيّة/ مرّاكش – المغرب أكتوبر 2015.
* إعلان القاهرة حول السّكّان والتّنمية 2013.
* ملتقى «دور الأسرة والمجتمع في دعم المسنّين» إدارة التّنمية والسيّاسات الاجتماعيّة. الجامعة العربيّة/ الأمانة الفنّيّة لمجلس وزراء الشّؤون الاجتماعيّة العرب صنعاء 6-7 نوفمبر2007.
* ورشة العمل العربيّة حول الرّعاية المتكاملة لكبار السّنّ في الوطن العربي/ تونس- سبتمبر 2005.
* الإستراتيجية العربيّة للأسرة/ جامعة الدّول العربيّة- نوفمبر 2004.

2.7. المرجعيّات الوطنيّة

لئن تمثّل المرجعيّات الدّوليّة والعربيّة إطارا مهما يساعد على توجيه تصور الإستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ، ولئن تمثّل الثّقافة العربيّة بما تحمله من قيم ومعاني تكرّس المكانة المرموقة التي يجب أن يحظى بها كبير السّنّ، فإنه لتونس إطار قانوني وقع الاستناد إليه لاقتراح الإستراتيجية المذكورة. وينطلق هذا الإطار المرجعي ممّا جاء في دستور 2022 من حقوق لفائدة المواطنين بصفة عامّة، وممّا يوجد من نصوص قانونية أخرى تمثّل بدورها سندا قويّا ترتكز عليه الإستراتيجية وما انبثق عنها من اقتراحات عمليّة في صالح الفئة المعنيّة.

1.2.7. دستور سنة 2022

تضمّن الدّستور التّونسيّ لسنة 2022مجموعة من المواد التي يمكن أن تشكّل أساسًا ينبني عليه ما يمكن أن تتضمّنه الإستراتيجية من تكريس لحقوق كبار السّنّ وخاصّة أولئك الذين ينتمون للفئات الهشّة في التّمتّع بالخدمات الاجتماعيّة والصّحّيّة وبالحماية التي يحتاجون إليها. وقد أفرد دستور سنة 2022 كبار السّنّ دون سند بفصل خاصّ، حيث نصّ الفصل 53منه على أن «تضمن الدّولة المساعدة للمسنّين الذين لا سند لهم». كما أنّه يمكن الاستناد في التّأكيد على حقوق كبار السّنّ من خلال النّصوص التي وردت لفائدة كافّة المواطنين والمواطنات. فالفصل12 من الدّستور أكّد على أنّ الأسرة والتي تمثّل الوسط الطّبّيعي للإنسان في مختلف مراحله العمريّة هي الخليّة الأساسيّة للمجتمع وأنّه يعود للدّولة واجب حمايتها.

كما أنّ الفصل 22 نصّ على أنّ «الدّولة تضمن للمواطنين والمواطنات الحقوق والحرّيّات الفرديّة والعامّة وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم». في حين أكّد الفصل 16على أنّ عائدات ثروات الوطن يتم توزيعها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كلّ جهات الجمهوريّة وهو ما يفترض أن يستفيد كبار السّنّ من ثمار تنمية الثّروات الوطنيّة.

وتدعيما لدسترة العدالة والإنصاف، نصّ الفصل 23على المساواة بين الجميع أمام القانون دون أيّ تمييز. كما نصّ الفصل 25 على أن الدّولة تحمي كرامة الإنسان وسلامته الجسديّة وتحظر التّعذيب المعنويّ والماديّ.

في تفسير واسع لهذين الفصلين، يمكن أن نستنتج أنّ حماية كرامة الإنسان تهمّ بالضّرورة جميع الأشخاصّ بما في ذلك كبار السّنّ، بحيث من حقّهم التّمتّع بكل الخدمات الاجتماعيّة والصّحّيّة التي تحفظ كرامتهم وتحميهم من جميع أشكال الاستغلال التي قد تمسّ سلامتهم الجسدية والمعنويّة.

وفي جانب آخر، أشار الفصل 34 بوضوح إلى أنّ لكلّ إنسان الحقّ في الصّحّة، كما تضمن الدّولة العلاج المجاني لفاقدي السّنّد ولذوي الدّخل المحدود، ممّا يعني أنّ كبار السّنّ بصفتهم مواطنين، يحقّ لهم الاستفادة من جميع الخدمات الصّحّيّة التي تلبّي احتياجاتهم.

وفيما يتعلّق بالنّساء كبيرات السّنّ، فإن الدّستور من خلال ما ورد بالفصل 51 يضمن لها تدخّل الدّولة لحماية حقوق المرأة المكتسبة والعمل على تطويرها وتحقيق تكافؤ الفرص بين الرّجل والمرأة في تحمّل مختلف المسؤوليّات وفي كلّ المجالات.

أخيرًا، أقرّ الفصل 45 من الدّستور التّونسيّ حماية الأشخاصّ ذوي الإعاقة من جميع أشكال التّمييز وكذلك حقّهم في الانتفاع بكل التّدابير التي تحقّق اندماجهم في المجتمع، ممّا يسمح باستنتاج أنّ كبار السّنّ حاملي الإعاقة، لهم الحقّ في الوصول إلى جميع الخدمات التي يحتاجون إليها، وأنّه لا يمكن بناء على سنّهم حرمانهم من الاستفادة من الخدمات والمزايا التي يمنحها لهم القانون المتعلّق بالنّهوض بالأشخاصّ المعوقين وحمايتهم.

2.2.7. الاتّفاقيّات الدّوليّة المصادق عليها

إضافة إلى ما ورد من حقوق في دستور سنة 2022، فإنّ تصوّر الاستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات الخاصّة بكبار السّنّ يعتمد كذلك على جميع الاتّفاقيّات الدّوليّة المتعلّقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها تونس مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والعهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (1966) والعهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة (1966).

بالمصادقة على هذه الاتّفاقيّات، تقرّ تونس بمسؤوليّتها والتزامها بأن تضمن لجميع مواطنيها دون أيّ تمييز مهما كان مصدره حقوقهم المختلفة مثل الحقّ في الصّحّة، والتّعليم، والعمل، والسّكن.

3.2.7. مجلة الأحوال الشّخصيّة

منذ إصداره لمجلّة الأحوال الشّخصيّة في 13 أوت 1956 عمل المشرّع التّونسيّ على تنظيم العلاقات الأسريّة. كما عمل على ضمان حماية خاصّة لكبار السّنّ ضمن الخليّة الأسريّة. فبالرجوع إلى المجلّة المذكورة نجد أنّها قد نصّت في فصلها 37 على أنّ أسباب النّفقة هي الزّوجية والقرابة والإلزام. وفي الفصل 43 بيّنت أنّ المستحقّين للنفقة بالقرابة هم الأبوان والأصول من جهة الأب وإن علوا ومن جهة الأمّ في حدود الطّبقة الأولى وذلك إضافة إلى الأبناء وإن سلفوا. وللتّأكيد أكثر على وجوب إنفاق الأبناء على آبائهم في حالة العوز أكّد الفصل 44 على ما يلي : «يجب على الأولاد الميسورين ذكورا وإناثا الإنفاق على من كان فقيرا من الأبوين ومن أصول الأب وإن علو ومن أصول الأمّ في حدود الطّبقة الأولى».

ومن خلال هذه النّصوص القانونيّة يتبيّن وجوب الانفاق على الوالدين وخاصّة إذا كان الأبناء ميسوري الحال وكان الوالدان في حالة خصاصة. إلاّ أنّ هذه النّصوص رغم أهمّيتها فإنّها اقتصرت على إعطاء الصّبغة الماديّة للرّعاية ذلك أنّ تدخّل الأبناء لرعاية والديهم يمكن أن يقتصر على تمكينهم من نفقة شهريّة دون أن يكونوا ملزمين بالإشراف المباشر على رعايتهم.

4.2.7. قانون الضّمان الاجتماعيّ

لقد أقر قانون الضّمان الاجتماعيّ في القطاعين العام والخاصّ أن العاملين في القطاع المنظّم والمنخرطين في الضّمان الاجتماعيّ يتمتّعون بمجرد بلوغهم السّنّ القانونية للتّقاعد واستجابتهم للشّروط والمقاييس المحدّدة بمنحة تقاعد وبالتّغطية الصّحّيّة التي يحتاجون إليها في حالة المرض والعجز. وحفاظا على العلاقات الأسريّة وحماية للوالدين كبار السّنّ الذين لا تشملهم أيّ تغطية اجتماعيّة، وانطلاقا من فلسفته التّضامنية أكّد قانون الضّمان الاجتماعيّ في القطاعين العامّ والخاصّ على أنّه من حقّ الأبناء المضمونين الاجتماعيّين تمكين والديهم من التّمتّع بالتّأمين على المرض معهم حسب الصّيغ والشّروط المنصوص عليها في قانون الضّمان الاجتماعيّ. ومثل هذا الإجراء يعتبر مهمّا جدّا ذلك أنّه يسمح للوالدين وخاصّة في حالة المرض المزمن أو الإعاقة من التّمتّع بالخدمات العلاجيّة التي يحتاجونها ومن الحصول على الآلات المقوّمة للأعضاء عند الحاجة وذلك دون أن يمثّلوا عبئا على أبنائهم.

5.2.7. قانون حماية المسنّين

لقد جاء القانون عدد 114 لسنة 1994 المؤرّخ في 31 أكتوبر 1994والمتعلّق بحماية المسنّين ليضع العديد من المبادئ التي يمكن أن ترتكز عليها حماية كبار السّنّ داخل أسرهم وليؤكّد على ضرورة التّدخّل لفائدة هذه الأسر ودعمها. ففي فصله الثّاني نصّ القانون المذكور صراحة على ما يلي : «تتحمّل الأسرة مسؤوليّة حماية أفرادها المسنّين وتلبية احتياجاتهم. وتقوم الدّولة عند الاقتضاء بمساعدة الأسرة على القيام بدورها في هذا المجال كما تعمل على تطوير الخدمات الموجّهة للمسنين وتسهيل اندماجهم في وسطهم العائلي والاجتماعيّ».

فمن خلال هذا الفصل تمّ الإقرار صراحة بمسؤوليّة الأسرة في حماية كبير السّنّ وأنّ تدخل الدّولة عبر هياكلها وبرامجها يأتي في مرحلة ثانية عندما تكون الأسرة في حاجة إلى الدّعم والمساندة حتى تتحمّل مسؤوليّتها على أحسن وجه. غير أنّه في المقابل يبيّن الواقع إنّ بعض الأسر التي ترعى كبير سنّ له حاجيّات خصوصية تجد نفسها غير قادرة على القيام بوظيفتها على أحسن وجه وذلك نتيجة ما قد تتطلّبه رعايته من جهد ومن وقت ومن مال. وقد جاء الفصل الخامس من القانون المذكور ليؤكّد على التّدخّل المؤسّساتيّ والمهني لمعاضدة مجهود الأسر المعنيّة حيث جاء فيه «تتّخذ الدّولة والجماعات العموميّة المحليّة والهياكل المختصّة عند الاقتضاء التّدابير الملائمة لمعاضدة الأسرة بوصفها الخليّة الأساسيّة المسؤولة عن توفير الحاجات الضّروريّة لأفرادها المسنّين».

ومن ناحية أخرى، أكّد الفصل السّادس من نفس القانون على أنّه في صورة تمتّع كبير السّنّ بخدمات اجتماعيّة وصحّيّة بمقر إقامته وكان غير قادر على تحمّل نفقاتها فإنّه يقع الالتجاء للأسرة حتّى تساهم فيها حسب حالتها.

أخيرا وفي قسمه الثّالث وضع القانون المذكور مجموعة إجراءات حمائيّة خاصّة لضمان الحدّ الأدنى من الرّعاية لفائدة كبار السّنّ المعوزين بصفتهم فئة مميّزة. ومن بين الإجراءات التي تم وضعها ولأوّل مرّة هي إمكانيّة تكفّل الأسر التي تستجيب للشّروط بكبير سن معوز ومثل هذا الإجراء يترجم عن الإيمان بأهميّة الأسرة في حياة كبير السّنّ.

6.2.7. القانون التّوجيهي عدد 83 لسنة 2005المؤرّخ في 15 أوت 2005 المتعلّق بالنّهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم

بالرّجوع إلى المادة 1 من القانون رقم83 لسنة 2005 المتعلّق بالنّهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم والذي يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص بين الأشخاص ذوي الإعاقة وبقيّة المواطنين وحمايتهم من جميع أشكال التّمييز، وينتفع كبار السّنّ ذوي الإعاقة بجميع الخدمات المتاحة لهذه الفئة ذات الاحتياجات الخاصّة مثل بطاقة الإعاقة والخدمات الصّحّيّة والدّعم الاجتماعيّ.

7.2.7. القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرّخ في 11 أوت 2017 يتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة

إنّ مظاهر الهشاشة لدى كبار السّنّ لئن تعتبر قاسما مشتركا بين الرّجال والنّساء المنتمين للفئات الاجتماعيّة الضّعيفة، فإنّها تبدو أكثر حدّة عند النّساء كبيرات السّنّ. كما أنّها تجعلهنّ أكثر عرضة من الرّجال لمختلف مخاطر العنف بشتّى أنواعه. وبالعودة إلى بعض القضايا السّابقة حول العنف يتّضح أنّ النّساء كبيرات السّنّ قد أصبحن عرضة للعديد من الممارسات العنيفة التي تؤثّر على توازنهنّ النّفسيّ والاجتماعيّ. لذلك يعتبر القانون عدد 58المؤرّخ في 11 أوت 2017 والمتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة سندا قويّا لما يمكن أن تتضمّنه الإستراتيجية من أهداف وبرامج أنشطة غايتها حماية كبيرات السّنّ من مختلف أشكال العنف، خاصّة وأنه قد اعتبر المرأة «تشمل سائر الإناث بمختلف أعمارهنّ» ولقد جاء في الفصل الأوّل من القانون المذكورأنّه «يهدف إلى وضع التّدابير الكفيلة بالقضاء على كلّ أشكال العنف ضدّ المرأة القائم على أساس التّمييز بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانيّة، وذلك بإتباع مقاربة شاملة تقوم على التّصدّي لمختلف أشكاله بالوقاية وتتبّع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضّحايا والتعهّد بهم».

لذلك فإنّه يحقّ للنساء كبيرات السّنّ الاستفادة من الخدمات الاجتماعيّة والصّحّيّة التي نصّ عليها القانون المذكور والتي تتمثّل فيما يلي :

* الحماية القانونيّة المناسبة لطبيعة العنف الممارس ضدّها بما يكفل أمنها وسلامتها وحرمتها الجسديّة والنّفسيّة وكرامتها مع احترام خصوصيّاتها وما تتطلّبه من إجراءات إداريّة وأمنيّة وقضائيّة.
* النّفاذ إلى المعلومة والإرشاد القانوني حول الأحكام المنظّمة لإجراءات التّقاضي والخدمات المتاحة.
* التّمتّع وجوبا بالإعانة العدليّة.
* التّعويض العادل لضحايا العنف في صورة استحالة التّنفيذ على المسؤول عنه وتحلّ الدّولة محلّ الضّحايا في استخلاص المبالغ التي وقع صرفها.
* المتابعة الصّحّيّة والنّفسيّة والمرافقة الاجتماعيّة المناسبة والتّمتّع بالتعهّد من قبل الهياكل العموميّة والجمعيّاتيّة عند الاقتضاء بما في ذلك الإنصات.
* الإيواء الفوري في حدود الإمكانيّات المتاحة.

وإضافة إلى ذلك فقد جاء القانون بالعديد من الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار وضعيّة الهشاشة التي يمكن أن تكون عليها المرأة كبيرة السّنّ ضحيّة العنف.

8.2.7. القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 جانفي 2019 والمتعلّق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعيّ للنّهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدّخل

يعتبر القانون الأساسي عدد10 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 جانفي 2019 المتعلّق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعيّ من المرجعيّات الأساسيّة التي يمكن أن تعتمد عليها الإستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات الخاصّة بكبار السّنّ وخاصّة الفئة الهشّة والفقيرة منهم. فكما ورد بهذا القانون فإنّ المعنيين بخدمات برنامج الأمان الاجتماعيّ هم الأفراد أو الأسر التي تشكو حرمانا متعدّد الأبعاد يمسّ الدّخل والصّحّة والتّعليم والسّكن والنّفاذ إلى الخدمات العموميّة وظروف العيش. وباعتماد طريقة التّنقيط فإنّ القانون يصنّف المنتفعين إلى فئات فقيرة وفئات محدودة الدّخل. كما ينصّ على أنّ الدّولة تضع إستراتيجية وطنيّة للإدماج الاجتماعيّ والتّمكين الاقتصادي للحدّ من الفقر والأسباب المؤدّية إليه باعتماد مقاربة تشاركيّة مع كلّ الأطراف المتدخّلة، وتعمل على تنفيذها بوضع وتطوير البرامج والآليّات الملائمة لذلك.

ومن النّقاط الواردة في النّصّ القانوني هي اعتبار الوقاية من الفقر والحدّ منه والارتداد إليه وتوارثه مسؤوليّة وطنيّة بحيث لم يعد الأمر مجرّد اجتهاد من الدّولة ولا مجرد تدخّل ظرفيّ تحكمه اختيارات سياسيّة ظرفيّة، بل أصبح واجبا محمولا على الدّولة وعلى كلّ الأطراف المعنية. وبالتالي تحول التّدخّل لمواجهة الفقر والحد منه وضمان رعاية الفقراء من واجب عام موجود بصفة ضمنيّة في السيّاسات العامّة إلى أمر ملزم للدولة، أي أنّه أصبح بمثابة الدّين الذي يتعيّن عليها خلاصه.

وإضافة إلى ذلك فقد ورد بالفصل السّابع من القانون المشار إليه مجموع الأهداف التي يعمل برنامج الأمان الاجتماعيّ على تحقيقها وهي تتمثّل فيما يلي :

* ضمان الحقّ في حدّ أدنى من الدّخل والحقّ في المنافع الصّحّيّة للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدّخل.
* النّهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدّخل والرّفع من ظروف عيشها وتأمين نفاذها إلى الخدمات الأساسيّة كالصّحّة والتّربية والتّعليم والتّكوين المهني والتّشغيل والسّكن والنّقل.
* تعزيز آليات الإدماج والتّمكين الاقتصادي وتكريس مبدأ التعّويل على الذّات، والحدّ من الفقر والارتداد إليه وتوارثه.
* مقاومة الإقصاء والحدّ من التّفاوت الاجتماعيّ والجهوي وتعزيز تكافئ الفرص وتكريس العدالة الاجتماعيّة والتّضامن.

9.2.7. قانون الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني

في إطار البحث عن السّبل الكفيلة بمزيد النّهوض بالتّشغيل والإدماج الاجتماعيّ والحرص على تحقيق العدالة الاجتماعيّة وتحسين نوعيّة حياة الفئات الهشّة والجهات الفقيرة، صدر القانون عدد 30 لسنة 2020 المؤرّخ في 30 جوان 2020 المتعلّق بالاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني، والذي جاء لضبط الإطار المرجعي للاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني، وتحديد مفهومه وأهدافه وسبل تنظيمه والهياكل والآليّات الكفيلة بإرسائه ومتابعته وتقييمه وتطويره ودعمه، وقد نصّ هذا القانون على إنشاء مؤسّسات تسمى «مؤسّسات الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني»، تكون لها غايات اجتماعيّة تتعلّق بإنتاج السّلع والخدمات وتحويلها وتوزيعها وتبادلها وتسويقها واستهلاكها استجابة للحاجيّات المشتركة لأعضائها وللمصلحة العامّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة ولا يكون هدفها الأساسيّ تقاسم الأرباح.

ويهدف الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامنيّ حسب القانون المذكور إلى تحقيق التّوازن بين متطلّبات الجدوى الاقتصاديّة وقيم التّطوّع والتّضامن الاجتماعيّ وتحقيق العدالة الاجتماعيّة والتّوزيع العادل للثّروة، بالإضافة إلى هيكلة الاقتصاد غير المنظّم وتحقيق الرّفاه الاقتصاديّ والاجتماعيّ وتحسين جودة الحياة.

وتتمثّل الأنشطة الاقتصاديّة ذات الغايات الاجتماعيّة في الأنشطة التي يكون هدفها الأساسي توفير ظروف عيش لائقة بغاية الإدماج والاستقرار الاجتماعيّ والتّرابي تحقيقا للتّنمية المستدامة والعمل اللاّئق.

وانطلاقا من ذلك واعتبارا للهشاشة التي يمكن أن يعيشها بعض كبار السّنّ ونظرا لصعوبة البرامج الاجتماعيّة وعدم قدرتها على الاستجابة للحاجيّات المختلفة للفئات المتنوّعة من كبار السّنّ وما يحتاجون إليه من خدمات، فإنّ الحاجة إلى توفير خدمات صحّيّة واجتماعيّة وضمان ديمومتها وجودتها تمثّل مجالا شاسعا لخلق مؤسّسات اقتصاد اجتماعي وتضامني على نطاق محلي أو جهوي، وتساعد في الوقت نفسه على خلق مواطن شغل للعاطلين عن العمل.

10.2.7. العقد الاجتماعيّ 14 جانفي 2013

يكتسي العقد الاجتماعيّ الممضى بين الحكومة والأطراف الاجتماعيّين من بين المرجعيّات التي يمكن الاعتماد عليها لتصوّر الإستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ، فقد جاء في مضمون هذا العقد ضمن محور الحماية الاجتماعيّة التّأكيد على دور الدّولة في حماية الفئات الهشّة حيث ورد في المحور المذكور ما يلي : «تتكفل الدّولة بضمان الحقّ في العلاج للفئات الهشّة وتوفير حدّ أدنى من الدّخل لفائدتها مع الحرص على توجيه التّدخّلات لفائدة الفئات المستهدفة حسب مقاييس موضوعيّة».

© ISLAM HAKIRI

الجزء الثّاني
منهجيّة إعداد الإستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ

1.
مقاربات الإستراتيجية ومنهجيّة إعدادها

بناء على ما تمّ التّطرّق إليه من عناصر مميّزة للسّياق الذي يتنزّل فيه إعداد الإستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ في تونس، فإن مختلف مميّزات هذا السّياق ليست في صالح هذه الفئة من السّكّان التي تعتبر من الفئات الهشّة باعتبار عدم قدرتها على الصّمود أمام المخاطر التي يمكن أن تعترضها. كما أنّ تشخيص الخصائص الاجتماعيّة والدّيمغرافيّة للفئة المعنية وما أفرزه من كشف عن مختلف المشكلات التي تميّز واقعها مقارنة بالفئات العمريّة الأخرى، يؤكّد ضرورة بناء تصوّر جديد للسّياسة المعتمدة في مجال رعاية كبار السّنّ تأخذ بعين الاعتبار السّياق الوطني الذي يتنزّل فيه اقتراح الإستراتيجية المشار إليها والتي ستغطّي الفترة الممتدّة من سنة 2022 إلى 2030.

واعتبارا لأهميّة ما تحقّق من إنجازات لفائدة كبار السّنّ في تونس طوال الفترة السّابقة، على المستوى القانوني والمؤسّساتيّ وكذلك على مستوى البرامج، فإن الإعداد للإستراتيجية المقترحة انطلق بالاستناد على المكاسب المسجّلة لمزيد تدعيمها وكذلك على ما تم تشخيصه من مشكلات وصعوبات لا تزال تميّز الواقع المعيش للفئات الهشّة من كبار السّنّ.

كما استندت الإستراتيجية على النّتائج الأوّلية للاستشارة الوطنيّة الالكترونية، مارس 2022، وكذلك الاستشارة الوطنيّة حول كبار السّنّ والمتقاعدين التي تم إعدادها سنة 2019، والوثائق والتقارير التي تم إعدادها من قبل الهياكل المختصّة وخاصّة إدارة كبار السّنّ بوزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ.

وإضافة إلى ذلك فإن الإستراتيجية تستند إلى العديد من المرجعيّات الأساسيّة التي تم اعتمادها على المستوى الدّوليّ أو على المستوى العربي أو على المستوى الوطني التي نجد في مقدّمتها الدّستور التّونسيّ لسنة 2022والذي أكّد على حقوق كّل المواطنين دون استثناء وخاصّة حقّهم في العيش الكريم وحقّهم في الصّحّة وغير ذلك، وإلى جانب دستور سنة 2022 تستند الإستراتيجية إلى مجموعة من القوانين ذات الصبغة الحمائيّة والرّعائيّة المكرّسة لحقّ المواطنين دون تمييز في التّمتّع بمجموعة من الخدمات التي تحقّق لهم إشباع حاجيّاتهم الأساسيّة.

وبناء على الأسس والمرجعيّات التي تستند عليها الإستراتيجية فإن تصوّرها كان باعتماد **مقاربة حقوقيّة** تقطع مع كلّ خطاب عاطفي وأخلاقي لا يضمن ديمومة الأنشطة والبرامج التي يمكن أن يقع اعتمادها لفئة كبار السّنّ، كما تحمّل هذه المقاربة الدّولة ومختلف مكوّنات المجتمع المدني مسؤوليّاتهم لضمان تمتّع كبار السّنّ بحقوقهم.

وإلى جانب المقاربة الحقوقية فإنّ الإستراتيجية تعتمد **مقاربة مواطنيّة** تؤسّس لمشاركة فاعلة لكبار السّنّ في الحياة العامّة من خلال دعوتهم لتحقيق الموازنة بين تمتّعهم بحقوقهم وتحمّلهم لمسؤوليّاتهم بما يساعد على تحقيق اندماجهم في المجتمع، فيضعون بذلك خبراتهم ومعارفهم في خدمة تنمية مجتمعهم وازدهاره.

أخيرا واعتبارا للمشكلات المميّزة التي تعترض المرأة كبيرة السّنّ فإنّ الإستراتيجية تعتمد كذلك **مقاربة النّوع الاجتماعيّ** بما أنّها توجّه اهتماما خاصّا للمرأة كبيرة السّنّ التي يبيّن الواقع والدّراسات أنّها بحكم بعض القيم والعادات الثّقافيّة تجد نفسها ضحيّة أكثر من الرّجل للهشاشة وللعنف وللممارسات التّمييزيّة التي تعيقها عن التّمتّع بحقوقها المختلفة.

أمّا فيما يتعلّق بمنهجيّة إعداد الإستراتيجية فقد تم الاعتماد على التّقنيّات التّالية :

* تقنيّة التّحليل الوثائقي : من خلال الاطلاع على التّقارير والوثائق والدّراسات ذات الصّلة بموضوع كبار السّنّ والتي ساعدت على تشخيص الخصائص الاجتماعيّة والدّيمغرافيّة لفئة كبار السّنّ وإبراز المشكلات التي يتعرّضون إليها. بالإضافة إلى خطّة العمل العشريّة للمسنّين (2003-2012) والإستراتيجية الوطنيّة لتطوير قطاع الأسرة 2018 و2022. علاوة على استثمارنتائج الاستشارة الوطنيّة حول المتقاعدين وكبار السّنّ لسنة 2019.

* اعتماد عمليّة التّحليل الرّباعي -Analyses SWOT للوقوف علـى نقاط القوّة والضّعف، وكذلك معرفة الفـرص، إضافة إلى التّهديدات التي تحول دون ضمان حماية شاملة لكبار السّنّ وتحسين جودة الخدمات الصّحّيّة المسداة لهم ودعم مشاركتهم في الحياة العامّة.

* اعتماد المقاربة التّشاركيّة من خلال :

  - عقد جلسات عمل وإجراء محادثات[13] مع المتدخّلين في مختلف المجالات التي تهمّ فئة كبار السّنّ من ممثلي هياكل حكوميّة تابعة لوزارة الصّحّة ووزارة الشّؤون الاجتماعيّة وممثلين عن وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ بصفتها الجهة الحاملة لمشروع الإستراتيجية. كما شارك في هذه الورشة ممثّلون عن جمعيّات ومنظّمات عاملة في قطاع كبار السّنّ سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الجهوي أو المحلّي. ولقد تركّزت هذه المحادثات على أهمّ المشكلات التي تعترض كبار السّنّ والمقترحات الإجرائية التي يجب أن تتضمّنها الإستراتيجية.

  - تنظيم ورشة[14] انطلاق الإعداد للإستراتيجية التي انعقدت عن بعد بتاريخ 11 فيفري 2021 أفرزت جملة من المقترحات والتّوصيّات ساعدت على تحديد توجّهات الإستراتيجية وأهدافها، مع ضبط محاورها الأساسيّة.

وبالاعتماد على مختلف المعطيات والمعلومات التي توفّرت عن طريق التّقنيّات المنهجيّة التي تم اعتمادها وبناء على نتائج الاستشارة الوطنيّة حول المتقاعدين وكبار السّنّ (2019) والدّراسات والبحوث المنجزة في مجال كبار السّنّ منذ سنة 2019،ومختلف المرجعيّات الدّوليّة والإقليميّة والوطنيّة، والتي سمحت بتشخيص الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ والصّحّيّ للمتقاعدين وأفضت إلى ضبط المحاور الأوّلية للإستراتجية، وقد أفرزت عمليّة التّحليل الرّباعي -Analyse SWOT لهذه المحاور عن العديد من نقاط القوّة والضّعف، علاوة على وجود مجموعة من الفرص والتّهديدات.

© ISLAM HAKIRI

[13] انظر في الملاحق قائمة ممثلي الهيئات والمنظمات التي تم إجراء محادثات معهم.
[14] انظر في الملاحق قائمة ممثلي الهيئات والمنظمات الذين شاركوا في الورشة.

2. أهمّ نتائج التّحليل الرّباعي SWOT حسب المحاور (نقاط القوّة ونقاط الضّعف والفرص والتّهديدات)

تم تحليل نقاط القوّة والضّعف ثم الفرص والتّهديدات لكلّ محور في جدولين متكاملين، ولكنهما منفصلين بالنّسبة إلى المحاور الخمسة للإستراتيجية.

المحور الأوّل : الرّعاية والإحاطة الأسريّة والتّضامن بين الأجيال في خدمة كبار السّنّ في وسطهم الطّبيعي.

1. تحليل نقاط القوّة ونقاط الضّعف في الرّعاية والإحاطة الأسريّة والتّضامن بين الأجيال في خدمة كبار السّنّ في وسطهم الطّبيعي

نقاط القوّة	نقاط الضّعف
• وجود قانون حماية المسنّين الذي يحمّل الأسرة مسؤوليّة حماية أفرادها المسنّين وتلبية احتياجاتهم ويؤكّد على دور الدّولة لمساعدتها على القيام بدورها وفي تطوير الخدمات الموجّهة للمسنين وتسهيل اندماجهم في وسطهم العائلي والاجتماعيّ.	• وجود فجوات بين القانون والواقع المعيشي للأسر الراعية لكبار السّنّ.
• وجود برنامج الإيداع العائلي.	• صعوبة في استقطاب العائلات الرّاغبة في الكفالة. • عدم وجود بنك حول العائلات الرّاغبة في الكفالة.
• إنتاج دعائم اتّصاليّة حول برنامج الإيداع العائلي.	• عدم وجود خطّة اتّصاليّة حول برنامج الإيداع العائلي.

• وجود برنامج النّوادي النّهاريّة لكبار السّنّ.	• غياب الإطار القانوني المنظّم لهذه النّوادي من حيث الإحداث والتّسيير. عدم استجابة الجمعيّات المسيّرة لنوادي نهاريّة لشروط الأمر المتعلّق بالتّمويل العمومي للجمعيّات. عدم ملاءمة جلّ الفضاءات للخصوصيّات البدنيّة لكبار السّنّ ضعف مساهمة المجتمع المدني في تمويل الأنشطة. صعوبة حصول الجمعيّات على مقرات للنوادي النّهاريّة.
• وجود الخطّة الوطنيّة لتطوير قطاع الأسرة.	• عدم تخصيص أنشطة موجّهة مباشرة لكبار السّنّ داخل أسرهم بالقدر الكافي.
• وجود فضاءات مختصة في مجال الإرشاد والتّوجيه الأسري.	• عدم توفّر الموارد البشريّة. عدم توفّر هذه الفضاءات في جميع الولايات.
• وجود تشريعات في مجال الضّمان الاجتماعيّ تسمح للمضمونين الاجتماعيّين من تمكين والديهم من الكفالة والذين لا يستفيدون من أيّ نظام آخر للتّغطية الصّحيّة من التّمتّع بخدمات بالتّأمين على المرض.	• عدم الدّراية الكافية لبعض المضمونين الاجتماعيّين بإمكانية تسجيل والديهم غير المستفيدين من أي نظام تغطية آخر من حقّهم في التّمتّع بخدمات بالتّأمين على المرض.
• وجود مؤسسة المصالح العائلي لفضّ النّزاعات الزّوجية ومحاولة التّدخّل الاستباقي قبل حصول الطّلاق والتّقليص من آثاره.	• عدم تفعيلها بالقدر الكافي.

2. تحليل الفرص والتّهديدات في الرّعاية والإحاطة الأسريّة والتّضامن بين الأجيال في خدمة كبار السّنّ في وسطهم الطّبيعي

الفرص	التّهديدات
• دستور الجمهورية التّونسيّة 2022 والفصل 12 منه الذي ينصّ على أنّ «الأسرة هي الخليّة الأساسيّة للمجتمع وعلى الدّولة حمايتها».	• عدم التّناسق بين السيّاسات.
• وجود إرادة سياسيّة للنّهوض بالسّياسة الأسريّة والدّاعمة لتثبيت كبير السّنّ داخل محيطه الطّبيعي.	• عدم قدرة الأسر على تحمّل الأعباء الماليّة لتغطية كلفة الرّعاية والعلاج بالنّسبة لكبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة.
• التّوجّه نحو إحداث آليّات كفيلة لمساعدة الأسر على التّوفيق بين الحياة المهنيّة والحياة الأسريّة.	• طول الإجراءات في مراجعة توقيت العمل وملاءمته مع الزّمن الأسري والزّمن المدرسي. • إمكانيّة رفض القطاع الخاصّ هذا الإجراء لكلفته الماليّة.

• الشّروع في تهيئة فضاءات للتّرفيه الأسري.	• عدم توفّر الموارد البشريّة والماليّة. عدم اخذ بعين الاعتبار لحاجيّات كبار السّنّ.
• ارتفاع نسبة الشّباب المنخرط فـي العمل التّطوّعيّ.	• غياب الحوافز التي تشجّع الشّباب على • العمل التّطوّعيّ في مجال كبار السّنّ. عزوف بعض الشّباب على العمل التّطوّعيّ.
• الاستعداد لمراجعة الخطّة الوطنيّة لتطوير قطاع الأسرة.	• بطء إجراءات المراجعة. • عدم مشاركة كلّ الأطراف في مراجعة الخطّة.
• تطوير المنظومة التّشريعية التي تنظّم الحياة الأسريّة وتساعد على تمتين التّماسك ودعم التّرابط دخل الأسرة.	• ضعف الإمكانيّات الماديّة المتوفّرة لتفعيل المنظومة. • ضعف الموارد البشريّة المختصّة.

المحور الثّاني: الحماية الاجتماعيّة وتحسين نوعيّة حياة كبار السّنّ الفقراء والذين هم في وضعيّة هشاشة.

1. تحليل نقاط القوّة ونقاط الضّعف في الحماية الاجتماعيّة وتحسين نوعيّة حياة كبار السّنّ الفقراء والذين هم في وضعيّة هشاشة

نقاط القوّة	نقاط الضّعف
• وجود تشريعات اجتماعيّة لحماية الأفراد من مخاطر انعدام الدّخل.	• وجود فئة من كبار السّنّ دون دخل وتعيش تحت خطّ الفقر.
وجود برنامج الأمان الاجتماعيّ.	ضعف قيمة المنحة الشّهريّة المسندة لكبار السّنّ في إطار هذا البرنامج.
• وجود فرق متنقلّة لتقديم خدمات الرّعاية بالبيت.	• عدم وجود قاعدة بيانات حول كبار السّنّ المنتفعين بخدمات الفرق المتنقلّة • موزّعة حسب المعتمديّات وتتضمّن (الوضعيّة الاجتماعيّة، الاقتصاديّة الصّحّيّة، الحالة المدنيّة...). • عدم توفّر إطارات مختصّة في العلاج الطّبّيعي والوظيفي والمرافقة النّفسيّة. • عدم توفّر وسائل نقل لبعض الجمعيّات النّاشطة.
• وجود آلية الإسعاف الاجتماعيّ.	• لا تغطي تدخّلات فريق الإسعاف الاجتماعيّ سوى ولايات تونس الكبرى. • ضعف الإمكانيّات المتوفّرة لتدخّل أكثر نجاعة.

• إعادة البناء والتّهيئة لمؤسّسات رعاية كبار السّنّ العموميّة.	• نقص في الموارد البشريّة. عدم توفّر مختصّين في التّنشيط الثّقافيّ والرّياضيّ التّرفيهيّ.
• وجود نصوص قانونية لحماية كبار السّنّ من العنف.	عدم وجود قانون خاصّ يتعلّق بحماية المسنّين من سوء المعاملة والعنف.
• وجود تشريعات تتعلق بتهيئة المحيط وتيسير التّنقّل والاتّصال.	• عدم مراعاة خصائص كبار السّنّ وحاجيّاتهم عند تصوّر وتنفيذ المشاريع السّكنية ومشاريع البنية التّحتية. • مشكلات صعوبة التّنقّل التي تعترض كبار السّنّ. • عدم تهيئة الفضاءات العامّة ومختلف الهياكل المسدية للخدمات بالكيفيّة التي تيسر نفاذ كبار السّنّ إليها دون الحاجة لمساعدة الغير.
• وجود إستراتيجية وطنيّة لمكافحة آثار التغيّرات المناخيّة.	• عدم وجود خطّة وطنيّة لحقوق كبار السّنّ والتغيّرات المناخيّة.
• وجود استراتيجيات وطنيّة لحماية البيئة والحدّ من مخاطر الكوارث.	• عدم وجود خطّة وطنيّة لتأمين الرّعاية الاجتماعيّة والصّحّيّة والنّفسيّة لكبار السّنّ أثناء الكوارث.
• وجود برامج خصوصية لحماية الفئات ذوي الوضعيّات الخاصّة.	• عدم وجود برنامج خصوصي بالنّسبة إلى كبار السّنّ ذوي الوضعيّات الخاصّة .
• وجود البرنامج الوطني للمدن المستدامة.	

2. تحليل الفرص والتّهديدات المتعلّقة بالحماية الاجتماعيّة وتحسين نوعيّة حياة كبار السّنّ الفقراء والذين هم في وضعيّة هشـــاشة

الفرص	التّهديدات
• أحكام دستور2022 الذي أفرد كبار السّنّ دون سند بفصل خاصّ، حيث نصّ الفصل 53 منه على أن: «تضمن الدّولة المساعدة للمسنين الذين لا سند لهم.»	
• إحداث المجلس الأعلى للتّنمية الاجتماعيّة.	• كثرة قضايا التّنمية وتنوّعها.
• وجود إرادة سياسيّة لإصلاح منظومة الضّمان الاجتماعيّ.	• تواصل الصّعوبات الماليّة للصناديق الاجتماعيّة.
• شروع وزارة الشّؤون الاجتماعيّة في إرساء ضمانات الأرضيّة الوطنيّة للحماية الاجتماعيّة بضبط السّيناريوهات الممكنة	• عدم توفّر الموارد الماليّة اللّازمة لضمان الحدّ الأدنى من الدّخل لكبار السّنّ المعوزين.

• للإرساء التّدريجي لهذه الضّمانات من بينها حصول كبار السّنّ على الرّعاية الصّحّيّة الأساسيّة وتأمين حد أدنى من الدّخل لفائدتهم.	• ارتفاع الكلفة الماليّة بسبب تواصل زيادة عدد كبار السّنّ دون دخل والمتقاعدين الذي يتقاضون جرايات شيخوخة دون 200 د في السّنّوات القادمة.
• تعزيز مبادرات الجمعيّات لدعم خدمات الجوار.	• عدم استدامة الخدمات بسبب عدم قدرة الجمعيّات على تنمية مواردها واقتصارها على التّمويل العمومي.
• اعتبار حاجيّات السّكّان ذوي الحاجيّات الخصوصيّة كخيارات ملحة وذات أولويّة خلال إعداد البرنامج الوطني للمدن المستدامة.	• عدم توفّر الموارد الماليّة لتهيئة بيئة صديقة لكبار السّنّ.
• استثمار الدّعم المالي والفنّي وتوجهات برامج المنظّمات الدّوليّة والإقليمية لتحسين ظروف عيش كبار السّنّ ودعمهم حقوقهم.	• عدم المعرفة الجيّدة بكيفيّة إعداد الملفّات للاستفادة من برامج المنظّمات الدّوليّة.

المحور الثّالث : حقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ للخدمات الصّحّيّة.

1. تحليل نقاط القوّة ونقاط الضّعف المتعلّقة بحقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ للخدمات الصّحّيّة

نقاط القوّة	نقاط الضّعف
• الحماية الدّستوريّة للحقّ في الصّحّة وضمان مجانيّة العلاج للمسنّين ذوي الدّخل المحدود والفاقدين للسّند العائلي.	• ضعف الامكانيّات الماديّة لضمان خدمات صحّيّة ذات جودة. هجرة الأطباء والإطار شبه الطّبّي.
• وجود برامج صحّيّة وطنيّة من بينها البرنامج الوطني لصحّة المسنّين.	• عدم مراجعة البرنامج الوطني لصحّة المسنّين منذ سنة 2006. • ضعف الأنشطة المعتمدة في مجال الطّبّ الوقائي والتّثقيفي الصّحّيّ لكبار السّنّ وأسرهم. • نقص الرّعاية والإحاطة الصّحّيّة بكبار السّنّ ذوي الإعاقة المقيمين في وسطهم الطّبيعي.
• وجود شبكة من مراكز الصّحّة الأساسيّة.	• صعوبة النّفاذ إلى الخدمات الصّحّيّة خاصّة بالنّسبة إلى كبار السّنّ في الأرياف وأولئك الذين لا يسمح لهم وضعهم الصّحّيّ بالتّنقّل. • نقص في الإطار الطّبّي وشبه الطّبّي.

	• عدم توفّر بعض الأدوية والأجهزة للكشف عن الأمراض ومتابعتها في ظلّ تزايد الطّلب على الخدمات الصّحّيّة.
• وجود شبكة من المستشفيات العموميّة المحليّة والجهويّة والجامعيّة.	• عدم وجود أقسام مختصّة في طبّ الشّيخوخة ونقص في وحدات طبّ الشّيخوخة. • نقص في الإطار الطّبّي وشبه الطّبّي المختصّ في الرّعاية الشّاملة لكبار السّنّ. • نقص مراكز تشخيص مرض الزّهايمر وغياب مراكز عموميّة لرعاية المصابين به. • نقص الموارد البشريّة العاملة في مجال التّأهيل الوظيفي والعلاج الطّبّيعي بالمؤسّسات الاستشفائيّة العموميّة. وجود خلل في التّوزيع الجغرافي.
• وجود نظام للتّأمين على المرض.	• عدم إدراج خدمات الإحاطة الحياتيّة ضمن قائمة الخدمات الصّحّيّة المسداة في إطار نظام التّأمين على المرض.
• وجود منشور وزارة الصّحّة العموميّة عدد 52 لسنة 2008 المتعلّق باستقبال المسنّين.	• عدم العمل بمقتضيات المنشور المذكور. • عدم توفّر ظروف الاستقبال والتّعهّد الملائمان لخصوصيّات كبار السّنّ (البدنيّة والذهنيّة) بهياكل الصّحّة.
• إدراج التّكوين في طبّ الشّيخوخة في كليّات الطّبّ.	• عدم جاذبيّة التّكوين في مجال طبّ الشّيخوخة.
• إدراج مادّة طبّ الشّيخوخة في التّكوين المستمرّ لفائدة الإطار الطّبّي وشبه الطّبّي.	• تغيّر برامج التّكوين المستمرّ. • عدم توفّر الإمكانيّات لكي يشمل التّكوين المستمرّ كلّ العاملين في المجال الصّحّي.
• صدور قانون ينظّم إحداث مؤسّسات نقاهة فيفري 2022.	• عدم وجود منظومة مراقبة للمؤسّسات المحدثة. • ارتفاع كلفة الإقامة بالمؤسّسات ممّا يحرم ذوي الدّخل المتوسّط والضّعيف من التّمتّع بخدمات هذه المراكز.

2. تحليل الفرص والتّهديدات المتعلّقة بحقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ للخدمات الصّحّيّة

الفرص	التّهديدات
• إرادة سياسيّة لإصلاح المنظومة الصّحّيّة.	• ارتفاع التكلفة الماليّة لإصلاح الهياكل الصّحّيّة. كثرة هجرة الإطار الطّبّي وشبه الطّبّي.
• المصادقة على السّياسة الوطنيّة للصّحّة 2030، والشّروع في إعداد مخطّطها التّنفيذي ووضع المؤشّرات اللّازمة للمتابعة والتقييم.	• نقص الدّراسات التّشخيصيّة والبحوث والمسوحات حول الأوضاع الصّحّيّة لكبار السّنّ في تونس ممّا يضعف عمليّة إنتاج بيانات إحصائية موثوقا بها ويحول دون وضع مؤشّرات أداء مناسبة للمتابعة وتقويم البرامج الصّحّيّة الموجّهة لكبار السّنّ .
• دعم التّوجّه لإرساء «طبّ القرب».	• عدم توفّر الإطار الطّبّي وشبه الطّبّي المختصّ. عدم القدرة على تغطية كلّ الجهات وكلّ الفئات.
• توفّر الدّعم المالي والفنّيّ في إطار التّعاون الدّوليّ للنّهوض بالأوضاع الصّحّيّة لكبار السّنّ.	• عدم الإلمام بالواقع الصّحّيّ لكبار السّنّ في ضوء عدم توفّر دراسات دوريّة ومنتظمة تشخّص الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ والصّحّيّ. • عدم المعرفة بكيفيّة إعداد الملفات للتمتّع بالدّعم الفنّيّ والماليّ الدّوليّ.
• ارتفاع عدد الجمعيّات العلميّة المختصّة في طبّ الشّيخوخة ومراكز رعاية مرضى الزّهايمر.	• ضعف التّنسيق بين الهياكل الحكوميّة وغير الحكوميّة المهتمّة بالجوانب الصّحّيّة لكبار السّنّ. اقتصار الجمعيّات المحدثة على المدن الكبرى.

المحور الرّابع: مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة وفي الحياة العامّة والشّأن المحليّ.

1. تحليل نقاط القوّة ونقاط الضّعف المتعلّقة بمشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة وفي الحياة العامّة والشّأن المحليّ

نقاط القوّة	نقاط الضّعف
• وجود الخطّة الوطنيّة للإعداد للتّقاعد ولشيخوخة نشيطة.	• عدم تفعيل وتحيين الخطّة الوطنيّة للإعداد للتّقاعد ولشيخوخة نشيطة غياب التّنسيق في الغرض بين الوزارات ذات العلاقة.
• وجود السّجلّ الوطني للكفاءات من كبار السّنّ والمتقاعدين.	• محدودية أثر السّجلّ الوطني للكفاءات من كبار السّنّ والمتقاعدين. غياب هيكل لمتابعة السجل وتفعيله.
• وجود الأمر عدد 338 لسنة 1987 مؤرّخ في 6 مارس 1987 يتعلّق بتحديد الأشغال العرضية التي يخول للمتقاعدين ممارستها في القطاع العمومي.	• يستثني الأمر ممارسة الأنشطة في القطاع الخاصّ والجمعيّاتي. عدم تحيين الأمر ومراجعته.
• وجود القانون عدد 26 لسنة 2010 المتعلّق بالعمل التّطوّعيّ.	• قصور في تفعيل وتطبيق القانون عدد 26 لسنة 2010 المتعلّق بالعمل التّطوّعيّ.
• وجود برامج لتعليم الكبار ومحو الأميّة.	• عدم استجابة البرامج المقدمة للحاجات الحقّيقية للمتعلمين.
• صدور القانون عدد 30 لسنة 2020 المؤرّخ في 30 جوان 2020 المتعلّق بالاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني.	• عدم صدور الأوامر التّرتيبية لتنفيذ القانون. تداخل العديد من الجهات في مجال الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني.
• صدور المرسوم عدد 15 لسنة 2022 مؤرّخ في 20 مارس 2022 يتعلّق بالشّراكات الأهليّة.	• توجه الشّراكات الأهليّة للعمل في المجال الاقتصادي التّنموي. عدم دراية المواطنين بإمكانيّة بعث شركات أهليّة في المجال الرّعائي.

2. تحليل الفرص والتّهديدات المتعلّقة بمشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة وفي الحياة العامّة والشّأن المحلّي

الفرص	التّهديدات
• إرادة سياسيّة داعمة لمشاركة كبار السّنّ في الحياة العامّة وتوظيف خبرات المتقاعدين في خدمة التّنمية.	• قلّة البيانات الإحصائيّة وندرة الدّراسات حول مستقبل المتقاعدين في تونس يضعف من قدرة واضعي السّياسات وصنّاع القرارات على تصميم برامج مستقبليّة تلبي حاجيّات الأفواج الجديدة من المتقاعدين.
• التجديد في مقاربات برنامج محو الأميّة.	• تدنّي نسبة إقبال كبار السّنّ على برامج تعليم الكبار.
• التّكامل بين قانون الشّراكات الأهليّة وقانون الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني.	• ضعف التّنسيق بين الهياكل الحكوميّة.
• دعم المشاريع في إطار الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني.	• عزوف الجمعيّات والتّعاونيات على الاستثمار في قطاع كبار السّنّ.
• مبادرة القطاع الخاصّ بإنشاء شركة مختصة في الوساطة بين الخبرات التّونسيّة من المتقاعدين في مختلف المجالات والمؤسّسات الرّاغبة في التّعاقد الظّرفي.	• عدم انخراط الفاعلين الاقتصاديّين. عدم معرفة الخبرات من المتقاعدين للشّركة.
• توفّر خبرات وكفاءات وطنيّة من المتقاعدين الممكن توظيفها في خدمة التّنمية.	• تراجع الاستثمارات المحليّة. عدم اعتبارها أولويّة بالنّظر إلى البطالة الشّبابية الضّاغطة.
• تشجيع مبادرات كبار السّنّ على العمل لحسابهم الخاصّ.	• عدم انتفاع كبار السّنّ بالتّسهيلات البنكيّة. • عدم انخراط المنظّمات الدّوليّة المانحة في دعم خطّ تمويل موجّه لكبار السّنّ القادرين على العمل ودون دخل.
• دعم مبادرات الجمعيّات التي تقدّم أنشطة ثقافيّة وترفيهيّة موجّهة لكبار السّنّ.	• عدم اهتمام الجمعيّات المتدخّلة في قطاع كبار السّنّ بالشّأن الثّقافيّ والرّياضيّ التّرفيهيّ.

المحور الخامس : حوكمة قطاع كبار السّنّ

1. تحليل نقاط القوّة ونقاط الضّعف في حوكمة قطاع كبار السّنّ

نقاط القوّة	نقاط الضّعف
• وجود منظومة تشريعيّة لحماية حقوق كبار السّنّ.	• تشتّت النّصوص القانونيّة المنظّمة للقطاع وعدم مراجعتها وملاءمتها لحاجيّات كبار السّنّ المتغيّرة في الزّمن.
• وجود هيكل إداري خاصّ بقطاع كبار السّنّ.	• قلّة الموارد البشريّة العاملة والإمكانيّات الماديّة والميزانيّة المرصودة لقطاع كبار السّنّ.
• وجود برنامج الفرق المتنقلّة لتقديم الخدمات الاجتماعيّة والصّحّيّة لكبار السّنّ في البيت.	• عدم اعتماد الفرق المتنقلّة على منهجيّة موحّدة للتدخل. توقّف أنشطة بعض الفرق المتنقلّة واهتراء السّيّارات الموضوعة على ذمّة الجمعيّات الجهويّة والمحليّة المسيّرة لهذه الفرق.
• وجود مؤسّسات عموميّة وخاصّة لرعاية كبار السّنّ. •	• عدم استقرار الإطار العامل بمؤسّسات رعاية كبار السّنّ لأسباب عائليّة وتغيّر الحالة الزواجية. • عدم وجود نصوص قانونية تحدث بموجبها مؤسّسات استشفائيّة لكبار السّنّ. • عدم وجود مؤسّسات عموميّة لرعاية كبار السّنّ تحت الإشراف المباشر للدّولة وخاضعة في تسييرها الإداري والمالي للقانون العام.
• وجود شركات خدمات خاصّة لتقديم خدمات الرّعاية بالبيت لكبار السّنّ.	• عدم وجود إطار قانوني خاصّ بإحداث وتأطير ومراقبة شركات الخدمات الخاصّة بكبار السّنّ.
• تكوين إطارات مختصّة في مجال التّدخّل الاجتماعيّ والمرافقة النّفسيّة لكبار السّنّ كالأخصائيين الاجتماعيّين والنفسانيّين ومربين متعدّدي الاختصاصات.	• عدم وجود إطارات مختصّة في التّنشيط الثّقافيّ التّرفيهيّ والرّياضيّ لكبار السّنّ.
• وجود قاعدة بيانات حول كبار السّنّ المنتفعين بالمنحة القارّة والعلاج المجاني أو بالتّعريفة المنخفضة.	• عدم وجود منظومة معلومات يسمح بجمع وتحيين كلّ المعطيات المتوفّرة حول كبار السّنّ. صعوبة النّفاذ إلى منظومة الأمان الاجتماعيّ.

• وجود خطّة اتّصالية في مجال كبار السّنّ.	• غير مفعّلة بالقدر الكافي.
• وجود دليل توزيع الأدوار بين المتدخّلين لفائدة الفئات الاجتماعيّة الهشّة والمهددة .	• ضعف التّنسيق بين الهياكل المتدخّلة. • ضعف العمل الشّبكي وعدم التّبنّي لمقاربة مندمجة.

2. تحليل الفرص والتّهديدات في حوكمة قطاع كبار السّنّ

الفرص	التّهديدات
• صدور مجلة حقوق كبار السّنّ.	• طول الإجراءات الإداريّة والآثار الماليّة المترتّبة عنها.
• التّوجّه الحكومي نحو بناء وإرساء الإدارة الرّقميّة.	• خطر الهجمات الإلكترونيّة أو السيبرنية.
• تطوّر حضور قضايا كبار السّنّ في الإعلام الإذاعي والتلفزي العمومي والخاصّ.	• تواصل التّرويج للصورة النّمطيّة عن كبار السّنّ في وسائل الإعلام.
• دعم المنظّمات المانحة لإنجاز الدّراسات والبحوث المتّصلة بقضايا كبار السّنّ.	• عدم توفّر الخبراء المختصّين في الشّيخوخة بالعدد الكافي للقيام بالبحوث والدّراسات في مجال كبار السّنّ. • عدم ديمومة الدّعم المالي الدّوليّ للقيام بالبحوث والدّراسات في مجال كبار السّنّ.
• استغلال تطوّر تكنولوجيا المعلومات في عمليّة جمع وتحليل البيانات الخاصّة بكبار السّنّ.	• عدم توفّر العدد الكافي من الخبراء المختصّين في التّحليل الإحصائي.

وعلى إثر ذلك تم :

- تنظيم ورشتين يومي 2 أفريل و7 أفريل2021 لتحديد المحاور النّهائيّة للإستراتجية وضبط الإجراءات المقترحة التي يمكن إدراجها في كلّ محور ومناقشتها في سياق الفرص المتاحة والخطط والمشاريع التي هي بصدد الإعداد أو المراجعة في بعض الوزارات المتدخّلة في قطاع كبار السّنّ.

- تنظيم ندوة وطنيّة يوم 15 جوان 2022حول ختم المناقشات بخصوص مشروع الإستراتيجية الوطنيّة متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ.

الجزء الثّالث

التّخطيط الاستراتيجي متعدّد القطاعات لكبار السّنّ

1. المكونات الأساسيّة للاستراتيجية وأهدافها

رؤية الإستراتيجية

« كبار السّنّ يعيشون بكرامة وفي انسجام وتكامل مع الأجيال الأخرى في مجتمع داعم لهم»

الرّسالة

«جعل كبار السّنّ مواطنين فاعلين وتمكينهم من كلّ مقوّمات العيش الكريم في بيئة آمنة ودامجة تضمن حمايتهم ومشاركتهم وتمتّعهم بمختلف حقوقهم.»

شعار الاستراتيجيّة

«شيخوخة نشيطة وحياة كريمة»

الأهداف الاستراتيجية

بناء على الرّؤية التي تم ضبطها للإستراتيجية متعدّدة القطاعات لكبار السّنّ في تونس وكذلك على الرّسالة التي تحملها هذه الإستراتيجية والشّعار الذي ترفعه، فإنّها تعمل على تحقيق مجموعة أهداف عامّة.

- **الأهداف العامّة**
- دعم القدرات الاجتماعيّة والماديّة للأسر والتّضامن بين الأجيال لضمان بقاء كبار السّنّ في وسطهم الطّبيعي بكيفيّة تحفظ كرامتهم.
- توفير سبل حماية كبار السّنّ من الفقر والهشاشة وتحسين ظروف عيشهم وضمان حمايتهم من كلّ المخاطر.
- تكريس الحقّ في الصّحّة لكبار السّنّ دون تمييز.
- دعم الشّيخوخة النّشيطة والمواطنة الفاعلة لكبار السّنّ بما يعزز مكانتهم في المجتمع ومساهما تهم في التّنمية.
- وضع إطار مؤسّساتي وتشريعي ومعلوماتي أفضل حول كبار السّنّ.

- **النّتائج المنتظرة**
- أسر تستفيد بالدّعم والمرافقة لمواصلة دورها في احتضان كبار السّنّ وفي القيام بوظيفتها الرّعائيّة بشكل يضمن مزيدا من التّماسك الأسري والتّرابط بين الأجيال.
- برامج صحّيّة واجتماعيّة مستجيبة لحاجيّات كبار السّنّ وخاصّة لأولئك الذين هم في وضعيّات صعبة بحيث توفّر لهم الحماية ضدّ كلّ المصاعب التي تعترضهم وخاصّة أثناء فترات الأزمات وتقيهم من مختلف الممارسات الإقصائيّة والتّمييزيّة ومن العنف بمختلف أشكاله.

- كبار سنّ نشيطين ومندمجين في النّسيج الاجتماعيّ والاقتصادي يضعون خبراتهم ومعارفهم في خدمة الشّأن العام ويساهمون كلّ حسب طاقاته وقدراته في المجهود التّنموي.

- إطار مؤسّساتي وقانوني في خدمة كبار السّنّ بمختلف فئاتهم.

- حقوق كبار السّنّ ومشكلاتهم تحظى باهتمام صنّاع القرار وتجد المساندة من قبل الرّأي العام ووسائل الإعلام بمختلف أصنافها.

- **محاور الإستراتيجية**
- المحور الأوّل : الإحاطة الأسريّة بكبار السّنّ ورعايتهم في وسطهم الطّبّيعي ودعم التّضامن بين الأجيال.

- المحور الثّاني : حماية كبار السّنّ من الفقر والهشاشة وأثناء الأزمات وتحسين نوعيّة حياتهم وضمان حقّهم في بيئة صديقة ودامجة.

- المحور الثّالث : حقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ لخدمات صحّيّة ذات جودة.

- المحور الرّابع : مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة والثّقافيّة التّرفيهيّة وفي الأنشطة الرّياضيّة والحياة العامّة والشّأن المحلّيّ.

- المحور الخامس : حوكمة قطاع كبار السّنّ وتطوير السيّاسات المعتمدة لفائدتهم.

2.

المحور الأوّل : الإحاطة الأسريّة بكبار السّنّ ورعايتهم في وسطهم الطّبّيعي ودعم التّضامن بين الأجيال.

الهدف العام	**دعم القدرات الاجتماعيّة والماديّة للأسر والتّضامن بين الأجيال لضمان بقاء كبار السّنّ في وسطهم الطّبّيعي بكيفيّة تحفظ كرامتهم.**
الأهداف الإجرائية	دعم الرّعاية الأسريّة لكبار السّنّ في وسطهم الطّبّيعي.
	مزيد ترسيخ التّضامن بين الأجيال وتدعيمه.
المحاور الفرعيّة	رعاية كبار السّنّ في وسطهم الطّبّيعي.
	التّرابط بين الأجيال.

1.2. المنطلقات

إنّ الإنسان في مختلف مراحل نموّه يجد في الأسرة بوصفها مؤسسة اجتماعيّة مجالا شاسعا للتّفاعل والتّواصل وإشباع حاجته للانتماء والتّقبّل، كما تعد الأسرة الخطّ الدّفاعي الأوّل الذي يحمي كبير السّنّ من مخاطر العوز وتعمل من خلال وظائفها الرّعائيّة والنّفسيّة والاقتصاديّة على تلبية حاجاته. كما تمنحه شبكة من العلاقات تحصّنة من العزلة الاجتماعيّة وتدعم شعوره بقيمته ومكانته في الأسرة والمجتمع.

ونتيجة لأهميّة الأسرة بالنّسبة إلى كبير السّنّ فقد أكّدت كلّ الشّرائع السّماويّة على ضرورة احترام كبار السّنّ وتقديرهم وضمان حمايتهم من كلّ المخاطر، ولقد أكّد الدّين الإسلامي والقيم الثّقافيّة على أهميّة كبير السّنّ ومكانته في الأسرة وضرورة رعايته ومعاملته باللّين والرّفق، حيث يعتبر البرّ بالوالدين أثناء الكبر من الواجبات الدّينيّة التي يتعين على الفرد المسلم الالتزام بها. وتأكيدا لأهميّة الأسرة بالنّسبة إلى كبار السّنّ اعتمدت تونس على مجموعة قوانين وبرامج غايتها تدعيم صمود الأسر في رعاية أفرادها من كبار السّنّ وحمايتهم.

2.2. الإجراءات المقترحة

1.2.2. رعاية كبار السّنّ في وسطهم الطّبّيعي

الهدف الإجرائي : دعم الرّعاية الأسريّة لكبار السّنّ في وسطهم الطّبّيعي

- القيام بحملات توعوية وتحسيسية لتشجيع الأسر الطّبّيعية على احتضان كبير السّنّ وتمكينه من سبل الرّعاية التي يحتاج إليها.
- مراجعة الفصل 44 من مجلة الأحوال الشّخصيّة لكي ينصّ إضافة إلى وجوب نفقة الأبناء على والديهم على إجبارهم حسن معاملة والديهم والإحاطة المعنويّة بهم، من ذلك إقرار نفقة لفائدتهم أو إقرار منحة سكن خاصّة بالأبوين مع تمكين المحكمة من الحكم بالإحالة على المرتب.
- القيام بحملات إعلاميّة لتثمين دور الأسر في رعاية كبار السّنّ وإبراز الممارسات الجيّدة في هذا المجال.
- تكثيف حملات التّوعية والخطب والدّروس الدّينيّة لتحسيس العائلات بضرورة إبقاء المسنّ في فضائه الطّبّيعي.
- تمكين الأسر الطّبّيعية التي تضطلع بمهمة رعاية كبير سنّ من التّمتّع بدعم ماديّ يأخذ بعين الاعتبار حاجيّاتها والحاجيّات المميّزة لكبير السّنّ الذي تتحمّل رعايته ويمكن أن يكون هذا الدّعم على غرار المنحة المسداة للأسر الحاضنة لكبير سنّ في إطار برنامج الإيداع العائليّ، خاصّة وأن التّجربة قد بيّنت أنّ معظم الأسر البديلة لها علاقة قرابة بكبير السّنّ الذي تحتضنه.
- تمكين عائلي الأسر الطّبّيعية العاملين في القطاع المنظّم والمنخرطين في أنظمة الضّمان الاجتماعيّ والمتعهّدين برعاية كبير السّنّ من التّمتّع ببعض الامتيازات الجبائيّة كالطّرح من المداخيل الصّافية الخاضعة لاحتساب الضّريبة.
- إعطاء الأولويّة لأبناء الأسر الطّبّيعية والأسر البديلة الحاضنة لكبير السّنّ في التّمتّع ببرامج التّشغيل النّشيط والعمل المستقلّ.
- مراجعة التّوقيت المدرسي وتوقيت العمل في القطاعين العمومي والخاصّ بما يمكن من فسح المجال أمام الأسر لرعاية مسنّيها.

- التّنسيق مع وزارة الشّؤون الاجتماعيّة لمراجعة قانون التّأمين على المرض بما يجعل الصّندوق الوطني للتّأمين يتحمّل لفائدة المضمونين الاجتماعيّين تكاليف اقتنائهم لأجهزة وآلات تعويضيّة لفائدة كبار السّنّ الذين يتحمّلون مسؤوليّة رعايتهم.
- إعطاء الأوّلية أو نقاط إضافيّة أو تخصيص حصّة للأسر الطّبّيعية والبديلة المترشّحة للتمتّع بالامتيازات الممنوحة للتّشجيع على بعث مشاريع صغرى أو متناهية الصّغر في إطار البرامج المعتمدة للتّمكين الاقتصادي للأسر.
- إعطاء الأوّلية أو نقاط إضافيّة أو تخصيص حصّة للأسر الطّبّيعية أو البديلة المترشّحة للحصول على مسكن أو مساعدة على تحسين مسكن في إطار برامج السّكن الاجتماعيّ أو في إطار برنامج السّكن الأوّل.
- اعتماد برنامج لتدعيم القدرات الرّعائية للأسر الطّبّيعية والبديلة المنتمية للفئات الهشّة الحاضنة لكبار السّنّ قصد مساعدتها على حسن القيام بدورها وتجاوز ما قد يعترضها من صعوبات.
- التّنسيق مع وزارة الشّؤون الاجتماعيّة لإيجاد صيغة تسمح للأخصائيّين الاجتماعيّين والأخصائيّين النّفسانيّين العاملين في مجال النّهوض الاجتماعيّ بمرافقة الأسر الحاضنة لكبير سن ومساعدتها على تجاوز كلّ خلافاتها الدّاخلية والمشكلات التي قد تعيقها على حسن القيام بوظيفتها الرّعائية تجاه كبير السّنّ.
- معالجة أسباب تخلّي بعض الأسر عن دورها الرّعائي تجاه مسنّيها.
- بعث النّوادي النّهاريّة في كل الولايات وتركيز نوادي على المستوى المحليّ في المناطق التي تتميّز بكثافة عدد كبار السّنّ.

2.2.2. التّرابط بين الأجيال

الهدف الإجرائي : مزيد ترسيخ التّضامن بين الأجيال وتدعيمه

- وضع برنامج بالفضاءات المندمجة للأسرة يكون مركّزا على تنمية العلاقات بين الأجيال.
- إحداث فضاءات للعيش والنّشاط المشترك تجمع بين الأطفال وكبار السّنّ، لتمتين الرّوابط بين الأجيال وتنمية فرص التّفاعل بينهم ومقاومة العزلة التي قد يعيشها كبار السّنّ بمؤسّسات الرّعاية.
- دعم منوال السّكن المشترك ومتعدّد الأجيال.
- إحداث أسبوع وطني للتّضامن بين الأجيال تنظّم فيه أنشطة مختلفة تسمح بتحقيق التّقارب بين الأجيال وتعزيز التّفاعل الإيجابي بينهم.
- إحداث جائزة وطنيّة لأفضل نشاط جمعيّاتي يكرس التّضامن بين الأجيال.
- إبرام اتّفاقيات تعاون بين جمعيّات المتقاعدين وجمعيّات رعاية المسنّين من ناحية والجمعيّات الشّبابية والثّقافيّة لتنظيم أنشطة مشتركة.
- دعوة الدّيوان الوطني للأسرة والعمران البشري لكي يجعل المراكز التّابعة له والتي تخصص أنشطتها للشّباب لكي تنظّم أنشطة داعمة للحوار والتّرابط بين الأجيال.
- دعوة المراكز الثّقافيّة بالخارج التي يشرف عليها الملحقون الاجتماعيّون لتنظيم أنشطة تدعم التّرابط بين الأجيال.
- مراجعة المناهج التّعليمية والبرامج التّربويّة والمواد الإعلاميّة الموجّهة إلى النّاشئة في اتّجاه مزيد إدراج قيم التّواصل بين الأجيال وتثمين دور ومكانة المسنّ داخل الأسرة والمجتمع.
- تنظيم حملات تحسيسيّة متواصلة في اتّجاه نشر ثقافة التّواصل بين الأجيال وتثمين دور المسن ومكانته داخل الأسر والمجتمع.

- إنتاج دعائم اتصالية تدعم التّضامن بين الأجيال.
- وضع برامج جهوية لتبادل الزيارات بين مؤسّسات رعاية كبار السّنّ والمدارس والمعاهد.
- توظيف التّظاهرات الثّقافيّة المحليّة والجهويّة والوطنيّة لتعزيز التّرابط بين الأجيال.
- ربط علاقات شراكة مع النّوادي والجمعيّات التي يشرف عليها كبار السّنّ لتحقيق التّقارب بين الأجيال،
- تنظيم رحلات لفائدة التّلاميذ إلى مراكز إيواء المسنّين.

3.

المحور الثّاني: حماية كبار السّنّ من الفقر والهشاشة وأثناء الأزمات وتحسين نوعيّة حياتهم وضمان حقّهم في بيئة صديقة ودامجة.

الهدف العام	**توفير سبل حماية كبار السّنّ من الفقر والهشاشة وتحسين ظروف عيشهم وضمان حمايتهم من كلّ المخاطر.**
الأهداف الإجرائية	• ضمان دخل قارّ لكبار السّنّ وظروف عيش تحفظ كرامتهم. • مزيد تنظيم الرّعاية المؤسّساتيّة وتحسين ظروف الإقامة بها. • تطوير عمل الفرق المتنقلّة ومزيد تنظيمه لتحسين الخدمات التي تقدّمها لكبار السّنّ. • ضمان بيئة دامجة وصديقة لكبار السّنّ ومراعية لخصائصهم. • وقاية كبار السّنّ وحمايتهم ضدّ كل أشكال العنف. • ضمان حماية كبار السّنّ أثناء الأزمات والأوبئة والتّغيّرات المناخيّة والتّخفيف من آثارها. • توفير الرّعاية اللّازمة لكبار السّنّ الذين يعيشون بمفردهم والعمل على مقاومة عزلتهم وما قد يترتّب عنها من مشكلات.
المحاور الفرعيّة	• الدّخل وظروف العيش. • الرّعاية المؤسّساتيّة. • الرّعاية بالبيت. • البيئة الصّديقة والدّامجة لكبار السّنّ. • العنف ضدّ كبار السّنّ. • كبار السّنّ أثناء الأزمات والتغيّرات المناخيّة والأوبئة. • كبار السّنّ ذوي الوضعيّات الخاصّة.

1.3. المنطلقات

لقد أدّى تطوّر ظروف العيش وما تحقّق من تطوّر طبّي إلى ارتفاع معدّل أمل الحياة عند الولادة، وهو ما يعتبر مكسبا تحقّق للإنسان على مستوى عدد سنوات الحياة الإضافيةّ، إلاّ أنّ هذا المكسب قد لا يعيشه كبار السّنّ بنفس الكيفيّة فقد يجد البعض أنفسهم في وضعيّة فقر تهدّد أمنهم وكرامتهم. وما يجب التّأكيد عليه هو أن الفقر أثناء فترة الشّيخوخة قد يكون إمّا فقرا جديدا بحيث يصنف كبير السّنّ ضمن فئة الفقراء الجدد، وتشتمل هذه الفئة على كبار السّنّ الذين تقلّص دخلهم ولم يعد يفي بحاجيّاتهم أو قد يأخذ شكل انعدام الدّخل تماما وتنطبق هذه الوضعيّة على كبار السّنّ الذين لم تكن لهم فرصة الانخراط في الضّمان الاجتماعيّ ولم يعد بإمكانهم ممارسة أيّ نشاط مهني. وفي كلتا الحالتين فإن النّفقات الماليّة التي يحتاج إليها كبير السّنّ في غياب مصادر أخرى للدّخل، تسجّل ارتفاعا مقابل عجزه على مجابهتها موارده الذاتيّة بما يولّد لديه الشّعور بعدم الأمان الاجتماعيّ والقلق على المستقبل بشكل قد يسبّب له أمراضا متعدّدة تستوجب مجابهتها موارد مالية إضافية.

وإضافة إلى الفقر فإنّ كبار السّنّ بحكم التّراجع التّدريجي لقدراتهم البدنيّة والعقليّة يجدون صعوبات في النّفاذ إلى الخدمات الصّحّيّة والاجتماعيّة والإداريّة، والتّكيّف مع مختلف خصائص البيئة التي ينتمون إليها، بما يجعلهم غير قادرين على الاندماج بسبب تعدّد الحواجز الماديّة التي تعترضهم والتّنقّل بسهولة للمشاركة الكاملة في مختلف مجالات الحياة الجماعيّة.

كما زاد ثقل التمثّلات الاجتماعيّة السّلبيّة حول الشّيخوخة باختزالها في العجز والمرض ونهاية الصّلوحيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لكبار السّنّ فيعسر اندماجهم. ونتيجة لهذه الصّورة السّلبيّة يجد البعض منهم أنفسهم ضحيّة العديد من الممارسات الإقصائية والتّمييزيّة والمواقف المؤذية التي تؤثّر على توازنهم النّفسيّ وتفرض على البعض منهم الانسحاب من الحياة الاجتماعيّة.

ورغم ما تمّت مراكمته من مكاسب تشريعية تضمن حمايتهم من المخاطر بمختلف أشكالها والعيش بكرامة فإن المتفحّص للواقع اليوميّ الذي يعيش فيه كبار السّنّ يلاحظ تعرّض العديد منهم لأشكال متعدّدة من العنف وسوء المعاملة.

ونتيجة لذلك فإنّ ضمان حقّ كبار السّنّ في العيش بكرامة، يتطلّب وضع سياسات عموميّة مبنيّة على مقاربة حقوقيّة تدعم عيشهم في بيئات آمنة خاصّة أثناء الأزمات والأوبئة والتّغيّرات المناخيّة، وبرامج تدخل لفائدة كبار السّنّ ذوي الوضعيّات الخاصّة.

2.3. الإجراءات المقترحة

1.2.3. في مجال الدّخل وظروف العيش

الهدف الإجرائي : ضمان دخل قار لكبار السّنّ وظروف عيش تحفظ كرامتهم

- إسناد دعم ماليّ إضافيّ لكبار السّنّ المنتفعين بمنحة العائلات المعوزة وللمتقاعدين الذين تجاوزت أعمارهم 60 سنة والذين لهم مشكلات صحّيّة عميقة بالتّنسيق مع وزارة الشّؤون الاجتماعيّة.
- تكوين لجنة مشتركة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ووزارة الشّؤون الاجتماعيّة لضبط المقاييس التي يتم بمقتضاها تمكين كبار السّنّ غير المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعيّ من المنح والمساعدات المندرجة ضمن مشروع الأرضيّة الوطنيّة للحماية الاجتماعيّة وفقا لخصوصيّاتهم.
- العمل على مزيد توسيع التّغطية الصّحّيّة والاجتماعيّة لفائدة كبار السّنّ خاصّة في الوسط الرّيفيّ.

- تفعيل خدمات البريد المتنقّل وتعميمه.
- التّقدّم بمقترح لوزارة الماليّة لتمتيع كبار السّنّ من امتيازات جبائيّة بداية من سنّ معيّنة ودخل معيّن يقع تحديدهما لاحقًا.
- إبرام اتّفاقيّة شراكة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ووزارة الشّؤون الاجتماعيّة وبنك الإسكان والوكالة الوطنيّة للتهيئة والتّهذيب العمراني وشركة النّهوض بالمساكن الاجتماعيّة والشّركة الوطنيّة العقّارية للبلاد التّونسيّة لتهيئة المساكن أو لإنجاز وحدات سكنيّة لفائدة كبار السّنّ في وضعيّات صعبة.
- القيام بدراسات وطنيّة دوريّة (كلّ عشرة سنوات) حول الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة لكبار السّنّ.

2.2.3. في مجال الرّعاية المؤسّساتيّة

الهدف الإجرائي : مزيد تنظيم الرّعاية المؤسّساتيّة وتحسين ظروف الإقامة بها

- تعميم مؤسّسات الرّعاية على كافّة الجهات حسب الكثافة السكّانيّة مع دعم الحفاظ على كبير السّنّ في محيطه الطّبيعي من خلال برنامج الإيداع العائلي وتشجيع الخواصّ على الاستثمار في هذا المجال.
- اعتماد برنامج لتحسين ظروف الإقامة بمؤسّسات رعاية كبار السّنّ وإعادة تهيئة المقرّات القديمة.
- مزيد تدعيم حقوق المقيمين بمؤسّسات رعاية كبار السّنّ بما يضمن سلامتهم وكرامتهم.
- اعتماد برنامج وطني للتنّشيط والتّرفيه داخل كلّ مؤسّسات رعاية كبار السّنّ في إطار اتّفاقيّات شراكة مع وزارتي الثّقافة والسّياحة ولدعم انفتاحها على محيطها المحليّ من خلال تنظيم أنشطة موجّهة للسّكّان المجاورين لها بما يساعد على فكّ عزلة هذه المؤسّسات وتحقيق اندماجها في محيطها المحليّ.
- تنظيم عمليّات مراقبة دوريّة لمؤسّسات الرّعاية التّابعة للجمعيّات ولمؤسّسات الرّعاية الخاصّة من قبل الوزارات المعنيّة (وزارة كبار السّنّ ووزارة الصّحّة).
- خلق مؤسّسات رعاية كبار السّنّ بالجنوب الشّرقي (قابس - مدنين - تطاوين) حيث تسجّل هذه الولايات ارتفاعا ملحوظا في عدد كبار السّنّ المشرّدين.
- بعث مؤسّسات الرّعاية تعنى بكبار السّنّ ذوي الصّعوبات السّلوكيّة.

3.2.3. في مجال الرّعاية بالبيت

الهدف الإجرائي : تطوير عمل الفرق المتنقلّة ومزيد تنظيمه لتحسين الخدمات التي تقدّمها لكبار السّنّ

- تدعيم الفرق المتنقلّة بإمكانيّات ووسائل العمل الضّروريّة وبالموارد البشريّة التي تحتاجها حتى تتمكّن من توفير مختلف الخدمات لكبار السّنّ المستهدفين بتدخّلها.
- الرّفع من سقف التّمويل العمومي المسند للفرق المتنقلّة التي تسدي خدمات صحّيّة واجتماعيّة لكبار السّنّ.
- إبرام اتّفاقيّة بين الجمعيّات المهتمّة بكبار السّنّ والجمعيّات المتدخّلة في المجال الأسري بما يساهم في تدعيم عمل الفرق المتنقلّة ويفسح المجال لمزيد التّنسيق بين هذه الجمعيّات لترشيد التّدخّل الاجتماعيّ لفائدة كبار السّنّ الفقراء ومحدودي الدّخل وفاقدي الاستقلاليّة.

- العمل على بعث فرق متنقلّة تعمل على المستوى المحليّ خاصّة في المناطق التي تشهد كثافة سكّانيّة كبيرة وفي المناطق الرّيفيّة حتّى تكون أكثر قربا من كبار السّنّ وأكثر قدرة على الاستجابة لحاجيّاتهم المميّزة.
- تشجيع منظّمات الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني لتكوين فرق متنقلّة توفّر خدماتها خاصّة لكبار السّنّ في الوسط الرّيفيّ.
- مزيد التّنسيق والتّعاون بين الجمعيّات المشرفة على الفرق المتنقلّة وهياكل النّهوض الاجتماعيّ ومراكز الرّعاية الصّحّيّة الأساسيّة ضمانا لنجاعة التّدخّل.
- مزيد تنويع الخدمات التي تقدّمها الفرق المتنقلّة لكي تشمل خدمات التّأهيل البدني والرّعاية النّفسيّة والخدمات الإداريّة والخدمات الغذائيّة وخدمات النّظافة بالنّسبة إلى الحالات التي تستوجب ذلك.
- القيام بدراسة تقييميّة لعمل الفرق المتنقلّة لتحديد نقاط قوّتها ومكامن ضعفها ولتقديم المقترحات العمليّة التي من شأنها تطوير عملها.
- توسيع المستهدفين بعمل الفرق المتنقلّة لكي يشمل المتقاعدين محدودي الدّخل والفقراء فاقدي الاستقلاليّة مع تصوّر صيغة تضمن خلاص جزء من الأتعاب عن طريق الصّناديق الاجتماعيّة.
- التّعريف بالممارسات الجيّدة وبالتّجارب النّاجحة التي تقوم بها بعض الفرق المتنقلّة حتى تستفيد منها الفرق الأخرى وتنسج على منوالها.
- اعتماد خطّ هاتفي مجاني خاصّ بالفرق المتنقلّة بحيث يسهل الاتّصال بها حتى تتدخّل لفائدة الحالات التي تحتاج لخدماتها.
- إدراج التّدخّل الإسعافي ضمن نشاط الفرق المتنقلّة حتى تتدخّل بالسّرعة المطلوبة لفائدة كبار السّنّ الذين تتعكّر أوضاعهم الصّحّيّة أو يعيشون أزمة طارئة تحتاج تدخلا سريعا.
- إعداد دليل عمل تستأنس به الفرق المتنقلّة في أداء عملها ويوحّد أنشطتها مع مراعاة الخصوصيّات الجهويّة والمحليّة.
- اعتماد برنامج تكوين خصوصي يستهدف العاملين في الفرق المتنقلّة قصد مزيد تطوير معارفهم حول الخصائص النّفسيّة والجسميّة لكبار السّنّ وقصد مزيد الرّفع من قدراتهم في التّعامل مع هذه الفئة من السّكّان.
- التّرويج لخدمات الفرق المتنقلّة عبر ومضات إشهاريّة.
- التّرفيع في قيمة المنحة المسندة للفرق المتنقلّة بالتّوازي مع ارتفاع الأسعار.

4.2.3. البيئة الصّديقة والدّامجة لكبار السّنّ

الهدف الإجرائي : ضمان بيئة صديقة ودامجة لكبار السّنّ ومراعية لخصائصهم

- التّنسيق مع الوزارات التي اعتمدت إستراتيجية وطنيّة تعني بالبيئة لضمان تناسق التّدخّلات وتكاملها ولتحقيق مراكمة الإنجازات المحقّقة وطنيّا في مجال البيئة وفقا لرؤية وطنيّة موحّدة ومتجانسة تهمّ مختلف شرائح المجتمع وفئاته.
- تنظيم جائزة لأفضل البلديّات التي تتميّز بإدراجها لكبار السّنّ في كلّ أنشطتها المحليّة بما يجعل منها بلدية صديقة لكبار السّنّ.
- تخصيص شبابيك أو أعوان يختصّون باستقبال كبار السّنّ وتوجيههم وإرشادهم بالمؤسّسات العموميّة المسدية لمختلف الخدمات.
- اعتماد خطّة لتبسيط وسائل وإجراءات نفاذ كبار السّنّ للمعلومة وللحصول على الخدمات عبر وسائل الاتّصال الحديثة.
- إدراج حاجيّات كبار السّنّ ضمن برامج التّهيئة التي تعتمدها في الفضاءات والمساحات العامّة من خلال توفير كراسي لكبار السّنّ وتجهيز الممرّات المهيأة لتيسير تنقّلهم وتوفير مركّبات صحّيّة مجهّزة بما يتلاءم وحاجيّات هذه الفئة من السّكّان وتهيئة المباني العامّة باستعمال تصاميم خاصّة لتوفير السّلامة والرّاحة لكبار السّنّ ولضمان حريّة الحركة والتّنقّل داخل وخارج المباني.

- تعبيد أرضيّات الأماكن العامّة لتكون مضادّة للانزلاق وتحتوي على الإضاءة الجيّدة والعدد الكافي من المقاعد وقبضات الإمساك لضمان سلامة المسنّين عند التّنقّل وتعميمها تدريجيّا،
- التّنسيق بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ والوزارة المكلفة بالشّؤون المحليّة لاعتماد تجربة المدن الصّديقة لكبار السّنّ من خلال تجربة نموذجية يقع لاحقّا توسيعها لكي تشمل تدريجيّا مدنا أخرى.
- توفير شباك خاصّ بكبار السّنّ في المؤسّسات الاستشفائيّة والإدارات الخدماتية.

5.2.3. العنف ضدّ كبار السّنّ

الهدف الإجرائي : وقاية كبار السّنّ وحمايتهم ضدّ كلّ أشكال العنف

- تكوين لجنة مشتركة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ووزارتي التّربية والثّقافة لإبرام اتّفاقيّة يتم بمقتضاها إدراج التّربية على احترام كبار السّنّ وتقديرهم وتجنّب كلّ السّلوكيّات العنيفة ضدّهم ضمن البرامج التّربويّة والثّقافيّة.
- اقتراح مشروع قانون يعزّز حماية كبار السّنّ من العنف بمختلف أشكاله وذلك مهما كان مصدره، وتشديد العقوبات لمرتكبي الجرائم تجاه كبار السّنّ، على غرار ما تم إصداره لحماية المرأة والأطفال من العنف المسلط ضدّهم.
- تكفل وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ بوضع برنامج وطني للوقاية من العنف ضدّ كبار السّنّ والآليات المساعدة الضروريّة للضحايا.
- إبرام اتّفاقيّة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ والجمعيّات المتدخّلة في مجال كبار السّنّ والجمعيّات المناهضة للعنف لتنظيم حملات تحسيسيّة توعويّة حول كيفيّة حماية كبار السّنّ من العنف وسبل مساعدتهم.
- القيام بدراسة وطنيّة معمّقة حول ظاهرة العنف المسلّط على كبار السّنّ.
- تمكين كبار السّنّ ضحايا العنف وأسرهم من الاستفادة من كلّ الإجراءات المعتمدة للإحاطة بالنّساء ضحايا العنف ومساعدتهنّ.
- إعداد برنامج تدخّل خصوصي للحدّ من ظاهرة التّسوّل والتّشرد لدى كبار السّنّ.

6.2.3. كبار السّنّ أثناء الأزمات والأوبئة والتغيّرات المناخيّة

الهدف الإجرائي : ضمان حماية كبار السّنّ أثناء الأزمات والأوبئة والتغيّرات المناخيّة والتّخفيف من آثارها

- اعتماد خطّة وطنيّة لتأمين الرّعاية الاجتماعيّة والصّحّيّة والنّفسيّة لكبار السّنّ أثناء الأزمات والأوبئة وتفادي كلّ الممارسات التّمييزيّة التي قد تعيق تمتّعهم بمختلف حقوقهم.
- تقديم المساعدة والتّأطير للأسر الرّاعية لكبير سنّ أثناء الأزمات بما يدعم قدرتها على رعايته وضمان حمايته من كلّ ما قد يهدّد حياته.
- وضع خطّ أخضر على ذمّة كبار السّنّ وأسرهم لطلب المساعدة والتّدخّل تفاديا لكلّ المخاطر التي يمكن أن تبرز أثناء الأزمات.
- إعداد دعائم اتّصالية موجّهة لكبار السّنّ ولأسرهم بهدف توعيتهم وتوجيههم وإرشادهم حول أفضل السّبل للتّوقّي من مخاطر الأزمة وحول كيفيّة النّفاذ للخدمات المتوفّرة.
- وضع برنامج تكوين لفائدة أعضاء الجمعيّات العاملة في مجال كبار السّنّ وفي المجال الأسري لتدريبهم حول كيفيّة التّدخّل الاسعافي والرّعائي متعدّد الاختصاصات لفائدة كبار السّنّ أثناء الأزمات.
- وضع خطّة لحماية كبار السّنّ من آثار التغيّرات المناخيّة.

7.2.3. كبار السّنّ ذوي الوضعيّات الخاصّة

كبار السّنّ الذين يعيشون بمفردهم :

الهدف الإجرائي : توفير الرّعاية اللّازمة لكبار السّنّ الذين يعيشون بمفردهم والعمل على مقاومة عزلتهم وما قد يترتّب عنها من مشكلات

- التّنسيق بين مصالح وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ومصالح وزارة الشّؤون الاجتماعيّة والسّلط المحليّة لتحديد وحصر حالات كبار السّنّ الذين يعيشون بمفردهم ولدراسة وضعيّاتهم، والقيام ببحوث اجتماعيّة معمّقة حول العائلات التي تنتمي إليها هذه الفئة من كبار السّنّ وذلك بهدف ربط الصّلة بينهما ودراسة إمكانيّة إعادة إدماج كبير السّنّ في عائلته أو لدى أقربائه أو أجواره.
- العمل على إيداع كبار السّنّ الذين يعيشون بمفردهم لدى أسر حاضنة أو بمؤسّسة رعاية كبار السّنّ.
- تمكين كبار السّنّ الذين يعيشون بمفردهم من أولويّة التّمتّع بخدمات الفرق المتنقلّة.
- دعوة المشرفين على النّوادي النّهاريّة أو جمعيّات رعاية كبار السّنّ لتشريك كبار السّنّ الذين يعيشون بمفردهم في الأنشطة التي ينظّمونها.
- إيجاد آليات مشتركة مع السّلط الأمنيّة لإثبات هويّات كبار السّنّ المشرّدين والذين ليس لديهم بطاقات هويّة ومضطربين نفسانيّا.
- ربط الصّلة بين جمعيّات المجتمع المدني وكبير السّنّ الذي يعيش بمفرده حتّى تكون سندا له وتوفّر له الرّعاية التي يحتاج إليها.

كبار السّنّ مسلوبو الحرية والمسرّحون من السّجون :

الهدف الإجرائي : ضمان تمتّع كبار السّنّ مسلوبي الحرية بإجراءات خاصّة تراعي خصوصياتهم وحاجيّاتهم

- توفير الإعانة العدليّة لكبار السّنّ لتمكينهم من الدّفاع عن حقوقهم.
- اعتماد العقوبات البديلة عوضا عن السّجن في الحالات التي لا يمثّل فيها كبير السّنّ خطرا على نفسه أو على الغير.
- مراجعة النّصوص المنظّمة للحياة السّجنيّة بما يسمح بمراعاة خصائص كبار السّنّ وحاجيّاتهم لحفظ كرامتهم.
- تكوين المتدخّلين في السّجون حول كيفيّة التّعامل مع كبار السّنّ، ومراعاة حاجيّاتهم، وخصائصهم النّفسيّة والجسميّة.
- التّشجيع على تمتيع كبار السّنّ المحكومين قضائيّا بالعفو الخاصّ والسّراح الشّرطي.
- تكوين لجنة مشتركة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ووزارة الشّؤون الاجتماعيّة والهيئة العامّة للسّجون والإصلاح لإعداد خطّة لمتابعة إعادة إدماج كبار السّنّ خرّيجي السّجون.
- تهيئة السّجون حتى تكون كل فضاءاتها وتجهيزاتها ملائمة لقدرات كبار السّنّ.
- اعتماد برنامج تأهيل للخروج يضمن لاحقّا إعادة إدماج كبير السّنّ المسرّح من السّجن في محيطه الطّبيعي.

كبار السّنّ العائدون من المهجر :

الهدف الإجرائي : تحقيق اندماج اجتماعي ناجح لكبار السّنّ العائدين بعد تجربة هجرة

- التّنسيق مع وزارة الشّؤون الاجتماعيّة لمراجعة الاتّفاقيّات الثنائية في مجال الضّمان الاجتماعيّ لتيسير إجراءات القيام بتحويل جرايات التّقاعد عند عودة المهاجرين التّونسيّين إلى أرض الوطن إثر بلوغ سنّ التّقاعد.
- التّوسع في إبرام اتّفاقيات ثنائيّة في مجال الضّمان الاجتماعيّ لكي تشمل بقيّة بلدان إقامة المهاجرين التّونسيّين بما يسهّل عليهم وعلى أسرهم التّمتّع بجرايات التّقاعد وبمنافع التّأمين على المرض.
- التّنسيق مع ديوان التّونسيّين بالخارج لإعداد محامل رقميّة وورقيّة لإعلام كبار السّنّ الذين عادوا إلى أرض الوطن بمختلف الإجراءات التي تخوّل لهم الانتفاع بالخدمات المندرجة ضمن الاتّفاقيّات الثّانية في مجال الضّمان الاجتماعيّ.
- إحداث خليّة مشتركة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ومصالح الدّيوانة ومصالح المطارات والموانئ لتسهيل استقبال كبار السّنّ التّونسيّين بمختلف المعابر الحدوديّة.
- بعث خليّة إعادة إدماج وإحاطة نفسيّة واجتماعيّة بكبار السّنّ العائدين من المهجر من
- خلال التّنسيق بين ديوان التّونسيّين بالخارج ووزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ووزارة الشّؤون الاجتماعيّة.
- التّنسيق مع مصالح النّهوض الاجتماعيّ لتمكين كبار السّنّ العائدين من المهجر والذين هم في وضعيّة هشاشة اجتماعيّة ونفسيّة من التّمتّع بالبرامج الاجتماعيّة الموجّهة للعائلات المعوزة.

4.

المحور الثّالث : حقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ لخدمات صحّيّة ذات جودة.

الهدف العام	**تكريس الحقّ في الصّحّة لكبار السّنّ دون تمييز.**
الأهداف الإجرائيّة	• تحسين نفاذ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم للخدمات الصّحّيّة ذات جودة. • تحسين الخدمات الصّحّيّة الموجّهة لكبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة.
المحاور الفرعية	• الخدمات الصّحّيّة المسداة لكبار السّنّ. • الرّعاية الصّحّيّة الخاصّة بكبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة.

1.4. المنطلقات

إنّ مفهوم الصّحّة الذي تعتمده المنظّمة العالميّة للصّحّة يؤكّد أنّها حالة رفاه بيولوجيّ ونفسيّ واجتماعيّ état de bien-êtrebiopsychosocial لذلك فإنّ الصّحّة في كل المراحل العمريّة تساعد على ضمان نوعيّة حياة جيّدة وتضمن الاستقلاليّة الجسميّة للإنسان وتحقّق له الرّاحة النّفسيّة. وباعتبار الشّيخوخة يرافقها تراجع في المناعة والقدرات، حيث ترتفع توقّعات الإصابة بالأمراض المزمنة مع التّقدّم في السّنّ مثل أمراض ضغط الدّم وتصلّب الشّرايين ومرض السّكري. ويضاف إلى هذه الأمراض بعض الإعاقات كالنّقص في السّمع والبصر وتقلّص الاستقلاليّة الجسميّة بحكم الإصابة بالإعاقة. ولئن كان للتّقدّم في العمر دوره في إنتاج هذه الأمراض فإنّ العديد من العوامل تتدخّل وتعجّل ظهورها ومن هذه العوامل تبنّي الأفراد لسلوكات غير صحّيّة على غرار التّدخين وإتّباع نظام غذائيّ غير متوازن وطبيعة النّشاط المهنيّ والآثار السّلبيّة للحياة الضّاغطة إلى جانب غياب التّغطية الصّحّيّة وتأثيرات التّلوّث والتّغيّرات المناخيّة على البيئة وجميعها تشكّل أرضيّة ملائمة لتزايد الإصابة بالأمراض المزمنة.

وعليه، ستزيد هذه المشكلات الصّحّيّة من أعباء الرّعاية الأسريّة خاصّة إذا كانت مصحوبة بفقدان كبير السّنّ الاستقلاليّة الجسديّة. كما ستطرح تحدّيات على المنظومة الصّحّيّة تبدأ بتوفير هياكل صحّيّة مختصّة في طبّ الشّيخوخة تقدّم خدمات رعاية صحّيّة ذات جودة وتلبّي الحاجات المتنوّعة لكبار السّنّ خاصّة إذا كانوا حاملين لإعاقة. وكذلك على نظام التّأمين على المرض في تغطية كلفة العلاج وتأمين خدمات الرّعاية الصّحّيّة طويلة الأجل.

2.4. الإجراءات المقترحة

1.2.4. الخدمات الصّحّيّة المسداة لكبار السّنّ

الهدف الإجرائي : تحسين نفاذ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم للخدمات الصّحّيّة ذات جودة

- تفعيل منشور وزارة الصّحّة العموميّة عدد 52 لسنة 2008 المتعلّق باستقبال كبار السّنّ والإحاطة بهم في الهياكل الصّحّيّة العموميّة.
- إحداث وحدات وأقسام مختصّة في طبّ الشّيخوخة بالمستشفيات الجامعيّة توفّر الإقامة والعلاج على المدى القصير والمتوسّط وعيادات مختصّة لكبار السّنّ المرضى.
- تعزيز تكوين إطار طبّي ذو كفاءة في طبّ الشّيخوخة بالهياكل الصّحّيّة وتكوين أطبّاء اختصاص طبّ شيخوخة
- تدعيم تكوين ممرّضين مختصّين في مجال طبّ الشّيخوخة.
- اعتماد برنامج للتّكوين المستمرّ للإطار الطّبّي وشبه الطّبّي في مجال طبّ الشّيخوخة.
- بعث عيادات نهاريّة لطبّ الشّيخوخة في المستشفيات الجهويّة والدوائر الصّحّيّة وتطوير تجربة وحدات طبّ الشّيخوخة بالمستشفيات النّهاريّة.
- القيام بدراسات وطنيّة دوريّة (كلّ عشرة سنوات) حول الحالة الصّحّيّة لكبار السّنّ والتّكفّل الصّحّيّ بهم.
- تطوير الطّبّ الوقائي خلال مختلف المراحل العمريّة قصد التّقليص من الإصابة بالأمراض المزمنة والتّقليل من مضاعفاتها وما قد ينجرّ عنها من إعاقات خلال مرحلة متقدّمة من العمر والحفاظ على الاستقلاليّة الذّاتيّة.
- التّثقيف والتّوعية الصّحّيّة لكبار السّنّ ولأسرهم قصد إدراج ثقافة نمط عيش سليم تبنّي سلوكيّات تخفّف من إصابتهم بالحوادث المنزليّة وغيرها وما يمكن أن يترتّب عن ذلك وفقدان الاستقلاليّة الذّاتيّة.
- إدراج خدمات الإحاطة الحياتيّة ضمن قائمة الخدمات الصّحّيّة المسداة في إطار نظام التّأمين على المرض.
- العمل على أن يكون الأطبّاء العاملون في الفرق المتنقلّة أطبّاء مختصون أو مقتدرون في طب الشّيخوخة.

- تطوير البرنامج الوطني لصحة كبار السّنّ ودعمه بالموارد البشريّة وبالإمكانيات اللّازمة.
- دعم البرامج الوطنيّة للأمراض غير السّارية من خلال تأهيل الموارد البشريّة وتدعيمها ومن خلال توفير الأدوية والأجهزة للكشف عن الأمراض ومتابعتها.
- وضع خطّة وطنيّة للنّهوض بالرّعاية الصّحّيّة لكبار السّنّ.
- تطوير برنامج التّشخيص المبكر ورعاية الأمراض النّفسيّة والزّهايمر والأمراض المشابهة عند كبار السّنّ وأمراض الشّيخوخة عموما.
- تطوير برنامج رعاية صحّيّة نفسية مختصّة في كبار السّنّ.
- تطوير البحوث في مجال طبّ وعلم الشّيخوخة.
- إدراج نظام العلاج بالبيت لفائدة كبار السّنّ غير القادرين على التّنقّل بحكم وضعهم الصّحّيّ ضمن الأنظمة العلاجيّة المعتمدة حاليا ووضع الإطار القانوني لذلك بما يمكّنهم من الحصول على الخدمات الصّحّيّة التي يحتاجون إليها في منازلهم.
- دعم روزنامة التّلاقيح لكبار السّنّ.
- تعزيز التّثقيف الصّحّيّ والاجتماعيّ لكبار السّنّ في المؤسّسات التّربويّة، في إطار برامج تثقيفيّة لتنشيط الحياة المدرسيّة صلب نوادٍ مدرسيّة يشرف عليها متخصّصون في المجال من الوزارة المعنّية على غرار وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ، ووزارة الشّؤون الاجتماعيّة، ووزارة الصّحّة.

2.2.4. الرّعاية الصّحّيّة الخاصّة بكبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة

الهدف الإجرائي : تحسين الخدمات الصّحّيّة الموجّهة لكبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة

- توسيع عمل الفرق المتنقلّة وجمعيّات رعاية ذوي الإعاقة لكي تؤمن خدمات العلاج الطّبّيعي والتأهيل الوظيفي لفائدة كبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة وغير القادرين على التّنقّل لمراكز العلاج وخاصّة في الوسط الرّيفيّ.
- إحداث وحدات جهوية لتأهيل كبار السّنّ على غرار الوحدات الجهويّة للتأهيل الخاصّة بالأشخاص ذوي الإعاقة أو تدعيم الوحدات الجهويّة للتأهيل باختصاصات تعنى بكبار السّنّ وتراعي حاجيّاتهم.
- اعتماد معايير موضوعية لا علاقة لها بالسّنّ في توزيع الآلات والتّجهيزات المقومة للأعضاء بمختلف أنواعها بما يسمح لكبار السّنّ بالحصول على حاجيّاتهم من هذه الآلات دون اعتبار سنّهم، بل باعتماد درجة إعاقتهم وحاجتهم لتيسير شؤون حياتهم اليوميّة.
- تدعيم برامج التثقيف الصّحّيّ الموجّهة لكبار السّنّ فاقدي أو محدودي الاستقلاليّة وأسرهم.
- تحمّل الدّولة لنفقات مرافقات ومرافقي الحياة الذين يقدّمون خدماتهم لفائدة كبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة خاصّة المعوزين ومحدودي الدّخل الذين تتوفّر فيهم المقاييس المعتمدة.
- اعتماد برنامج للإحاطة النّفسيّة ولتأطير المرافقين أو المساعدين الطّبّيعيين بما يضمن عدم إصابتهم بالإنهاك ويحقّق تماسك النّسيج الأسري.
- إحداث مراكز إيواء تختصّ بتوفير خدمات صحّيّة لكبار السّنّ متعدّدي الإعاقات وفاقدي الاستقلاليّة المعوزين والذين يفتقدون للسّند العائلي وتكون صيغة إحداث هذه المؤسّسات في إطار برامج شراكة وتعاون بين القطاعين العامّ والخاصّ وهو ما يعرف بـ PPP.
- وضع برنامج مشترك متعدّد الأطراف بين وزارة الصّحّة ا ووزارة الشّؤون الاجتماعيّة ووزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ يختصّ بالإحاطة الصّحّيّة والاجتماعيّة بكبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة الفقراء ومحدودي الدّخل المقيمين في وسطهم الطّبّيعي.

- إرساء خطّة عمل وطنيّة حول مرض الزّهايمر.
- التّوسع في إحداث مراكز عمومية إقليمية لتشخيص ورعاية مرضى الزّهايمر والأمراض المتشابهة.
- القيام بدورات تحسيسيّة وتدريبية للقضاة حول مرض الزّهايمر وخصائصه.
- بعث نوادي نهارية خاصّة بفاقدي الاستقلاليّة وأخرى خاصّة بمرضى الزّهايمر.
- تصوّر برنامج للمساعدة النّفسيّة والاجتماعيّة لفائدة الأسر الراعية لمسن فاقد
- للاستقلاليّة أو المصاب بمرض الزّهايمر.
- وضع كرّاس شروط لإحداث المراكز الخاصّة المختصّة في رعاية مرضى الزّهايمر.
- وضع كرّاس شروط لإحداث مراكز إيواء تقدّم خدمات صحّيّة خصوصيّة لكبار السّنّ.
- تطوير الإطار القانوني ليشمل امتيازات للمحيطين والمعينين لكبار السّنّ فاقدي أو محدودي الاستقلاليّة.

5.

المحور الرّابع: مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة والثّقافيّة التّرفيهيّة وفي الأنشطة الرّياضيّة و الحياة العامّة والشّأن المحلّي.

الهدف العام	• **دعم الشّيخوخة النّشيطة والمواطنة الفاعلة لكبار السّنّ بما يعزز مكانتهم في المجتمع ومساهمتهم في التّنمية.**
الأهداف الإجرائية	• النّهوض بالمشاركة الاقتصاديّة لكبار السّنّ ومزيد تنظيمها وتحقيق التّمكين الاقتصادي للمرأة كبيرة السّنّ.
	• تحسين توظيف خبرات كبار السّنّ ومعارفهم في إدارة الشّأن المحلّي وفي العمل التّطوّعيّ بما يثمن صورتهم ومكانتهم في المجتمع.
المحاور الفرعيّة	• تحسين مشاركة كبار السّنّ في الأنشطة الثّقافيّة التّرفيهيّة والرّياضيّة وتدعيم مساهمتهم في هذا المجال.
	• مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة.
	• مشاركة كبار السّنّ في الحياة العامّة وفي الشّأن المحلّي وفي العمل التّطوّعيّ.
	• مشاركة كبار السّنّ في الأنشطة الثّقافيّة التّرفيهيّة والرّياضيّة.

1.5. المنطلقات

لقد اقترن سن الإحالة على التّقاعد في المجتمعات الصنّاعيّة بتراجع قدرات الأشخاص على مواصلة العمل بسبب التّقدّم في العمر، لكن حاليّا ومع ارتفاع معدّل أمل الحياة عند الولادة بسبب تحسّن ظروف العيش وفي ظلّ وصول أفواج جديدة من المتقاعدين لهم من التّجربة والكفاءة، ظهرت مقاربات حديثة تقطع مع الاعتقاد السّائد بأنّ المتقاعدين من كبار السّنّ عبء اجتماعيّ، وأنه يمكن توظيف خبرتهم في إنتاج ثروة يتقاسم عائداتها الجميع.

وقد تبلورت هذه المقاربات في سياق بروز وعي دولي أكّد على حقّ مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة وإدارة الشّأن العام والشّأن المحليّ. حيث أكّدت خطّة عمل مدريد الدّوليّة للشيخوخة لسنة 2002، على المشاركة الكاملة لكبار السّنّ في عمليّة التّنمية والاستفادة من ثمارها.

كما ارتفعت في السّنّوات الأخيرة أصوات المنظّمات الحقوقية والدّوليّة المناهضة للتمييز العمريّ فاختارت منظمة الأمم المتّحدة أن يكون شعار الاحتفاء باليوم العالمي لكبار السّنّ لسنة 2016 تحت عنوان «اتّخذ موقفا حيال التّمييز العمريّ ضدّ كبار السّنّ» وفي نفس المسار الحقوقي اختارت لسنة 2017 شعار «الخطى نحو المستقبل من خلال اكتشاف مواهب كبار السّنّ ومساهمتهم ومشاركتهم في المجتمع».

وبتفحّص الواقع التّونسيّ، فإنّ نتائج الاستشارة الوطنيّة حول المتقاعدين وكبار السّنّ وبعض الدّراسات القليلة التي تناولت مشاركة كبار السّنّ والمتقاعدين في الحياة الثّقافيّة والعمل التّطوّعيّ في بعض الجمعيّات الخيرية، بيّنت أنّه بعد الإحالة على التّقاعد وجود فئتين مختلفتين من المتقاعدين، فئة أولى محدودة العدد تقوم بأنشطة في النّسيج الجمعيّاتي وفي الحياة العامّة وتشارك بصفة محتشمة في الأنشطة الثّقافيّة التّرفيهيّة. وفئة ثانية تعيش مرحلة التّقاعد المتأزّم وتشعر بالإقصاء والتّهميش وفقدان المكانة الاجتماعيّة.

وعليه، تحتاج مواجهة هذه المشكلات النّاتجة بالخصوص عن التّقاعد المتأزّم إلى بناء تقاعد استراتيجي، من خلال إعداد المسبق لهذه المرحلة، واستحداث مقاربات وآليّات جديدة تساعد على توظيف خبرات المتقاعدين وتطوير العمل التّطوّعيّ.

2.5. الإجراءات المقترحة

1.2.5. مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة

الهدف الإجرائي : النّهوض بالمشاركة الاقتصاديّة لكبار السّنّ ومزيد تنظيمها وتحقيق التّمكين الاقتصادي للمرأة كبيرة السّنّ

- مراجعة القانون عدد 8 المؤرّخ في 6مارس 1987 والمتعلّق بعمل المتقاعدين بما يضمن توظيف أفضل لخبراتهم في القطاع العمومي.
  مراجعة النّصوص القانونية أو الشّروط المضمّنة ببرامج التّشغيل النشيط حتى
- يمكن لكبار السّنّ الراغبين في توظيف خبراتهم وحسن استغلال وقتهم وتجربتهم التّمتّع بالقروض والمساعدة على التّشغيل والعمل المستقل ضمن البرامج الوطنيّة المختصّة.
- تعهّد وزارة التّكوين المهني والتّشغيل بدراسة وإعداد متطلّبات إحداث «بورصة شغل» لفائدة كبار السّنّ من الفئات المتميّزة في القطاعين العام والخاصّ التي أحيلت على التّقاعد وتمكينها من إطار قانوني وترتيبي ومؤسّساتي يخول لها مواصلة البذل والعطاء المهني وتأطير الإطارات الوطنيّة الشّابة في عدة مجالات.

- مراجعة الشّروط المعمول بها في المجال البنكي بما يفسح المجال أمام كبار السّنّ للحصول على القروض والتسهيلات البنكية لتوظيف خبراتهم من خلال بعث مشاريع والمساهمة في المجهود الوطني للتشغيل.
- التّنسيق بين الهياكل العموميّة المتدخلة لفائدة كبار السّنّ وجمعيّات المتقاعدين لإيجاد آلية يتم بمقتضاها استقطاب كفاءات من المتقاعدين يتم توظيفها والاستفادة من خبراتها خلال تنفيذ الأنشطة الموجّهة لكبار السّنّ وكذلك خلال الأزمات على أن يتم رصد بعض الامتيازات التّحفيزية لهم.
- تمكين كبار السّنّ القادرين على العمل ودون دخل من الحصول على قروض ماليّة تساعدهم على إحداث مشاريع صغرى في مختلف مجالات النّشاط الاقتصادي ويكون ذلك من خلال إبرام الوزارة المكلّفة بكبار السّنّ اتّفاقيّات شراكة مع مؤسّسات التّمويل الوطنيّة أو الجمعيّات التّنموية.
- وضع سجلّ لأفضل الممارسات والنّجاحات لكبار السّنّ.
- إحداث جائزة وطنيّة على مستوى الوزارة المكلفة بكبار السّنّ لتكريم أفضل الممارسات الرّامية لتثمين والاستفادة من خبرات كبار السّنّ على مستوى مؤسّسات القطاع العامّ والخاصّ والمجتمع المدني.
- تنظيم دورات تكوينيّة لفائدة الهياكل العموميّة والجمعيّات العاملة في قطاع كبار السّنّ قصد التّعريف بقانون الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني وكيفيّة توظيفه في خدمة كبار السّنّ.
- تأسيس هياكل صلب الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني تتولّى توفير المواد الأوّلية لكبار السّنّ النّشيطين في مجال الصنّاعات التّقليديّة ولترويج منتوجاتهم.
- ابرام اتّفاقيّة مع الوزارة المكلفة بالتّكوين المهني لتوظيف كبار السّنّ المختصين في بعض المجالات بوصفهم مؤطّرين في مراكز التّكوين المهني في بعض الاختصاصات.
- وضع برنامج اعلامي وتحسيسي يستهدف كبار السّنّ للتعريف بالمجالات التي يفتحها أمامهم الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني للتمتّع بشيخوخة نشيطة وللمساهمة في الحياة الاقتصاديّة وتحسين ظروف عيشهم.
- التّعريف بالتّجارب النّاجحة التي تعكس المشاركة الاقتصاديّة لكبار السّنّ في القطاع العامّ والخاصّ.
- فتح فضاءات المؤسّسات التّربويّة للمسنين للاستفادة من خبراتهم.
- تكوين لجنة تفكير للنّظر في كيفيّة إدراج المرأة كبيرة السّنّ القادرة على العمل ضمن الفئة المستهدفة ببرنامج رائدة للتّمكين الاقتصادي للمرأة وللاستفادة من الخدمات المندرجة ضمن برنامج المرأة في الوسط الرّيفيّ.
- وضع آلية لتشجيع النّساء كبيرات السّنّ العاملات لحسابهن الخاصّ في الوسط الرّيفيّ وفي قطاع الصنّاعات التّقليديّة للانخراط في مؤسّسات الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني.
- اعتماد خطّة للتّعريف بمنتوجات النّساء كبيرات السّنّ من خلال تخصيص فضاءات خاصّة بهنّ عند تنظيم المعارض التي تعرف بمنتوجات النّساء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحليّ.
- تخصيص جائزة للمرأة كبيرة السّنّ العاملة في الوسط الرّيفيّ أو في قطاع الصنّاعات التّقليديّة التي تتميّز بغزارة نشاطها أو استثنائيّته.
- التّنسيق مع منظّمات المجتمع المدني لمساعدة النّساء الرّيفيّات كبيرات السّنّ على الحصول على المواد الأوّلية وعلى ترويج منتوجاتهنّ.

2.2.5. مشاركة كبار السّنّ في الحياة العامّة وفي الشّأن المحليّ وفي العمل التّطوّعي

الهدف الإجرائي : حسن توظيف خبرات كبار السّنّ ومعارفهم في إدارة الشّأن المحليّ وفي العمل التّطوّعيّ بما يثمن صورتهم ومكانتهم في المجتمع

- تفعيل القانون عدد 26 لسنة 2010 المتعلّق بالعمل التّطوّعيّ بحيث يمكن العمل بعقود تطوّع بالنّسبة إلى المتقاعدين وكبار السّنّ المنخرطين بالسّجل الوطني للكفاءات من كبار السّنّ.
- دعوة وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ للقيام بدراسة معمّقة حول جدوى إحداث مجالس حكماء، ويعهد الإشراف على هذه المجالس إلى هياكل موجودة على المستوى المحليّ ذات البعد الاجتماعيّ لأنشطتها.
- وضع خطّة للاستعانة بخبرات المتقاعدين خاصّة في مجالات الصّحّة والتّعليم والدّفاع. تمكين كبار السّنّ المحالين على التّقاعد من مزاولة نشاطهم إمّا عن طريق التّطوّع أو بتمكينهم من منحة في الغرض.
- تتولّى وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ التّدخّل والتّنسيق مع الوزارات الأخرى لضمان مشاركة الكفاءات من كبار السّنّ عن طريق الجمعيّات الممثّلة لهم في كلّ الاستشارات الوطنيّة وبرامج الإصلاح التي يقع اعتمادها في المجالات التّربويّة، والثّقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- اعتماد برنامج توعوي وتحسيسي لتشجيع كبار السّنّ على الانخراط في العمل الجمعيّاتي وإبراز فوائده الصّحّيّة والنّفسيّة.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء ومنخرطي جمعيّات كبار السّنّ والمتقاعدين والجمعيّات ذات الصلة بشأن هذه الفئة من السّكّان حول الشّيخوخة النّشيطة وثقافة المواطنة الفاعلة.
- تخصيص جائزة لكبير السّنّ الذي يتميّز بعمله الجمعيّاتي التّطوّعيّ الاستثنائي.
- دعوة الجمعيّات المتدخلة في مختلف المجالات الثّقافيّة والتّربويّة والصّحّيّة والاجتماعيّة وتشجيعها على استقطاب كبار السّنّ من بين أعضائها ومنخرطيها وعلى الانفتاح على قضاياهم وذلك من خلال تمكينها من بعض الحوافز.

3.2.5. مشاركة كبار السّنّ في الأنشطة الثّقافيّة التّرفيهيّة والرّياضيّة

الهدف الإجرائي : تحسين مشاركة كبار السّنّ في الأنشطة الثّقافيّة التّرفيهيّة والرّياضيّة وتدعيم مساهمتهم في هذا المجال

- اعتماد خطّة وطنيّة لتشجيع كبار السّنّ على الإقبال على برنامج تعليم الكبار وعلى الاستفادة من الخدمات المندرجة ضمنه بما يساعد المعنيين بالأمر على النّشاط ومزيد الانخراط في الحياة الجماعيّة.
- إبرام اتّفاقيّة مع جامعة التعلّم مدى الحياة المحدثة بوزارة الشّؤون الاجتماعيّة لضمان الاستفادة من خدمات هذه الجامعة من خلال المساهمة في تنفيذ أنشطتها من قبل الكفاءات من المتقاعدين وللاستفادة من الخدمات التّعليمية والتّثقيفية التي يمكن أن تضعها على ذمّة العموم.

- تنظيم دورات تكوينيّة في مجال الثّقافة الرّقمية لفائدة كبار السّنّ بما يسمح لهم باكتساب القدرة على التّحكم في الأجهزة الإعلامية ووسائل التّواصل الحديثة وبما يقلّص الفجوة بينهم وبين الأجيال الأخرى.
- تبنّي الانتاجات الثّقافيّة لكبار السّنّ وتوسيع برامج دور الثّقافة بتخصيص برامج ثقافيّة وترفيهية موجّهة لهم عن طريق إبرام اتّفاقيّة شراكة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ووزارة الثّقافة.
- إبرام عقود برامج مع جمعيّات المجتمع المدني لتصوّر وتنفيذ برامج تثقيفيّة وترفيهيّة مبنيّة على إحياء الموروث الثّقافيّ وما يتضمنه من أنشطة ثقافيّة وترفيهيّة يمكن أن يستفيد منها كبار السّنّ.
- إدراج الأنشطة الرّياضيّة لفائدة كبار السّنّ ووضع منشّطين رياضيين على ذمّة الجمعيّات
- العاملة في مجال كبار السّنّ وذلك عبر إبرام اتّفاقيّة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ والوزارة المكلفّة بالشّباب والرّياضة.
- اعتماد برنامج إعلامي وتحسيسي لتشجيع كبار السّنّ على الاستفادة من البرامج الثّقافيّة التّرفيهيّة والرّياضيّة.
- إبرام اتّفاقيّة تعاون بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ والهياكل الممثلة للقطاع السياحي يتم بمقتضاها اعتماد برنامج لسياحة كبار السّنّ يتمتّع بمقتضاه المعنيّون بالأمر بتخفيضات عند الاستفادة من الخدمات السّياحيّة التّرفيهيّة.
- وضع برنامج لاكتشاف وتنمية الحسّ الإبداعي والفنّيّ لدى كبار السّنّ بما يعزّز مشاركتهم الفاعلة في الأنشطة الثّقافيّة كمنتجين ومبدعين.
- إعداد برنامج سنوي للتّرفيه والتّنشيط الثّقافيّ داخل مؤسّسات رعاية كبار السّنّ وفي النّوادي النّهاريّة ويكون هذا البرنامج مقسما حسب الفصول بما يراعي إمكانيّة الاستفادة منه بشكل جيّد.
- تعميم النّوادي النّهاريّة تدريجيّا على كافّة الجهات حسب الكثافة السّكّانيّة.
- تنظيم مسابقات ثقافيّة وترفيهيّة بين مؤسّسات كبار السّنّ وكذلك مسابقات بين المراكز ودور الثّقافة
- تنظيم معارض أو دورات للتّعريف بإبداعات كبار السّنّ في مختلف المجالات الثّقافيّة والفنّيّة خلال اليوم العالمي لكبار السّنّ 1 أكتوبر من كل سنة.
- تمكين كبار السّنّ من الدّخول إلى المؤسّسات والتّظاهرات الثّقافيّة التّرفيهيّة بصفة مجانيّة أو بتعريفة منخفضة.
- وضع برنامج لتثمين القدرات الإبداعيّة لكبار السّنّ والتّعريف بها على المستوى الوطني والجهوي والمحليّ.
- وضع برنامج خاصّ للتّمكين الاقتصادي لكبار السّنّ.
- تخصيص جائزة لأحسن مبدع من بين كبار السّنّ ولأفضل جمعيّة تتميّز بتنظيمها لأنشطة ثقافيّة أو ترفيهيّة أو فنيّة لفائدة كبار السّنّ.
- تشجيع باعثي المشاريع التّرفيهيّة والرّياضيّة على تخصيص جزء من أنشطتهم لفائدة كبار السّنّ.
- وضع خطّة وطنيّة لتشجيع كبار السّنّ على النّشاط البدني وعلى ممارسة الرّياضة وتأطير الأنشطة الرّياضيّة لفائدتهم تحت إشراف جامعة الرّياضة للجميع.
- دعوة البلديات لتهيئة المسالك الصّحّيّة لتلائم القدرات البدنيّة لكبار السّنّ.
- تمكين المتقاعدين وكبار السّنّ من الانتفاع بخدمات المحطّات الاستشفائية بأسعار تفاضليّة وبصفة مجانيّة للمعوزين منهم وذلك بإبرام اتّفاقيّة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ والدّيوان الوطني للمياه المعدنيّة والاستشفاء بالمياه.
- تهيئة مؤسّسات كبار السّنّ حتى تكون ملائمة لتنظيم أنشطة ثقافيّة وأنشطة حركيّة لفائدة المقيمين.
- دعوة وزارة الثّقافة لوضع منشّطين ثقافيين على ذمّة مؤسّسات رعاية كبار السّنّ.
- التّنسيق مع إدارة الأسرة لجعل الفضاءات المندمجة للأسرة مهيّأة وملائمة لحاجيّات كبار السّنّ وقدراتهم.

- دعوة مؤسّسات رعاية كبار السّنّ لإبرام اتّفاقيات توأمة وتعاون مع دور الثّقافة.
- إحداث بطاقة كبير سنّ تخّول لصاحبها الانتفاع بالامتيازات التّالية :
  - * أولويّة الانتفاع بخدمات المرافق العموميّة.
  - * النّقل بالتّعريفة المنخفضة بوسائل النّقل العمومي بالنّسبة إلى كبار السّنّ والمتقاعدين من ذوي الدّخل المحدود.
  - * مجانيّة الدخول إلى المتاحف والمعالم التّاريخية والمواقع الأثريّة وفضاءات التّرفيه العمومي والملاعب الرّياضيّة.
- مراجعة الإطار المنظّم لمراكز الإعلاميّة الموجّهة للطّفل حتى يمكن لها ان توفّر خدماتها لفائدة كبار السّنّ.
- دعوة مؤسّسات رعاية كبار السّنّ والمراكز المندمجة للشّباب والطّفولة لإبرام اتفاقيات توأمة وتعاون لتنظيم أنشطة مشتركة.
- تنظيم أولمبياد رياضيّة لكبار السّنّ بمشاركة جميع الهياكل المختصّة لتحفيزهم على النّشاط الحركي ولبثّ روح المنافسة لديهم.
- إبرام اتّفاقيّة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ووزارة الشّؤون الدّينيّة يتم بمقتضاها إعداد برنامج سنوي لتقديم دروس دينيّة للمقيمين بمؤسّسات رعاية كبار السّنّ ولتنظيم أنشطة مكثّفة لفائدتهم أثناء المناسبات والأعياد الدّينيّة.
- تخصيص فترة زمنيّة خاصّة بكبار السّنّ بمراكز الاصطياف التابعة لوزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ خلال فصل الصيف.

6.

المحور الخامس : حوكمة قطاع كبار السّنّ وتطوير السيّاسات المعتمدة لفائدتهم.

الهدف العام	**من أجل إطار مؤسّساتي وتشريعي ومعلوماتي أفضل حول كبار السّن.**
الأهداف الإجرائيّة	• تطوير ومراجعة الإطار التّشريعي الخاصّ بكبار السّنّ بما يحقّق إدارة أفضل للمؤسّسات والبرامج والخدمات الموجّهة لفائدتهم.
	• جعل مختلف المؤسّسات المتدخّلة في مجال كبار السّنّ أكثر قدرة وكفاءة للإحاطة بمشكلاتهم وأكثر انسجاما بينها بما يحقّق تغطية أوسع لمختلف فئات كبار السّنّ وإدارة أفضل للبرامج والخدمات الموجّهة لفائدتهم.
	• تنمية مختلف الموارد البشريّة العاملة في مجال كبار السّنّ أو التي بإمكانها أن تعمل في هذا المجال وتطوير قدراتها لكي تقدّم لهم أفضل الخدمات.
	• تأسيس نظام معلومات ورصد حول كبار السّنّ يسمح بمعرفة أفضل لخصائصهم وحاجيّاتهم وبمتابعة التّدخّل لفائدتهم.
المحاور الفرعية	• الإطار التّشريعي والقانوني الخاصّ بكبار السّنّ
	• الإطار المؤسّساتيّ وإدارة سياسة كبار السّنّ
	• الموارد البشريّة العاملة في قطاع كبار السّنّ
	• نظام معلومات ورصد حول كبار السّنّ
	• الإعلام والاتّصال حول كبار السّنّ ومناصرة قضاياهم

1.6. المنطلقات

بعد أن تم إلحاق ملفّ رعاية كبار السّنّ بوزارة شؤون الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السنّ تم ضمن هيكلتها إحداث إدارة تعنى بهذه الفئة من السّكّان. وباعتبار تطوّر البرامج التي تشرف عليها إدارة كبار السّنّ ونظرا للزّيادة العدديّة المتواصلة لفئة كبار السّنّ وتنوّع مشكلاتهم فإن الضّرورة تحتّم تصّورا جديدا لحوكمة هذا القطاع بما يمكن أن يسمح بحسن متابعة البرامج المعتمدة ويضمن جودة الخدمات المقدّمة، ويوفر أكثر الأسس والدّعائم القانونيّة للتّدخّل لفائدة هذه الفئة من السّكّان. كما أن بناء تصوّر جديد لحوكمة قطاع كبار السّنّ يحتاج إلى معلومات وبيانات إحصائية محيّنة حول خصائص هذه الفئة السكّانيّة، بما من شأنه أن يمكّن من تشخيص قضاياها ويساعد على تحديد حاجيّاتها الحاليّة والمستقبليّة.

كما أن هذه الفئة العمريّة في حاجة إلى تطوير مقاربات الإعلام في التّعاطي مع قضايا الشّيخوخة، وذلك بجعل الإعلام والاتّصال في خدمة كبار السّنّ ومناصرا لحقوقهم.

2.6. الإجراءات المقترحة

1.2.6. الإطار التّشريعي والقانوني الخاصّ بكبار السّنّ

الهدف الإجرائي : تطوير ومراجعة الإطار التّشريعي الخاصّ بكبار السّنّ بما يحقّق إدارة أفضل للمؤسّسات والبرامج والخدمات الموجّهة لفائدتهم

- إصدار مجلة حقوق كبار السّنّ.
- تكوين لجنة مشتركة بين الوزارات المعنيّة تعهد إليها مهمّة دراسة مراجعة النّصّ القانوني المنظّم للإحالة على التّقاعد بما يسمح بالخروج التّدريجي للتّقاعد بصفة اختياريّة وحسب شروط يقع ضبطها وذلك لمساعدة المعنيين بالأمر على الاستعداد لحياة التّقاعد واكتساب القدرة على التّكيّف معها.
- مراجعة الأنظمة أو القوانين الدّاخلية لمؤسّسات رعاية كبار السّنّ.
- مراجعة القانون عدد 114 المؤرّخ في 31 أكتوبر 1994 والمتعلّق بحماية المسنّين، خاصّة فيما يتعلّق بضبط السّنّ القانونية (60 سنة فما فوق) ،وذلك في ظلّ التّرفيع في سنّ الإحالة على التّقاعد.
- إصدار نصّ قانوني ينظّم مؤسّسات رعاية كبار السّنّ التّابعة للجمعيّات وعلاقتها بالهياكل العموميّة.
- اعتماد قانون أساسي خاصّ بالعاملين في مؤسّسات رعاية كبار السّنّ وإعداد ميثاق أخلاقي لهم بما يضمن علاقات مهنية جيدة بين العاملين فيما بينهم وكذلك مع المقيمين.
- مراجعة الأنظمة الأساسيّة لجمعيّات رعاية كبار السّنّ بهدف توحيدها وجعلها أكثر ملائمة مع مجالات تدخّلها ومع الأنشطة التي تقوم بها وكذلك لتطوير أنشطتها بهدف جعلها منظّمات اقتصاد اجتماعي وتضامني.
- إعداد كراس شروط لإحداث مؤسّسات استشفائية لكبار السّنّ Centre médicalisé pour les personnes âgées.
- مراجعة النّصوص القانونية المنظّمة للقطاع الصّحّيّ بما يسمح بتوفير الإطار القانوني للاستشفاء بالبيت.
- مراجعة النّصّ القانوني المنظّم للإيداع العائلي بهدف إدخال بعض المرونة عليه بما يتيح فرص أكبر للرّاغبين في التّمتّع بهذه الآليّة الرّعائية.
- وضع الإطار القانوني الذي يحدّد كيفيّة تأسيس الفرق المتنقلّة وكيفيّة تسييرها وينظّم عملها ويحدّد مجالات تدخّلها على أن يُسند النّشاط بدرجة أولى لمؤسّسات الدّولة وفي درجة ثانية للجمعيّات.

- القيام بدراسة دقيقة ومعمّقة لمراجعة النّصوص القانونية المنظّمة لإقامة الأجانب في إطار يراعي متطلّبات حفظ النّظام والأمن العامين مع تكريس مبدأ المساواة في التعّامل بين الأشخاص الأجانب بحسب وضعيّتهم وبإعطاء إطار قانوني خاصّ يسهّل إقامة كبار السّنّ الأجانب في الإقامات والنّزل السّياحيّة التي تستقبل هذه الفئة من الحرفاء والتّشجيع على الاستثمار في هذا المجال.
- وضع إطار قانوني خاصّ بإحداث وتأطير ومراقبة شركات الخدمات الخاصّة بكبار السّنّ بمختلف فئاتهم.
- مراجعة النّصوص القانونيّة المنظّمة للنّقل العمومي لضمان توفير حافلات مهيّأة لنقل كبار السّنّ.
- إبرام اتّفاقيّة بين وزارة المرأة والأسرة وكبار السّنّ والوزارة المكلفة بالنّقل يتم بمقتضاها تمكين كبار السّنّ المنتمين للفئات الهشّة الحاملين لبطاقات العلاج المجاني أو لبطاقة العلاج بالتّعريفة المنخفضة من التّمتّع بالنّقل المجاني الجهوي والمحلّي.
- مراجعة كرّاس شروط بعث العقارات لكي يقع التّنصيص على تهيئة البناءات بما يراعي خصوصيّات كبار السّنّ.
- إبرام اتفاقيّات تعاقديّة بين الوزارة المكلّفة بكبار السّنّ وبين الجمعيّات وهياكل الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني التي تنضوي تحتها الفرق المتنقلّة قصد إحكام العلاقة بينهما وتنظيم عمليّات المتابعة والمراقبة.
- مراجعة النّصّ القانوني المنظّم لمنحة المساعدة على تحسين مسكن بهدف تخصيص حصّة لكبار السّنّ وبهدف التّرفيع في قيمة المنحة إلى 75 بالمائة من كلفة تحسين المسكن بالنّسبة إلى الأسر الفقيرة الراعية لكبير سنّ ولفائدة كبار السّنّ الذين يعيشون بمفردهم حتى يمكن تهيئة المسكن بكيفيّة تراعي الخصائص الجسميّة لكبير السّنّ.
- إعداد مشروع أمر لإحداث مجلس وطني للحكماء له طبيعة استشارية تابع لرئاسة الحكومة يضمّ أبرز الكفاءات الوطنيّة المتميّزة من القطاعين العام والخاصّ قصد الاستفادة من خبرتهم في مختلف المجالات وللمساهمة في تصوّر وتقييم البرامج الموجّهة لهذه الفئة من السّكّان.
- إعداد نظام أساسي خاصّ بأعوان الرّعاية الحياتية.
- مراجعة الأمر عدد 1710 لسنة 2012 مؤرّخ في 14 سبتمبر 2012 والمتعلّق بتوزيع أوقات وأيام عمل أعوان الدّولة والجماعات المحليّة والمؤسّسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة وخاصّة الفصل السّابع منه لكي تشمل المرونة في التّوقيت الموظفين الذين يتحملون مسؤوليّة رعاية كبير سنّ فاقد الاستقلاليّة أو ذو استقلالية محدودة.

2.2.6. الإطار المؤسّساتيّ وإدارة برامج كبار السّنّ

الهدف الإجرائي : جعل مختلف المؤسّسات المتدخّلة في مجال كبار السّنّ أكثر قدرة وكفاءة للإحاطة بمشكلاتهم وأكثر انسجاما بينها بما يحقّق تغطية أوسع لمختلف فئات كبار السّنّ وإدارة أفضل للبرامج والخدمات الموجّهة لفائدتهم.

- تطوير إدارة كبار السّنّ لكي ترتقي في مرحلة أولى إلى إدارة عامّة ثم إلي هيئة عامّة في مرحلة ثانية وذلك تماشيا مع تطوّر حجم فئة كبار السّنّ من بين مجموع السّكّان وما تحتاجه من برامج تدخل تراعي حاجيّاتها المتطوّرة.
- تكوين لجنة فنية مختصّة للنّهوض بإدارة مؤسّسات رعاية كبار السّنّ وذلك قصد إحكام هيكلة هذه المؤسّسات وضبط بطاقات مهام العاملين فيها وتحديد تنظيمها الهيكلي وبرامجها.

- إصدار دليل تفصيلي لتوزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين يحدّد مجالات تدخل كل طرف وسبل التّنسيق والتّعاون بين مختلف الوزارات وبين الوزارة المكلّفة بشؤون كبار السّنّ والجمعيّات والاتّحاد التّونسيّ للتّضامن الاجتماعيّ وممثلي القطاع الخاصّ.
- بعث لجنة قيادة مركزية مشتركة للتنسيق والتّعاون بين كل المتدخلين تجتمع بصفة دوريّة لمتابعة تنفيذ البرامج ولتقديم المقترحات الكفيلة بتطويرها ولحلّ الإشكاليات التي يمكن أن تعيق تنفيذ الأنشطة الموجّهة لكبار السّنّ في أي مجال من المجالات. ويمكن أن يكون لهذه اللّجنة تمثيليّات جهوية أيّ لجان قيادة على المستوى الجهوي تكون برئاسة المندوب الجهوي وتضمّ الهياكل والمؤسّسات ذات العلاقة على المستوى الجهويّ والمحليّ.
- إحداث خطّة مندوب حماية كبار السّنّ.

تعميم المناشير المتعلّقة بمنح الأولويّة لكبار السّنّ في الانتفاع بخدمات المرفق العمومي على كلّ الإدارات والمؤسّسات الصّحّيّة وغيرها.

- إحداث لجان جهوية تحت إشراف السّادة الولاة للنّهوض برعاية كبار السّنّ من خلال مزيد التّنسيق والتّعاون متعدّد القطاعات (المرأة، الصّحّة، الشّؤون الاجتماعيّة، الثّقافة، الجمعيّات...).
- إبرام عقود برامج بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ والجمعيّات العاملة في القطاع بما يسمح بتوحيد أساليب التّدخّل وعمليّات المتابعة والتّقييم.
- إعداد دليل للتّعهّد بكبار السّنّ في وضعيّات تهديد، يوضع على ذمّة مختلف العاملين في القطاع.
- إعداد دليل مفصّل للخطّة الوطنيّة للإعداد للتّقاعد يوجه لكافّة الوزارات والمؤسّسات العموميّة والخاصّة.
- إحداث لجان فنيّة تسهر على إعداد أدلّة مرجعيّة للنّهوض بقطاع كبار السّنّ وتوحيد معايير الجودة بمؤسّسات الرّعاية.

3.2.6. الموارد البشريّة العاملة في قطاع كبار السّنّ

الهدف الإجرائي : تنمية مختلف الموارد البشريّة العاملة في مجال كبار السّنّ أو التي بإمكانها أن تعمل في هذا المجال وتطوير قدراتها لكي تقدّم لهم أفضل الخدمات

- تدعيم إدارة كبار السّنّ بوزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ والمصالح الجهويّة التابعة لها بالموارد البشريّة اللّازمة والمختصّة بما يسمح بمعالجة مختلف الملفات والتعمق فيها.
- تدعيم قدرات مختلف العاملين في مؤسّسات رعاية كبار السّنّ من خلال برامج تكوينية تتناول بصورة علمية مواضيع مرتبطة بخصائص الشّيخوخة وحاجيّاتها الجسميّة والنّفسيّة التّرفيهيّة ومشكلاتها وأمراضها تكون متماشية مع مجالات تدخّل كلّ الأسلاك المهنيّة.
- تنظيم دورات تكوينية للعاملين في الهياكل العموميّة والجمعيّات المتدخلة في قطاع كبار السّنّ ومؤسّسات الرّعاية حول موضوع العنف وأشكاله وكيفيّة تحديده وسبل الإحاطة بضحايا العنف وكذلك حول قانون العنف ضدّ المرأة.
- جعل طبّ الشّيخوخة اختصاصا في المجال الطّبّي قائما بذاته مثل بقيّة الاختصاصات الطّبّية الأخرى وليس مجرد كفاءة تكميلية.
- إعداد برنامج تكويني للجمعيّات المختصّة في المجال حول قانون التّمويل العمومي للجمعيّات والتّصرّف المالي والإداري وحول الشّيخوخة وخصائصها وكيفيّة التّعامل مع كبار السّنّ في هذه المرحلة العمريّة.

- تعزيز الإطار الطّبّي في اختصاص طب الشّيخوخة بهياكل الصّحّة العموميّة.
- اعتماد تكوين قاعدي في مجال الشّيخوخة لكلّ الإطار شبه الطّبّي ولكل المتدخلين الآخرين (الصيدلي، طبيب الأسنان، الأخصائي النّفسيّ، العلاج الطّبّيعي....).
- اعتماد برنامج للتكوين المستمرّ في مجال طب الشّيخوخة للإطار الطّبّي وشبه الطّبّي ولكلّ الأسلاك الصّحّيّة الأخرى.
- إدراج علم نفس الشّيخوخة وطب نفس الشّيخوخة ضمن المسارات التّكوينية المعنية بالتّعليم العالي.
- وضع برنامج تكوين مستمر لفائدة الأخصائيين الاجتماعيّين والنفسانيين لتدعيم معارفهم حول خصائص كبار السّنّ وحقوقهم.
- استئناف تكوين أعوان الإحاطة الحياتية من قبل وزارة الصّحّة نظرا لتنامي الحاجة لهذا السلك المهني.
- تكوين إطارات مختصة في التنشيط الثّقافيّ التّرفيهيّ لكبار السّنّ.
- إدراج اختصاص «رياضة كبار السّنّ» ضمن اختصاصات المعهد الأعلى للرياضة والتّربية البدنية.

4.2.6. نظام معلومات ورصد حول كبار السّنّ

الهدف الإجرائي : تأسيس نظام معلومات ورصد حول كبار السّنّ يسمح بمعرفة أفضل لخصائصهم وحاجيّاتهم وبمتابعة التّدخّل لفائدتهم

- إحداث مرصد وطني لكبار السّنّ.
- خلق وحدة إحصاء لدى وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ تعهّد إليها مهمّة تجميع وتوفير البيانات المحيّنة والمجمّعة حول كبار السّنّ باعتماد مجموعة من المؤشّرات التي تسمح بمعرفة خصائص هذه الفئة من السّكّان وتحديد تطوّر ملامحها.
- إبرام اتّفاقيات لتبادل المعطيات بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ والهياكل الأخرى المتدخّلة في مجال كبار السّنّ والتي تملك معطيات حولهم.
- إعداد تقرير وطني سنوي حول كبار السّنّ يحوصل كلّ المعطيات التي تهمّهم ويعطي صورة عن واقعهم في مختلف الميادين بما ينير سبيل المتدخّلين حول الإجراءات التي يتعيّن عليهم اتّخاذها.
- وضع منظومة معلومات système d'information يحتوي على قاعدة بيانات حول كبار السّنّ بمختلف فئاتهم وحول الأسر الحاضنة لكبير سنّ، تكون بمثابة القطب المركزي لتجميع كلّ البيانات المتعلّقة بفئة كبار السّنّ التي نجدها لدى مختلف الهياكل العموميّة الأخرى كوزارة الشّؤون الاجتماعيّة والصّناديق الاجتماعيّة والجمعيّات ووزارة الفلاحة ووزارة الصّحّة وكلّ هيكل يمكن أن تتوفّر لديه معطيات حول هذه الفئة العمريّة.
- وضع منصة الكترونية لدى وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ لتقاسم المعطيات حول كبار السّنّ بين مختلف المتدخّلين وتكون مفتوحة للعموم مع ضمان حماية المعطيات الشّخصيّة.
- تعيين نقاط اتّصال Point focal في كلّ المؤسّسات المعنيّة لتجميع وتبادل المعطيات مع وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ.
- تطوير البحوث العلمية في مختلف المجالات المتصلة بالشّيخوخة كطب الشّيخوخة وعلم نفس الشّيخوخة وطب نفس كبار السّنّ وعلم اجتماع الشّيخوخة قصد مزيد التّعرف على خصوصيّة هذه المرحلة العمريّة وعلى المشكلات والأمراض التي تصيب كبار السّنّ.

- إبرام اتّفاقيات مع المؤسّسات الجامعيّة ومراكز البحث لتطوير البحث العلمي في مختلف القضايا المتّصلة بكبار السّنّ.
- رسم خريطة حول الجمعيّات العاملة في قطاع كبار السّنّ ومؤسّسات رعاية كبار السّنّ والنّوادي النّهاريّة ومختلف الخدمات المقدّمة لفائدتهم.

5.2.6. الإعلام والاتّصال حول كبار السّنّ ومناصرة قضاياهم

الهدف الإجرائي : جعل الإعلام والاتّصال في خدمة صورة كبار السّنّ في المجتمع ومدافعا عن حقوقهم ومناصرا لقضاياهم

- مراجعة وتفعيل الخطّة الاتّصالية التي تستهدف الأسرة التّونسيّة بمختلف أجيالها
- قصد إدراج محور حول كبار السّنّ غايته تحسيس الأسر بأهميّة كبار السّنّ وبحقوقهم وبالسّبل المثلى لرعايتهم وكيفيّة التّعامل معهم ومراعاة خصوصيّاتهم.
- إعداد دعائم اتّصالية سمعيّة وبصريّة تروّج عبر مختلف وسائل الإعلام وتهدف إلى نشر صورة إيجابيّة حول كبار السّنّ وتدعو إلى احترامهم وحسن معاملتهم وتشريكهم في مختلف مجالات الحياة وإلى التّضامن بين الأجيال.
- إعداد برنامج تلفزي يعطي صورة إيجابية عن كبار السّنّ ويساهم في دحض الصّور السّلبيّة التي تحيط بالشّيخوخة.
- وضع خط أخضر من قبل وزارة الصّحّة للاستشارات الصّحّيّة الخاصّة بكبار السّنّ.
- ضمان حقّ كبار السّنّ والمحيطين بهم في الحصول على مختلف المعلومات التي يحتاجون إليها من خلال تكفل الدّولة عبر وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ بالتّنسيق مع مختلف الهياكل المعنيّة بإعداد المحامل التي تتضمّن معطيات أو نصائح يحتاجها كبار السّنّ بمختلف فئاتهم.
- وضع خطّة اتّصالية للنّهوض بصحّة كبار السّنّ وللتّعريف بمرض الزّهايمر والأمراض المتشابهة وللوقاية من الحوادث التي قد يتعرّضون إليها ومن السّلوكيات الخطرة وللتّشجيع على التّغذية السليمة وعلى ممارسة النّشاط البدني.
- اعتماد برنامج تكويني موجّه للعاملين بوسائل الإعلام المختلفة قصد تكوينهم حول حقوق كبار السّنّ وحاجيّاتهم ومشكلاتهم وخاصّة مشكلة العنف.
- إبرام ميثاق بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ وممثلي وسائل الإعلام بهدف الترويج لصورة إيجابية حول كبار السّنّ وتفادي كلّ إنتاج إعلامي أو فنّي مسيء لصورتهم.
- القيام بدراسة للنّظر في إمكانيّة إنشاء قنوات إذاعيّة وتلفزيّة موجّهة لفائدة كبار السّنّ تلبي حاجيّاتهم الخصوصيّة وتساعد على ترفيههم وتوعيتهم.
- التّنسيق مع الهيئة العليا للإنتاج السّمعي البصري لإدراج الإساءة لكبار السّنّ تصريحا وتلميحا ضمن الأخطاء المستوجبة لدفع خطايا وذلك على غرار ما هو معمول به بالنّسبة إلى المرأة والأطفال.
- إحداث جائزة وطنيّة لأفضل برنامج إعلامي حول كبار السّنّ.

- اعتماد خطّة اتّصاليّة للتّعريف بمؤسّسات رعاية كبار السّنّ والخدمات التي تسديها لفائدة منظوريها ولتغيير الصّورة السّلبيّة الرائجة حولهم.
- القيام بحملة تحسيسيّة وإعلاميّة للتّعريف بمرض الزّهايمر والأمراض المشابهة وبسبل الوقاية منها.
- توظيف وسائل الاتّصال الاجتماعيّ لخدمة صورة كبار السّنّ ولتمكينهم من المعلومات التي يحتاجون إليها.
- إحداث جائزة لأفضل عمل أو برنامج تلفزي لفائدة كبار السّنّ.
- إعداد برنامج تلفزي صحي حول أمراض الشّيخوخة وسبل الوقاية والعلاج.
- إعداد خطّة وطنيّة لنشر ثقافة حقوق كبار السّنّ مشتركة بين عديد الهياكل والمتدخلين (وزارات – مجتمع مدني –منظّمات).
- وضع دليل موحّد حول حقوق كبار السّنّ.
- إحداث تنسيقيات جهويّة تسهر على تنفيذ الخطّة الوطنيّة لنشر ثقافة حقوق كبار السّنّ.

© ISLAM HAKIRI

7.

مصفـــــــــوفة النتائج

المحور الأوّل : الإحاطة الأسريّة بكبار السّنّ ورعايتهم في وسطهم الطّبّيعي ودعم التّضامن بين الأجيال.

الهدف العام : دعم القدرات الاجتماعيّة والماديّة للأسر والتّضامن بين الأجيال لضمان بقاء كبار السّنّ في وسطهم الطّبّيعي بكيفيّة تحفظ كرامتهم.

المحاصيـــل Outcomes/ Effets	المنتجـــات Outputs/Produits
• الرّعاية الأسريّة لكبار السّنّ في وسطهم الطّبّيعي تم تدعيمها ومزيد ترسيخها.	• حملات توعويّة وتحسيسية تم القيام بها لتشجيع الأسر الطّبّيعية على احتضان كبير السّنّ وحسن معاملته. • أنشطة إعلامية لتثمين دور الأسرة في رعاية كبار السّنّ والممارسات الجيدة في هذا المجال وقع التّعريف بها. • أسباب تخلّي بعض الأسر عن رعاية مسنّيها تمت دراستها. • أرباب الأسر الطّبّيعية العاملين في القطاع المنظّم والمنخرطين في أنظمة الضّمان الاجتماعيّ والمتعهّدين برعاية كبير السّنّ يتمتّعون ببعض الامتيازات الجبائيّة كالطّرح من المداخيل الصّافية الخاضعة لاحتساب الضّريبة. • أبناء الأسر الطّبّيعية والأسر البديلة الحاضنة لكبير السّنّ يتمتّعون ببرامج التّشغيل النّشيط والعمل المستقلّ. • ربّ الأسرة الرّاعية كبير سنّ فاقد للاستقلالية يتمتّع بمرونة في توقيت العمل الإداري. • الزّمن المدرسي وتوقيت العمل الإداري تمت مراجعتهما. • الصّناديق الاجتماعيّة تتحمّل تكاليف اقتناء رئيس الأسرة لأجهزة وآلات تعويضيّة لفائدة كبار السّنّ المحضونين في الأسرة الطّبّيعية. • برنامج لتدعيم القدرات الرّعائيّة للأسر الطّبّيعية والبديلة المنتمية للفئات الهشّة الحاضنة لكبار السّنّ تم اعتماده وتنفيذه.

• أجيال أكثر ترابطا وتضامنا فيما بينها.	• الفضاءات المندمجة للأسرة تأخذ بعين الاعتبار حاجيّات كبار السّنّ وتضع أنشطة لتنمية العلاقات بين الأجيال. • مناهج تعليمية وبرامج تربوية تمت مراجعتها. • دعائم اتّصالية تم إصدارها لدعم التّضامن بين الأجيال وتثمين مكانة كبار السّنّ ودورهم في الأسرة والمجتمع. فضاءات للعيش المشترك بين الأطفال وكبار السّنّ تم إحداثها بما يساعد على مزيد التّرابط بين الأجيال. • منوال السّكن المشترك ومتعدّد الأجيال تم اعتماده. • أسبوع وطني للتّضامن بين الأجيال يتم تنظيمه. • جائزة وطنيّة لأفضل نشاط جمعيّاتي يكرّس التّضامن بين الأجيال تم إقرارها. • اتفاقيّات تعاون بين جمعيّات المتقاعدين وجمعيّات رعاية المسنّين من ناحية والجمعيّات الشّبابية والثّقافيّة لتنظيم أنشطة مشتركة مبرمة ومفعلة. • أنشطة المراكز التّابعة للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري تم توسيعها لتشمل كبار السّنّ.

المحور الثّاني : حماية كبار السّنّ من الفقر والهشاشة وأثناء الأزمات والأوبئة والتّغيّرات المناخيّة وتحسين نوعيّة حياتهم وضمان حقّهم في بيئة صديقة ودامجة.

الهدف العام : توفير كلّ سبل حماية كبار السّنّ من الفقر والهشاشة وتحسين ظروف عيشهم وضمان حمايتهم من كلّ المخاطر.

المحاصيـــل Outcomes/ Effets	المنتجـــات Outputs/Produits
• دخل وظروف عيش أفضل لكبار السّنّ أفضل.	• دعم مالي إضافي مبرمج لفائدة المتقاعدين محدودي الدّخل ولكبار السّنّ المنتفعين بمنحة العائلات المعوزة والعائلين لأبنائهم المزاولين لدراستهم.

	• تغطية صحّيّة لفائدة كبار السّنّ تم توسيعها في الوسط الرّيفيّ. • كبار السّنّ الفقراء ومحدودي الدّخل الذين تنطبق عليهم المقاييس الموضوعية المعتمدة يتمتّعون بدخل في إطار برنامج الأمان الاجتماعيّ. • كبار السّنّ الفقراء ومحدودي الدّخل يتمتّعون بدعم لتجهيز مساكنهم بالمرافق الضّروريّة. • منافع ماليّة وخدمات صحّيّة يتمتّع بها كبار السّنّ من غير المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعيّ تدرج لهم حسب شروط معينة في إطار تنفيذ المبادرة الوطنيّة لأرضيّة الحماية الاجتماعيّة.
• رعاية مؤسّساتية أكثر تنظيما واحتراما لحقوق كبار السّنّ وأكثر حفظا لكرامتهم.	• برنامج لتحسين ظروف الإقامة بمراكز رعاية كبار السّنّ تم تنفيذه. • المراكز القديمة تمت إعادة تهيئتها. • حقوق المقيمين بمؤسّسات الرّعاية أكثر تكريسا. • برنامج وطني للتّنشيط والتّرفيه داخل كلّ مؤسّسات الرّعاية يقع تنفيذه. • مؤسّسات الرّعاية أكثر انفتاحا على محيطها المحليّ. • مراقبة دوريّة لمؤسّسات الرّعاية التّابعة للجمعيّات والقطاع الخاصّ معتمدة ومفعلة. • مؤسّسة رعاية كبار سنّ بإحدى ولايات الجنوب الشّرقي (قابس-مدنين-تطاوين) تم إنشاؤها. • وحدات عيش لكبار السّنّ ذوي الصّعوبات السلوكية تم إحداثها. • فرق المتنقلّة مدعّمة بإمكانيّات ماديّة وبشريّة. • اتّفاقيّة بين الجمعيّات المهتمّة بكبار السّنّ والجمعيّات المتدخّلة في المجال الأسري تم إمضاؤها.
• الفرق المتنقلّة المتدخّلة لفائدة كبار السّنّ تعمل بشكل منظّم وتقدّم خدمات متنوّعة وأكثر تغطية.	• فرق متنقلّة محلية تتدخل في المناطق الأكثر كثافة تم إحداثها. • فرق متنقلّة في إطار الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني توفّر خدمات خاصّة لكبار السّنّ في الوسط الرّيفيّ تم تكوينها. • خدمات الفرق المتنقلّة أكثر تنوعا وتشمل خدمات التّأهيل البدني والرّعاية النّفسيّة والخدمات الإداريّة والخدمات الغذائيّة وخدمات النّظافة بالنّسبة إلى الحالات المسداة لمستحقّيها. • دراسة تقييمية لعمل الفرق المتنقلّة تم تقديم نتائجها.

	• خط هاتفي مجاني خاصّ بالفرق المتنقلّة موضوع على ذمّة الحالات التي تحتاج لخدماتها. • التّدخّل الاسعافي أصبح من بين الأنشطة التي تقوم بها الفرق المتنقلّة لفائدة كبار السّنّ الذين يمرّون بأزمة صحّيّة أو غيرها. • دليل عمل الفرق المتنقلّة متوفّر ومفعّل. • ومضات إشهاريّة تم إعدادها وتمريرها. • منح ماليّة مسندة للفرق المتنقلّة تمت مراجعتها.
• بيئة مهيّأة بشكل أفضل بما يجعلها صديقة لكبار السّنّ وميسرة لاندماجهم.	• اتّفاقيّة مبرمة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ والوزارة المكلفة بالنّقل يتم بمقتضاها تمكين كبار السّنّ المنتمين للفئات الهشّة الحاملين لبطاقات العلاج المجاني أو لبطاقة العلاج بالتّعريفة المنخفضة من التّمتّع بالنّقل المجاني الجهوي والمحليّ. • امتيازات جبائيّة تم إقرارها للباعثين العقارين الذي يخصّصون حسب شروط يقع تحديدها المساكن الواقعة بالطّابق السّفلي للأسر الرّاعية لكبار السّنّ. • نصوص مفعّلة تمنح كبار السّنّ الأولويّة في النّفاذ لكلّ الخدمات • إجراءات مبسطة تسهّل على كبار السّنّ النّفاذ إلى المعلومة تم اتّخاذها. • برامج التّهيئة التي تعتمدها السّلط المحليّة في الفضاءات والمساحات العامّة توفّر كراسي لكبار السّنّ وممرّات مهيّأة لتنقلهم ومركّبات صحّيّة ملائمة لهم. • تجربة نموذجيّة كمدينة صديقة لكبار السّنّ تم اعتمادها في إحدى المدن.
• كبار السّنّ يعيشون في بيئة آمنة تتقلّص فيها مختلف أشكال العنف ضدّهم.	• دورات تكوينية للعاملين في الهياكل العموميّة والجمعيّات المتدخلة في قطاع كبار السّنّ ومراكز الرّعاية حول العنف تم تنظيمها. • برنامج وطني متعدّد الأطراف للوقاية من العنف ضدّ كبار السّنّ ومساعدة الضحايا تم وضعه. • اتّفاقيّة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ والجمعيّات المتدخلة في مجال كبار السّنّ والجمعيّات المناهضة للعنف تم إمضاؤها لتنظيم حملات تحسيسية وتوعيّة حول كيفيّة حماية كبار السّنّ من العنف وسبل مساعدتهم.

	• دراسة وطنيّة معمقة حول ظاهرة العنف المسلط على كبار السّنّ تم إنجازها. • برنامج تدخّل خصوصي للحدّ من ظاهرة التّسوّل والتّشرّد لدى كبار السّنّ تم إعداده. • كبار السّنّ ضحايا العنف وأسرهم يستفيدون من كلّ الإجراءات المعتمدة للإحاطة بالنّساء ضحايا العنف ومساعدتهنّ.
• حماية أفضل لكبار السّنّ أثناء الأزمات والأوبئة والتّغيّرات المناخيّة.	• خطّة وطنيّة لتأمين الرّعاية الاجتماعيّة والصّحّيّة والنّفسيّة لكبار السّنّ أثناء الأزمات تم وضعها. • خط هاتف نجدة تم وضعه على ذمّة كبار السّنّ وأسرهم لطلب المساعدة أثناء الأزمات والأوبئة والتّغيّرات المناخيّة. دعائم اتّصالية موجّهة لكبار السّنّ ولأسرهم تم إعدادها لتوجيههم نحو الخدمات المتوفّرة. • برنامج تكويني للتّدخّل أثناء الأزمات تم إعداده وتنفيذه لفائدة أعضاء الجمعيّات العاملة في مجال كبار السّنّ وفي المجال الأسري وفي المجال الاسعافي. • خطّة لحماية كبار السّنّ من آثار التغيّرات المناخيّة تم وضعها.
• الوضعيّات الخصوصيّة تجد أكثر عناية واهتمام.	• آليات رعاية وإدماج تم وضعها لفائدة الوضعيّات الخصوصيّة من كبار السّنّ. • كبار السّنّ المنتمون للوضعيّات الخصوصيّة يتمتّعون بحقوقهم. • مجموعة من الخدمات الاجتماعيّة والنّفسيّة متاحة لفائدة كبار السّنّ المنتمين للوضعيّات الخصوصيّة.

المحور الثّالث : حقّ كبار السّنّ بمختلف فئاتهم في النّفاذ إلى خدمات صحّيّة ذات جودة.

الهدف العام : تكريس الحقّ في الصّحّة لكبار السّنّ دون تمييز.

المحاصيـــل Outcomes/ Effets	المنتجـــات Outputs/Produits
• نفاذ أيسر إلى خدمات صحّيّة ذات نوعيّة أفضل ومراعية للحاجيّات الصّحّيّة لكل فئات كبار السّنّ.	• برامج وقاية صحّيّة موجّهة لكبار السّنّ وأسرهم تم دعمها. • خدمات صحّيّة ملائمة لحاجيّات كبار السّنّ وسهلة النّفاذ. • اختصاص طبّ شيخوخة تم إدراجه في التّخصّص الطّبّي. • وحدات مختصّة وأقسام طبّ شيخوخة تم إحداثها. • مكاتب استقبال تم وضعها على ذمّة كبار السّنّ. • مؤسّسات استشفائيّة عموميّة للإقامة والإحاطة الطّبّية وشبه الطّبّية والنّفسيّة لكبار السّنّ المرضى تم تأسيسها. • البرنامج الوطني لصحّة المسنّين تم تدعيمه بالموارد البشريّة وبالإمكانيات اللّازمة. • البرامج الوطنيّة للأمراض غير السّارية تم تدعيمها. • خطّة وطنيّة للنّهوض بالرّعاية الصّحّيّة لكبار السّنّ تم وضعها. • برنامج للتّشخيص المبكّر للأمراض النّفسيّة عند كبار السّنّ تم إعداده • برنامج رعاية صحّيّة نفسيّة مختصّة في كبار السّنّ تم تصوّره وتنفيذه. • علم نفس الشّيخوخة وطب نفس الشّيخوخة تم تمّ تعزيزها ضمن المسارات التّكوينيّة بالكليّات. • برامج للتّشخيص المبكّر لأمراض الشّيخوخة تم وضعها. • نظام العلاج بالبيت لفائدة كبار السّنّ غير القادرين على التّنقّل تم اعتماده. خطّة عمل حول صحّة كبار السّنّ وأمراض الشّيخوخة تم وضعها.

- كبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة الجسميّة والذّهنيّة يجدون رعاية أفضل وإحاطة أشمل.

- برنامج التّثقيف الصّحّيّ ذات الصّلة بالإعاقة والموجّهة لكبار السّنّ ذوي الإعاقة أو فاقدي الاستقلاليّة وأسرهم تم تدعيمها.
- مركز نموذجي لتأهيل وإعادة تأهيل كبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة تم تأسيسه.
- وحدة متخصّصة في العلاج الطّبّيعي والتأهيل الوظيفي الخاصّ بكبار السّنّ ذوي الإعاقة تم إحداثها بالمؤسّسات الاستشفائيّة الجامعيّة والجهويّة والمحليّة عند الحاجة لذلك.
- نفقات مرافقات ومرافقي الحياة الذين يقدّمون خدماتهم لفائدة كبار السّنّ المعاقين ومرضى الزّهايمر الفقراء ومحدودي الدّخل تتحمّلها الدّولة حسب شروط تم ضبطها.
- وحدة إقامة استشفائيّة تختصّ بتوفير كل الخدمات لكبار السّنّ متعدّدي الإعاقات وفاقدي الاستقلاليّة الفقراء والذين يفتقدون للسّند العائلي وغير قادرين على القيام بأنشطة الحياة العاديّة تم إحداثها.
- دراسة تشخيصيّة حول ظروف عيش كبار السّنّ فاقدي الاستقلاليّة الجسميّة والذهنية وحول مرضى الزهايمر تم إنجازها وعرضت نتائجها.
دليل لمساعدة الأسر الراعية لكبير سن
- فاقد الاستقلاليّة الجسميّة والذّهنية أو مصاب بمرض الزّهايمر تم وضعه على ذمة الأسر المعنيّة.
- خطّة العمل حول مرض الزّهايمر تم وضعها من قبل كلّ الأطراف المتدخّلة.

المحور الرّابع : مشاركة كبار السّنّ في الحياة الاقتصاديّة والثّقافيّة التّرفيهيّة وفي الأنشطة الرّياضيّة والحياة العامّة والشّأن المحلّي.

الهدف العام : دعم الشّيخوخة النّشيطة والمواطنة الفاعلة لكبار السّنّ بما يعزّز مكانتهم في المجتمع ومساهمتهم في التّنمية.

المحاصيـــل Outcomes/ Effets	المنتجـــات Outputs/Produits
• المشاركة الاقتصاديّة لكبار السّنّ ومساهمتهم في التّنمية تم تدعيمها ومزيد النّهوض بها.	• خطّة لتوظيف واستثمار خبرات ومعارف المتقاعدين وكبار السّنّ في الأنشطة الاقتصاديّة المختلفة في القطاعين العام والخاصّ تم وضعها. • القانون عدد 8 المؤرّخ في 6مارس 1987 والمتعلّق بعمل المتقاعدين تمت مراجعته. • خبرات متقاعدة من بين المنخرطين في السّجلّ الوطني للكفاءات والمتقاعدين يشاركون في تنفيذ البرامج الموجّهة لكبار السّنّ وفي التّدخّل أثناء الأزمات والجوائح والتّغيّرات المناخيّة. • النّصوص القانونيّة والشّروط المضمّنة ببرامج التّشغيل النّشيط وفي المجال البنكي تمت مراجعتها لتيسير نفاذ كبار السّنّ إليها. • دورات تكوينية للتعريف بقانون الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني وكيفيّة توظيفه في خدمة كبار السّنّ تم تنظيمها لفائدة الهياكل العموميّة والجمعيّات العاملة في قطاع كبار السّنّ. • التّجارب النّاجحة التي تعكس المشاركة الاقتصاديّة لكبار السّنّ في القطاع العام والخاصّ تم التّعريف بها. • كبيرات السّنّ القادرات على العمل تم إدراجهنّ ضمن الفئة المستهدفة ببرنامج رائدة للتّمكين الاقتصادي للمرأة وللاستفادة بالخدمات المدرجة ضمن برنامج المرأة في الوسط الرّيفيّ.

• مشاركة كبار السّنّ في الشّأن المحليّ وفي العمل التّطوّعيّ أصبحت واقعا ملموسا.	• النّساء كبيرات السّنّ العاملات لحسابهن الخاصّ في الوسط الرّيفيّ وفي قطاع الصنّاعات التّقليديّة تقبل أكثر على الانخراط في منظّمات الاقتصاد الاجتماعيّ والتّضامني. • منتوجات النّساء كبيرات السّنّ تم التّعريف بها. • جائزة للمرأة المسنة العاملة في الوسط الرّيفيّ أو في مجال الصنّاعات التّقليديّة تم رصدها. • النّساء الرّيفيّات كبيرات السّنّ تحصل على المواد الأوّلية وعلى ترويج منتجاتهنّ.
	• القانون عدد 26 لسنة 2010 المتعلّق بالعمل التّطوّعيّ تم تفعيله بالنّسبة إلى المتقاعدين وكبار السّنّ المنخرطين بالسّجل الوطني للكفاءات من كبار السّنّ. • مجلس أعلى لكبار السّنّ تم إحداثه. • مجالس حكماء لدى بعض الهياكل الاجتماعيّة تم إحداثها. • تركيبة المجالس الاستشاريّة للمؤسّسات العموميّة تم توسيعها لكي تشمل الكفاءات والخبرات من المتقاعدين. • سجلّ لأفضل الممارسات والنّجاحات لكبار السّنّ تم وضعه. • برنامج توعوي وتحسيسي لتشجيع كبار السّنّ على الانخراط في العمل الجمعيّاتي تم اعتماده. • الجمعيّات المتدخّلة في مختلف المجالات الثّقافيّة والتّربويّة والصّحّيّة والاجتماعيّة تستقطب كبار السّنّ من بين أعضائها ومنخرطيها.
• مستوى نفاذ كبار السّنّ للخدمات الثّقافيّة التّرفيهيّة والرّياضيّة أصبح أفضل وأحسن.	• خطّة وطنيّة لتشجيع كبار السّنّ على الإقبال على برنامج تعليم الكبار وعلى الاستفادة من الخدمات المندرجة ضمنه تم اعتمادها. • اتّفاقيّة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ وجامعة التّعلّم مدى الحياة المحدثة تم إبرامها. • دورات تكوينيّة تم تنظيمها لفائدة كبار في مجال الثّقافيّة الرّقميّة.

- اتّفاقيّة شراكة بين وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ ووزارة الثّقافة تم إبرامها بما يسمح لدور الثّقافة بتخصيص برامج ثقافيّة وترفيهيّة موجّهة لفئة كبار السّنّ.
- برنامج إعلامي وتحسيسي تم اعتماده لتشجيع كبار السّنّ على الاستفادة من البرامج الثّقافيّة التّرفيهيّة والرّياضيّة.
- برنامج لاكتشاف وتنمية الحسّ الإبداعي والفنّيّ لدى كبار السّنّ تم وضعه.
- برنامج سنوي للتّرفيه والتّنشيط الثّقافيّ داخل مراكز رعاية كبار السّنّ تم إعداده وتنفيذه.
- معارض أو دورات للتّعريف بإبداعات كبار السّنّ في مختلف المجالات الثّقافيّة والفنّيّة يتم تنظيمها بمناسبة اليوم العالمي لكبار السّنّ.
- كبار السّنّ يستفيدون بصفة مجانيّة أو بتعريفة منخفضة من الخدمات التي توفّرها المؤسّسات الثّقافيّة التّرفيهيّة المختلفة.
- حوافز تم وضعها لتشجيع باعثي المشاريع التّرفيهيّة والرّياضيّة على تخصيص جزء من أنشطتهم لفائدة كبار السّنّ.
- خطّة وطنيّة تم اعتمادها لتشجيع كبار السّنّ على النّشاط البدني وعلى ممارسة الرّياضة.
- أولمبياد رياضية لكبار السّنّ تم تنظيمها.
- المتقاعدين وكبار السّنّ ينتفعون بخدمات المحطات الاستشفائيّة بأسعار تفاضليّة وبصفة مجانيّة للمعوزين منهم.
- بطاقة كبير سنّ تم إحداثها.
- القانون المنظّم لمراكز الإعلامية الموجّهة للطفل تمت مراجعته بهدف استقبال هذه المراكز لكبار السّنّ الرّاغبين في تعلّم الإعلامية.
- رزنامة مراكز الاصطياف تخصّص فترة لكبار السّنّ.
- اتفاقيّات تم إبرامها بين مؤسّسات رعاية كبار السّنّ والمراكز المندمجة للشّباب والطّفولة.

المحور الخامس : حوكمة قطاع كبار السّنّ وتطوير السّياسات المعتمدة لفائدتهم.

الهدف العام : من أجل إطار مؤسّساتي وتشريعيّ ومعلوماتيّ أفضل حول كبار السّنّ.

المحاصيـــل Outcomes/ Effets	المنتجـــات Outputs/Produits
• إطار تشريعيّ وقانونيّ خاصّ بكبار السّنّ تم تطويره بما يستجيب بشكل أفضل لحاجيّات هذه الفئة من السّكّان.	• نصوص قانونيّة ذات علاقة بكبار السّنّ في مختلف المجالات تمت مراجعتها. • نصوص قانونيّة جديدة ذات علاقة بكبار السّنّ في مختلف المجالات تم إصدارها. • اتّفاقيّات شراكة تم إبرامها. مجلة حقوق كبار السّنّ تم إصدارها.
• مؤسّسات وبرامج موجّهة لكبار السّنّ تدار بشكل أفضل وتتدخّل بتنسيق وتكامل فيما بينها بما يحقّق تصرّفا أنجع في الموارد والإمكانيات المتوفّرة.	• مراكز كبار السّنّ أكثر استجابة لحاجيّاتهم. • دليل توزيع أدوار بين مختلف المتدخلين تمت صياغته. • خطّة مندوب حماية كبار السّنّ تم إحداثها. • عقود برامج تم إبرامها بين الوزارة والجمعيّات. • المناشير المتعلّقة بمنح الأولويّة لكبار السّنّ تم توزيعها ونشرها لفائدة كلّ المؤسّسات والإدارات التي يتعاملون معها.
	• إدارة كبار السّنّ ومصالح كبار السّنّ الجهويّة مدعمّون بالموارد البشريّة اللّازمة. • حاجيّات التّكوين تم تشخيصها وبرامج تكوينيّة في مختلف الاختصاصات المتّصلة بكبار السّنّ تم تنفيذها. • تكوين مختصّ في طبّ الشّيخوخة تم إدراجه ضمن التّكوين الطّبّي. • الإطار الطّبّي وشبه الطّبّي العامل في مجال كبار السّنّ تم تعزيزه.

• موارد بشريّة عاملة في قطاع كبار السّنّ متوفّرة وذات قدرات مدعّمة.	• برنامج تكوين أعوان الإحاطة الحياتيّة تم استئنافه.
• نظام المعلومات والرّصد حول كبار السّنّ تم بعثه.	• مرصد وطني لكبار السّنّ تم إحداثه. • وحدة إحصاء حول كبار السّنّ في وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ تم إحداثها. • قاعدة بيانات حول كبار السّنّ متوفّرة ويمكن توظيفها. • بحوث علميّة حول كبار السّنّ تم إنجازها. • منصّة الكترونيّة لتقاطع المعطيات بين مختلف الهياكل موجودة تحت تصرّف وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ. • تقرير وطني حول كبار السّنّ متوفّر.
• منظومة إعلام واتّصال تعطي صورة جيّدة حول كبار السّنّ وتناصر قضاياهم.	• خطّة اتّصاليّة للتّحسيس بأهميّة كبار السّنّ وبحقوقهم وبالسّبل المثلى لرعايتهم تم إنجازها. • دعائم اتّصاليّة سمعيّة وبصريّة تم إنتاجها تروّج عبر مختلف وسائل الإعلام وتنشر صورة إيجابية حول كبار السّنّ تم إنتاجها. • برنامج إذاعي أو تلفزي يروج لصورة إيجابيّة عن كبار السّنّ ويساهم في مقاومة الصّور السّلبيّة التي تحيط بالشّيخوخة تم إعداده. • برنامج تكويني موجّه للعاملين بوسائل الإعلام حول حقوق كبار السّنّ وحاجيّاتهم ومشكلاتهم وخاصّة مشكلة العنف تم وضعه وتنفيذه. • وسائل إعلام على دراية بقضايا كبار السّنّ تروّج صورة إيجابيّة عنهم. • خطّة وطنيّة لنشر ثقافة حقوق كبار السّنّ تم إعدادها. • دليل موحّد حول حقوق كبار السّنّ تم وضعه. • تنسيقيّات جهويّة تسهر على تنفيذ الخطّة الوطنيّة لنشر ثقافة حقوق كبار السّنّ تم إحداثها.

المراجـــع

* المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسّكّان والسّكنى 2014.
* عزام محجوب (2020) جائحة كوفيد19، التّفاوت والهشاشة في مواجهة الفقر والبطالة. المنتدى التّونسيّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
* الأسعد العبيدي (2016) العنف تجاه المسنّين في الأسرة والمجتمع التّونسيّ. مجلة العمل والتّنمية عدد 30/2016. ص 123 - ص 146.
* سوسن بلحاج بلقاسم الصامت (2011) آليات المشاركة الاجتماعيّة للمتقاعدين في المجتمع التّونسيّ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعيّة بتونس 599 صفحة.
* ياسمين الهنتاتي وخالد المطوسي (2019) العنف تجاه كبار السّنّ في تونس، ص 72.
* الإستراتيجية العربيّة لكبار السّنّ 2019-2029 وفقا لقرار مجلس وزراء الشّؤون الاجتماعيّة.
* وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ الإستراتيجية الوطنيّة لتطوير قطاع الأسرة 2014-2019.
* وزارة المرأة والأسرة والطّفولة وكبار السّنّ (2019) تقريـــر ملخـــص للاستشـــارة الوطنيّة حـــول «المتقاعديـــن وكبـــار السّنّ».
* الاستشارة الوطنيّة الإلكترونية، النّتائج الأوّلية، 31 مارس2022.

* Ben Romdhane H (2021) Rapport étude sur les personnes âgées (non publié.
* OMS (2002) Vieillir en restant actif. Cadre d'orientation.
* BUTLER R. (1969). Ageism : Anotherform of bigotry. The Gerontologist, 9, 243-246.
* BizziniLucioi (2007) L'ÂGISME. Une forme de discrimination qui porte préjudice aux personnes âgées et prépare le terrain de la négligence et de la violence Gérontologie et société » 2007/4 vol. 30 / n° 123 | pages.
* LassaadLABIDI(2019) Quel avenir pour les retraités tunisiens, Institut Tunisien des Etudes Stratégiques, Konrad Adenaur STIFTUNG, 103 pages.
* Lassaad LABIDI (2013) La prise en charge familiale des personnes âgées à besoins spécifiques. Revue travail et développement N° 29-2013, p-p 5 -55 (en arabe).
* https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/. Documents/normative instrument/ wcms_r202_ar.pdf.
* https://www.populationpyramid.net/fr/tunisie/2019.
* www.onmne.tn/wp-content/uploads/2021/01/bulletin-COVID-19.
* www.undp.org/content/undp/fr/home/sustainable-development-goals.

الملاحـــق

الملحق عدد 1 :
مفاهيم أخرى ذات أهمية بالنسبة إلى الاستراتيجية

مفـــــهوم المتقاعد

إن «المتقاعد» هو ذلك الشّخص الذي انتهى عقد عمله إثر بلوغه السّنّ المحدّدة بحيث لم تعد لديه الالتزامات المهنيّة المندرجة ضمن مركزه المهني في القطاع المنظّم العمومي أو الخاصّ وأصبح يتلقّى معاشًا تقاعديًا على النّحو المحدّد في نظام الضّمان الاجتماعيّ بناء على المساهمات التي قام بها. ولا يعد «المتقاعد» شخصا عاطلا عن العمل، بما أنه يملك دخلاً يسمح له بتلبية احتياجاته، ولكن أيضًا لا يمكنه التّسجيل في مكاتب التّشغيل بصفة باحث عن عمل. بالإضافة إلى ذلك، لكي يصبح الشّخص «متقاعدًا»، يجب أن يكون قد انخرط في نظام الضّمان الاجتماعيّ واستجاب للشّروط المعتمدة قانونيّا للحصول على جراية تقاعد. أن يكون قد دفع اشتراكات في خطّة التّقاعد. ممّا سبق، وبالنّظر إلى أنّ المتقاعدين لم يعودوا جزءًا من السّكّان النّشيطين المشتغلين، فإنّه، يمكننا التّمييز بين ثلاث فئات فرعيّة في السّكّان النّشطين :

* السّكّان النّشطون المشتغلون.
* السّكّان النّشطون المتقاعدون، أي كل من يحصل على جراية تقاعد. وتنطبق هذه الصفة على أولئك الذين تسمح لهم قدراتهم الجسميّة والعقليّة بالعمل.
* السّكّان النّشطون غير المشتغلين والذين يمثّلهم العاطلون عن العمل.

مفـــــهوم التّشيّـــــــخ

لئن عرّفنا الشّيخوخة بأنّها تلك الحالة او الوضعيّة التي وصل إليها الشّخص بحكم تقدمه في السّنّ فان التّشيّخ هو تلك الصّيرورة التي بمقتضاها يصبح الفرد مسنّا وهو يتمثّل في مجموع التّغيّرات المختلفة التي يشهدها الفرد والتي يصبح على إثرها مع مرور الزّمن شخصا مسنّا. ويمكن الإشارة الى أنواع مختلفة من التّشيّخ وذلك مثل التّشيّخ الفرديّ والتّشيّخ الجماعي. فالتّشيّخ الفردي يهم الفرد في حين أنّ التّشيّخ الجماعي يهم المجتمعات ذلك أنّ المعطيات الإحصائيّة اليوم تبيّن أنّ بعض المجتمعات دخلت مرحلة جديدة في وضعها الدّيمغرافيّ تتميّز بالارتفاع التّدريجي لنسبة كبار السّنّ ضمن مجموع السّكّان.

كبير السّنّ ذو الحاجيّات الخصوصيّة

يمكن اعتبار كبير السّنّ ذي الحاجيّات الخصوصيّة كلّ مسنّ يجد نفسه غير قادر على إدارة وتحمّل شؤون حياته اليوميّة بنفسه بحيث يكون في حاجة كلّيّة أو جزئيّة لمساعدة الغير بصفة مستمرّة وذلك إمّا لأسباب مرتبطة بتراجع قدراتهم الجسميّة والعقليّة أو كذلك نتيجة ظروفه الاجتماعيّة والماديّة. ويندرج ضمن كبار السّنّ ذوي الحاجيّات الخصوصيّة كبار السّنّ المقعدون والمعاقون إعاقات متوسطة وعميقة وكذلك كبار السّنّ المصابون بأمراض جسمية أو نفسية مزمنة والمصابون بمرض الزّهايمر وكبار السّنّ الفقراء وأولئك الفاقدين لكلّ سند عائلي والذين كانوا ضحيّة العنف.

مفـــــهوم الـرّعـايـة الاجتماعيّة

يعتبر مفهوم الرّعاية الاجتماعيّة من المفاهيم الأكثر تداولا لدى المشتغلين بالحقّل الاجتماعيّ، وبالرّجوع إلى الأصل اللّغوي للمفهوم كما جاء في لسان العرب، فهو يعني الرّقابة والحفظ وتدبير الأمر ويقال الحاكم راع لقومه يعني يتدبر أمور النّاس ويسهر على حفظها. وبالتّدقيق في المعنى الاصطلاحي للرّعاية الاجتماعيّة نجد تنوّعا في التّعريفات بحسب حاجيّات الفئات المستفيدة من الرّعاية والتي تتميّز عادة بفقدانها للقدرات الذّاتيّة التي تسمح لها بإعالة نفسها بصفة مستقلّة بنفسها.

وفي سياق تتبّع مسار تطوّر مفهوم الرّعاية الاجتماعيّة فإنه يمكن التّمييز بين الاتجاه التّقليديّ لتحديد مصطلح الرّعاية الاجتماعيّة والاتّجاه الحديث.

* فالاتجاه التّقليديّ في تحديد مصطلح الرّعاية الاجتماعيّة يعتبرها كلّ عمليّات المساعدة التي تقدّم للفرد في وضعيّة احتياج وعاجز عن تجاوزها بموارده الذّاتيّة ويتم ذلك في إطار التّضامن القرابي، فالرّعاية بهذا المعنى شكل من أشكال الإحسان والصّدقة التي تترجم على الفعل الخيري العفوي والتلقائي.

وعليه، ترتكز الرّعاية الاجتماعيّة بمفهومها التّقليديّ على الجماعات الأوّلية والتي تتمثّل في الأسرة والجيرة والقرابة والتي تتميّز بهيمنة العلاقات الأوّلية المباشرة والقوية والمستمرّة، كما تحكمها قيم ثقافية متينة للدّين فيها أثر كبير من خلال مختلف تعاليمه الدّاعية للبر والإحسان، ورعاية المحتاجين، والفقراء والمساكين. ومن هذا المنطلق يكون الحديث عن دور الأسرة والقبيلة في رعاية اليتيم والأرملة والمقعد والطاعن في السّنّ.

* أمّا الاتجاه الحديث لمفهوم الرّعاية الاجتماعيّة فقد واكب درجة تدخل الدّولة في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتراجع المؤسّسات التّقليديّة (الأسرة، الجيرة، القرابة) وتطوّر نوعيّة المشكلات التي أصبح يتعرّض لها الأفراد والجماعات بحيث برزت الرّعاية الاجتماعيّة باعتبارها مجموعة البرامج والخدمات التي توفّرها الدّولة لفائدة الفئات والأفراد غير القادرين على ضمان إشباع حاجيّاتهم بأنفسهم ومواكبة نسق التطوّر الذي يعرفه المجتمع. ويعرّف أحمد كمال أحمد الرّعاية الاجتماعيّة وباعتبارها «مجموعة الجهود و الخدمات و البرامج المنظّمة التي تساعد أفراد المجتمع الذين عجزوا عن إشباع حاجيّاتهم الضّروريّة لمواجهة هذه الاحتياجات وتحقيق النّموّ والتّفاعل الإيجابي في ما بينهم وتحقيق أقصى توافق بينهم وبين البيئة الاجتماعيّة المحيطة بهم» (أحمد كمال أحمد، 1997، ص 9) . وبهذا المعني فإنّ الرّعاية الاجتماعيّة لم تعد عملا تلقائيّا وعفويّا، ولكن أصبحت عملا منهجيّا ومنظّما تتحمّل مسؤوليّته الدّولة ومنظّمات المجتمع المدني.

الملحق عدد 2 :
القائمة الكاملة لممثّلي الهياكل الذين تم إجراء محادثات معهم

الإسم و اللّقب	الهيكل	تاريخ إجراء المحادثة
السيدة سندس بكّار	وزارة الصّحّة	18 فيفري 2021
السيد علي هنيد	الاتّحاد التّونسيّ للضمان الاجتماعيّ	19 فيفري 2021
السيدة رجاء بن ابراهيم	وزارة الشّؤون الاجتماعيّة	19 فيفري 2021
السيد صالح عسل	الشبكة الإقليمية لكبار السّنّ بالجنوب الشرقي	23 فيفري 2021
السيد قيس قزمير	وزارة الصّحّة	24 فيفري 2021
السيدة منيرة النابلي	المنظّمة العالميّة للصّحّة	
السيد رضوان قويعة	الجمعية التّونسيّة للشيخوخة	26 فيفري 2021
السيد عز الدين بوزيد	الجمعية التّونسيّة للمحافظة على الرياضات والألعاب التراثية	3 مارس 2021
السيدة سميرة كمون	الجمعية التّونسيّة للدعم الأسري	4 مارس 2021
السيد بشير الروايحي السيد ابراهيم الوحيشي	الاتّحاد التّونسيّ للتضامن الاجتماعيّ	15 مارس 2021
السيدة ليلى علوان	الجمعية التّونسيّة لمرضى الأزهايمر	15 مارس 2021
السيدة حبيبة بن رمضان	دكتورة وخبيرة	2 و17 مارس 2021
السيد فتحي جراي	الهيئة العامّة لمقاومة التعذيب	9 مارس 2021
السيدة إيمان بالشيخ	إدارة كبار السّنّ	11 مارس 2021
السيد خالد المطوسي	إدارة كبار السّنّ	
السيدة آمال بن على	إدارة شؤون المرأة	
السيدة مليكة الورغي	إدارة شؤون الأسرة	
السيدة حنان البنزرتي	برنامج ترسيخ المساواة بين الرّجال والنّساء	